

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الآثار الاقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م على مدينة جنين

إعداد

أمني جمال أبو عرّه

إشراف

د. وائل عناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، بكلية

الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2017

الأثار الإقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على مدينة جنين

إعداد امانى جمال ابو عرة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/5/21م، وأجيزت.



أعضاء لجنة المناقشة

- د. وائل عناب/ مشرفاً رئيسياً
- د. أحمد رأفت غضية/ ممتحناً داخلياً
- د. وليد مصطفى/ ممتحناً خارجياً

الإهداء

بعد الحمد لله رب العالمين الذي تم بفضلہ سبحانہ إنجاز هذا العمل، أقدم رسالتي كعنوان حب
وسلام لكل إنسان يناضل على الأرض الفلسطينية، ويواجه الاحتلال بشتى طرق الكفاح، وعلى
رأسهم الشهداء الذين قدموا أرواحهم دفاعاً عن ثرى هذا الوطن الغالي.

كما وأقدمها للقلب ونبضه، لأمي الغالية على قلبي وتاج الراس أبي الغالي الحنون

ولكل من ألهمني لكتابة هذه الرسالة لنظر العيون وفرحة القلب، لأخواتي وإخواني

" إيمان، إبراهيم، ألاء، محمد، توفيق، سندس، عماد الدين "

والصغيرة " نور "

الشكر والتقدير

أنتقدم بالشكر والتقدير وعظيم الإمتنان، لكل من كان له دور في إخراج هذه الرسالة بصورتها النهائية، وأخص بالذكر الدكتور " وائل عناب " على اشرافه ومتابعته لي طيلة إعداد الرسالة.

وكما أنتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لكل من محافظة جنين، وبلدية جنين، وغرفة تجارة وصناعة جنين على المساعدة في تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث. وأقدم شكري لكل من الأستاذ مصطفى كبها واخي المهندس ابراهيم، وصديقتي الباحثة نغم العارضة على جهودهم الطيبة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان :

الآثار الاقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على مدينة جنين.

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد،
وان هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي
لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless other referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

أسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ت
	الشكر والتقدير	ث
	الإقرار	ج
	فهرس الجداول	ر
	فهرس الأشكال	ز
	فهرس الخرائط	ز
	فهرس الملاحق	س
	الملخص	ض
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجها	1
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	4
1.3	أهمية الدراسة ومبرراتها	5
1.4	أهداف الدراسة	6
1.5	أسئلة الدراسة	6
1.6	فرضيات الدراسة	7
1.7	منهجية الدراسة	8
1.8	مصادر البيانات	8
1.9	الدراسات السابقة	9
1.10	التعقيب على الدراسات السابقة	15
1.11	المفاهيم والمصطلحات	17
	الفصل الثاني: الخصائص العامة لمدينة جنين	19
2.1	أهمية موقع مدينة جنين	20
2.1.1	الموقع الفلكي والجغرافي	20
2.1.2	الموضع	23
2.2	الخصائص البشرية للسكان	24

25	أعداد السكان	2.2.1
28	المواليد	2.2.2
30	الوفيات	2.2.3
31	التركيب العمري للسكان	2.2.4
35	نسبة الإعالة	2.2.5
35	التركيب النوعي للسكان	2.2.6
37	الحالة التعليمية للسكان	2.2.7
40	الحالة الاقتصادية للسكان	2.2.8
40	التركيب السكاني حسب النشاط الاقتصادي	2.2.9
42	توزيع العاملين حسب الجنس	2.2.10
46	البطالة	2.2.11
49	الفصل الثالث: خصائص الاقتصاد الفلسطيني والأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين	
50	الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني	3.1
50	مقدمة	3.1.1
51	اختلال البنية الهيكلية الاقتصادية	3.1.2
55	ازدياد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي	3.1.3
56	تزايد الاعتماد على سوق العمل لاسرائيلي	3.1.4
58	التبعية التجارية	3.1.5
60	الإعتماد على المساعدات الدولية	3.1.6
62	الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين	3.2
62	مقدمة	3.2.1
63	القطاع الزراعي	3.2.2
65	قطاع الخدمات	3.2.3
69	القطاع الصناعي والإنشائي	3.2.4
72	مقومات الصناعة في جنين	3.3
72	توفر المواد الخام الزراعية	3.3.1
72	الأيدي العاملة	3.3.2

73	توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الإنشائية	3.3.3
74	الموقع الجغرافي	3.3.4
76	الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م	
77	الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية لفلسطيني الـ 48	4.1
77	مقدمة	4.1.1
79	تطور أعداد السكان	4.1.2
81	التركيب الديني	4.1.3
83	التوزيع الجغرافي للسكان	4.1.4
87	التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب الديني	4.1.5
89	حجم الأسرة	4.1.6
92	الحالة الزوجية	4.1.7
94	الأوضاع التعليمية	4.1.8
99	الأوضاع الاقتصادية لفلسطيني الـ 48	4.2
100	التركيب الاقتصادي	4.2.1
105	البطالة	4.2.2
108	الأجور والإنفاق الشهري	4.2.3
111	الفصل الخامس: خصائص حركة فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين وآثارها الاقتصادية	
112	العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة	5.1
112	مقدمة	5.1.1
114	المعابر العسكرية الحدودية	5.1.2
117	الإجراءات الأمنية على المعابر العسكرية	5.1.3
117	خصائص التفاعل الاقتصادي الناشئ عن حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين	5.2
118	الخصائص الاجتماعية للزوار من فلسطيني الـ 48	5.2.1
118	التركيب العمري والنوعي	5.2.2

120	الحالة الاجتماعية	5.2.3
121	أهداف زيارة فلسطيني 48 لمدينة جنين	5.2.4
124	التوزيع الجغرافي للزوار من فلسطيني الـ 48	5.2.5
128	كيفية الوصول	5.2.6
130	أهم المشكلات التي تواجه فلسطيني الـ 48 داخل المدينة	5.2.7
131	الحركة الاقتصادية في المدينة	5.3
131	عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين	5.3.1
133	متوسط إنفاق فلسطيني 48 في المدينة	5.3.2
137	أنواع السلع المستهلكة	5.3.3
139	حركة فلسطيني الـ 48 خلال أيام الأسبوع	5.3.4
141	حركة فلسطيني الـ 48 في مدن الضفة الغربية	5.3.5
144	الآثار الاقتصادية لحركة فلسطيني الـ 48 على مدينة جنين	5.4
145	أهمية حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين	5.4.1
146	حجم الاعتماد على الزبائن من فلسطيني الـ 48	5.4.2
149	الآثار الناتجة عن حركة فلسطيني الـ 48 على دخل المنشآت	5.4.3
155	التغيرات الحاصلة على منشآت العينة	5.4.4
160	فرص استثمار فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين	5.4.5
162	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
162	النتائج	
167	التوصيات	
170	المصادر والمراجع	
	الملاحق	
183	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور أعداد سكان مدينة جنين ما بين عامي 1922م-2013م	26
2	المواليد في مدينة جنين ما بين عامي 1997م-2013م	29
3	الوفيات في مدينة جنين ما بين عامي 2000م-2013م	30
4	التركيب العمري لسكان مدينة جنين للعام 2007م	32
5	المستوى التعليمي لسكان مدينة جنين للعام 2007م	38
6	توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس في مدينة جنين للعام 2012م	43
7	التوزيع النسبي للعاملين في محافظة جنين حسب الحالة العملية للعام 2013م	46
8	توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل في مدينة جنين للعام 2007م	47
9	تصنيف قطاع الخدمات حسب الأمم المتحدة	53
10	التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل ما بين عامي 1995م-2014م	57
11	المساحات المزروعة بالمحاصيل في سهول مدينة جنين للعام 2014م	64
12	توزيع المنشآت الاقتصادية الخاصة بقطاع الخدمات في مدينة جنين للعام 2012م	67
13	تطور أعداد السكان الفلسطينيين واليهود في الأراضي المحتلة ما بين عامي 1948م-2014م	79
14	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م حسب الديانة	82
15	التوزيع النسبي لفلسطينيي الـ 48 حسب الانتماء الديني واللواء للعام 2014م	87
16	حجم الأسرة الفلسطينية ونمطها حسب اللواء للعام 2014م	90

17	التوزيع النسبي للسكان (15 سنة فما فوق) حسب الحالة الزوجية والجنس للعام 2014م	92
18	التوزيع النسبي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس للعام 2014م	96
19	التوزيع النسبي لفلسطينيي الـ 48 العاملين (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس للعام 2014م	102
20	حجم البطالة في الوسط الفلسطيني واليهودي لسنوات مختلفة	106
21	التوزيع النسبي لفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م زوار مدينة جنين حسب الجنس والعمر	119
22	التوزيع النسبي لزوار مدينة جنين من فلسطينيي الـ 48 حسب الحالة الإجتماعية والجنس	120
23	الأهداف الأساسية من زيارة فلسطينيي الـ 48 لمدينة جنين	121
24	المكان المفضل للتنزه في جنين بالنسبة لفلسطينيي الـ 48	123
25	معدلات زيارة فلسطينيي الـ 48 نحو مدينة جنين حسب اللواء	125
26	اختبار مربع كاي للعلاقة بين عدد مرات الزيارة ومكان السكن	126
27	معدلات الزيارة حسب كون الشخص رب الأسرة	127
28	اختبار مربع كاي للعلاقة بين عدد مرات الزيارة وكون الفرد رب أسرته	128
29	المشكلات الأساسية التي تواجه فلسطينيي الـ 48 في أسواق المدينة	130
30	عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين	132
31	متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في كل زيارة	134
32	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الدخل الشهري والإنفاق في المدينة	135
33	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الدخل الشهري والإنفاق في المدينة	137
34	أنواع السلع المستهلكة من قبل فلسطينيي الـ 48 في مدينة جنين	138
35	أوقات الذروة في مجتمع الدراسة	141
36	أهم المدن التي قام فلسطينيو الـ 48 بزيارتها عدا مدينة جنين	142
37	توزيع الزبائن من فلسطينيي الـ 48 على الأنشطة الاقتصادية حسب اعتبارهم المورد الأساسي لدخل المنشأة	148

150	متوسط الدخل والخسارة اليومية (شكل) حسب حالة المعبر الأمنية ونوع النشاط الاقتصادي	38
151	توزيع المنشآت الاقتصادية حسب سنة تأسيسها ونوع النشاط	39
152	إختبار مربع كاي للعلاقة بين سنة تأسيس المنشأة وسنة دخول فلسطيني الـ 48 إلى جنين	40
153	التوزيع النسبي لمكان إقامة أصحاب المنشآت حسب سنة تأسيسها	41
156	جملة الأسباب التي دفعت مشغلي المنشآت الاقتصادية بإجراء تغييرات عليها حسب نوع النشاط	42
158	العلاقة ما بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48	43
159	اختبار مربع كاي للعلاقة بين القدرة الشرائية لذوي اصحاب المنشآت الاقتصادية ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48	44

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهرم السكاني حسب الفئات العمرية والنوعية	33
2	التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين للعام 2012م	41
3	التوزيع النسبي للعاملين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس للعام 2012م	44
4	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة	52
5	التوزيع النسبي لفلسطيني الـ 48 في عام 2014م	84
6	التوزيع الجغرافي للزوار الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م	124
7	العلاقة بين متوسط الإنفاق ومتوسط الدخل الشهري	136
8	حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين خلال أيام الأسبوع	139
9	تصنيف الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين	144
10	نسبة زبائن المنشآت الاقتصادية من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى مجمل الزبائن	146

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	منطقة الدراسة	22
2	التقسيم الإداري للأراضي المحتلة عام 1948	86
3	المعابر العسكرية على طول خط الهدنة	115

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة (شيكل) لعام 2014	
2	الاستبانة الخاصة بفلسطيني الاراضي المحتلة عام 1948	
3	الاستبانة الخاصة بالمنشآت الإقتصادية بمدينة جنين	

الآثار الاقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م على مدينة جنين

إعداد

أمني جمال أبو عرّه

إشراف

د. وائل عناب

الملخص

تناولت هذه الدراسة خصائص الاقتصاد الفلسطيني والأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على مدينة جنين بعد السماح لهم بدخول المدينة عام 2008. وتمحورت مشكلة الدراسة بأن الإجراءات الإسرائيلية على المعابر العسكرية المحيطة بمحافظة جنين قد تركت أثراً سلبياً على حركة فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين، وإبقائها مرهونة بهذه الإجراءات. بالإضافة إلى افتقار العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية إلى التخطيط والإدارة ووجود الإحصاءات والبيانات الرسمية التي ترصد هذه الحركة على مدار الوقت. وكان من أهم أهداف الدراسة تحديد العوامل التي تقف وراء الإقبال المتنامي من حركة هؤلاء الزوار نحو مدينة جنين، والإجراءات والصعوبات التي يعاني منها الفلسطينيون في الحركة على المعابر العسكرية الإسرائيلية خاصة حاجز الجلمة، سواء نحو مدينة جنين أو الأراضي المحتلة عام 1948، وأهم الآثار الناتجة عن إغلاق أو فتح هذه المعابر وتأثيرها على الحركة الاقتصادية في المدينة. بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة عام 1948م.

وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد بصفة أساسية على كل من المنهج الحرفي والمنهج الوظيفي في تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، واقتصاد مدينة جنين بشكل خاص. ومن أجل التغلب على نقص المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، تم تصميم استبانة خاصة بأصحاب المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين، وأخرى خاصة بفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م الزائرين للمدينة. ووزعت هذه الاستبانة على عينة طبقية عشوائية، وحلت بعد جمعها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS، Statistical Package For Social Sciences).

من أبرز نتائج هذه الدراسة أن التسوق كان أحد الدوافع الأساسية لـ 52.3% من فلسطينيي الـ 48 الزائرين؛ نتيجة فرق الأسعار ما بين أسواق الأراضي المحتلة عام 1948 وأسواق مدينة جنين. وبلغت نسبة الذين يزورون المدينة بهدف الحصول على خدماتٍ علاجيةٍ خاصةً طب الأسنان حوالي 22%. وتوزعت باقي النسب على أهدافٍ أخرى كالسياحة، والتتزه، والحصول على خدماتٍ تعليمية، وتصليح السيارات. كذلك تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة في مدينة جنين بشكلٍ كبيرٍ على حركة فلسطينيي الـ 48، إذ أن 56% من المنشآت تعتمد في دخلها على فلسطينيي الـ 48.

كما أن قرابة 60% من المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين تعتمد في نشاطها بصورةٍ رئيسيةٍ (أكثر من 45%) على فلسطينيي الـ 48. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أنشطة خدمات الإقامة والطعام من أكثر الأنشطة تأثراً بحالة المعابر العسكرية، فقد بلغ متوسط الدخل اليومي لمنشآت هذا القطاع حوالي 1554.55 شيكلاً في حال فتح المعبر. أما في حالة إغلاق المعبر فينخفض الدخل اليومي إلى 472.73 شيكلاً، فقد وصل متوسط الخسارة إلى 1081.82 شيكلاً. وأفاد 53.5% من أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها في مدينة جنين، بأن حركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في المدينة قد ساهمت برفع الأسعار بشكلٍ عامٍ على مختلف السلع والخدمات، بينما صرّح 46.5% من أصحاب العمل بأن حركة فلسطينيي الـ 48 في المدينة لم تُحدث فرقاً في الأسعار.

وأوصت الدارسة بضرورة بذل المزيد من الجهود الرسمية ما بين السلطة الفلسطينية والجهات المسؤولة عن إدارة المعابر العسكرية الإسرائيلية على طول جدار الفصل العنصري. التي من شأنها تحسين حركة فلسطينيي الـ 48 نحو مدن الضفة الغربية، من أجل رفع مستويات التواصل الاقتصادية والاجتماعية بين الفلسطينيين في كلا الطرفين. بالإضافة إلى ضرورة تنظيم حركة المرور والأفراد في أسواق مدينة جنين، من خلال وضع قوانين وأنظمةٍ خاصةٍ من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطبيقها في المدينة لكافة المتسوقين الفلسطينيين من كلا الطرفين.

كما توصي الدراسة بضرورة توجيه اهتمام بلدية جنين نحو توفير المزيد من التسهيلات لاستقبال فلسطينيي الـ 48 كتوفير مواقف إضافية للسيارات وتوفير المرافق الصحية في أسواق المدينة، لضمان تلبية كامل احتياجات المتسوقين، وتوفير الراحة اللازمة لهم، مما يشجع زوار المدينة من الأراضي المحتلة عام 1948م على تكرار الزيارة للمدينة في أي وقتٍ ، وبالتالي دعم اقتصاد المدينة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

- 1.1 المقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة
- 1.3 أهمية الدراسة ومبرراتها
- 1.4 أهداف الدراسة
- 1.5 أسئلة الدراسة
- 1.6 فرضيات الدراسة
- 1.7 منهجية الدراسة
- 1.8 مصادر البيانات
- 1.9 الدراسات السابقة
- 1.10 التعقيب على الدراسات السابقة
- 1.11 المفاهيم والمصطلحات

1.1 المقدمة

عانى الاقتصاد الفلسطيني من تشوهاتٍ عديدةٍ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فقد عمدت في أعقاب حرب حزيران عام 1967م إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال تسخير الموارد الفلسطينية لخدمة اقتصاده، وجعل الاقتصاد الفلسطيني سوقاً مستهلكاً لمنتجاته لا سوقاً منتجاً ومصدراً، والسيطرة على القطاعات الاقتصادية، كالزراعة والصناعة والتجارة. واتبع الاحتلال العديد من الإجراءات مثل فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، وكذلك إجراءات إغلاق الأراضي الفلسطينية، ومنع حركة تنقل الأفراد والبضائع بين مدن الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري، ورفض تحويل الإيرادات الضريبية التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. إضافة لإحداث تغييراتٍ في هياكل الإنتاج، حيث تدنت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى تقليص فرص التشغيل في هذه القطاعات، ومن ثم إلى هجرة أعدادٍ كبيرةٍ من الخبرات والعمالة الفلسطينية إلى الخارج.¹

وبالرغم من تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية معظم السلطات والصلاحيات الاقتصادية في مناطقها منذ العام 1994 إلا أن الاقتصاد الفلسطيني ما يزال يعاني من ركود ومحدودية قدرته على إيجاد فرص عمل واجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بالصورة المرجوة.² كما أنها وضعت استراتيجية تنموية بحسب ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وإعادة بنائه، ولكن رغم الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات الأولى من عمرها في مجال بناء المؤسسات الحكومية، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، وإصدار رزمةٍ من القوانين والتشريعات، إلا أنه لم يكن من السهولة تطبيقها في ظل استمرار

¹ - المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 2010، هل الاستقلال الاقتصادي بوابة للتحرر السياسي؟، وقائع المؤتمر السنوي الرابع عشر، جامعة النجاح الوطنية-نابلس، ص29.

² - مسلماني، أحمد وآخرون، 1999، الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص12، ص13.

الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المعقودة بينها وبين الحكومة الإسرائيلية، وفي ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي، واعتماد خطط التنمية الفلسطينية على المساعدات الخارجية من الدول المانحة.¹

وكباقي مدن الضفة الغربية شهدت مدينة جنين أوضاعاً سياسية وأمنية غير مستقرة خاصة بعد الانتفاضة الثانية عام 2000م، وكانت أهم المضايقات التي قامت بها سلطات الاحتلال هي منع حركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م من دخول المدينة للتسوق فيها، وذلك من خلال إقامة المعابر الحدودية على طول جدار الفصل العنصري مثل معابر الجلمة وبرطعه وأم ريحان وسالم، والسماح لهم بالعبور في أوقات معينة، وكذلك فرض إجراءاتٍ مشددةٍ على حركتهم عبر هذه الحواجز لتضييق المجال أمامهم في كل مرة يدخلون فيها إلى المدينة.

وبعد سيادة حالةٍ من الاستقرار الأمني بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عام 2008م، تم السماح لفلسطينيي الـ 48 بدخول مدن الضفة الغربية بما فيها مدينة جنين، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الحركة التجارية فيها، وانتعاش مختلف الأنشطة الاقتصادية، بحيث أصبحت سوقاً مهمة لهؤلاء تحديداً أيام السبت والعطل الرسمية. وعملت هذه الحركة المتزايدة على خلق فرص عملٍ جديدةٍ خاصة في قطاع السياحة والمطاعم وتجارة التجزئة، وبالتالي زيادة الدخل المحلي والفردى لأصحاب المؤسسات الاقتصادية والتجارية والعاملين فيها. ويمكن القول إن الدوافع الأساسية لهذه الحركة المتدفقة هي بالأساس اقتصادية (التكلفة) نظراً للتفاوت الواضح بين المستوى المعيشي لفلسطينيي الـ 48 وأقرانهم من فلسطينيي الضفة الغربية. كما لعب القرب الجغرافي الكبير بين مدينة جنين ومدن الأراضي المحتلة عام 1948م كالناصره والجليل والمثلث، دوراً هاماً في تنشيط واستمرار هذه التدفقات البشرية.²

إن الحركة التجارية النشطة التي نشأت مع حركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م باتجاه مدينة جنين وغيرها من مدن الضفة الغربية يمكن أن تتم الاستفادة منها كخطوة مهمة

¹ - الغنيمي، زينب، 2003، الوضع الاقتصادي في فلسطين في ظل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، المؤتمر السنوي السابع بعنوان القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الأراضي الفلسطينية، جامعة المنصورة، ص240.

² - <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/07/629767.html> تاريخ الزيارة 2015/5/12،

لتشكيل كتلة اقتصادية موحدة، بحيث يصبح المنتج الفلسطيني بديلاً عن المنتج الإسرائيلي، إضافةً إلى تشجيع السياحة الداخلية في المدينة، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يقوي العلاقات الاجتماعية بين الطرفين. ومن خلال ما سبق تناولت الباحثة دور فلسطيني الداخل وتأثيرهم على الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين على مدار فترات زمنية محددة، ومن زوايا مختلفة كما سيتضح لاحقاً.

1.2 مشكلة الدراسة

تعد مدينة جنين من أهم مدن الضفة الغربية التي شهدت انتعاشاً اقتصادياً بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وأقيمت فيها العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000م وما تبعها من إجراءات قمعية قام بها الاحتلال الإسرائيلي؛ ترك آثاراً سلبية على الحركة الاقتصادية في أسواق المدينة، وأدى إلى تأخر نموها وإبقائها مرهونةً بهذه الممارسات، وكان من أبرزها بناء جدار الفصل العنصري، وضم مساحات من أراضي المواطنين داخل حدود خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية لعام 1949م، وإقامة الحواجز العسكرية على حدود المحافظة للتحكم بحركة الأشخاص من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م إلى مدينة جنين وبالعكس، وقد قوبلت حركتهم باتجاه المدينة بإجراءاتٍ مشددةٍ من قبل الاحتلال على الحواجز، وتضييق المجال أمامهم في كل مرة يدخلون فيها للمدينة؛ كتحديد أنواع السلع والبضائع التي تدخل عبر هذه الحواجز، ما شكل عائقاً في استمرار هذه الحركة التي تعتبر المحرك الرئيسي لأسواق المدينة.

وكما تفتقر العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية إلى التخطيط والإدارة ورسم السياسات الاقتصادية، وتفتقر أيضاً إلى وجود إحصاءات وبيانات ترصد هذه الحركة على مدار الوقت وتتابع هذه التبادلات أو تشجعها لرصد آثارها، على اعتبار أن الحركة النشطة الملاحظة للمتسوقين من فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م يمكنها أن تدفع عجلة النمو لمختلف الجوانب الاقتصادية في مدينة جنين.

1.3 أهمية الدراسة ومبرراتها:

يمكن إبراز أهمية الدراسة ومبرراتها من خلال النقاط التالية:

1. تبرز أهمية الدراسة في أنها الأولى من نوعها في إطار دراسات الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية، حيث تسعى الباحثة لدراسة التأثير الناتج عن فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على اقتصاد مدينة جنين عبر فترات زمنية معينة وعلى مختلف القطاعات.
2. تقف هذه الدراسة على معرفة أهم المعوقات التي تحد من تطور اقتصاد مدينة جنين، مع تقديم بعض التوصيات التي تساعد المهتمين وصانعي القرار على رسم السياسات المطلوبة للنهوض به، وكيفية إدارة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية في المدينة وقريناتها في الداخل المحتل.
3. محاولة توفير قاعدة معلومات وبيانات حول مستويات التأثير على الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة في مدينة جنين.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع اقتصاد مدينة جنين وعلى المشاكل التي تقف عائقاً أمام تطوره .
2. تحديد أهم عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين، وأهم العوائق التي تقيد حركة فلسطيني الـ 48 من وإلى منطقة الدراسة، بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة لهم.
3. تحديد درجة مساهمة فلسطيني عام 1948م في تطور ونمو الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمدينة جنين بعد السماح بقدمهم إليها منذ العام 2008م.

1.5 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو تأثير القرب الجغرافي لمدينة جنين على تشكل حركة نشطة من الداخل المحتل عام 1948م؟
2. ما هو تأثير إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على حركة فلسطيني الداخل لمدينة جنين؟
3. ما هو تأثير فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على الأسعار والقدرة الشرائية لسكان المدينة؟
4. ما هي الدوافع وراء إقبال فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 للتسوق في مدينة جنين؟
5. ما هي أكثر الأنشطة الاقتصادية التي نمت بفعل حركة فلسطيني الـ 48 باتجاه المدينة؟
6. ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها للعمل على تطوير اقتصاد المدينة؟

1.6 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين عدد مرات زيارة فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م للمدينة ومتغير مكان السكن.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين عدد مرات زيارة فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م للمدينة ومتغير مسؤولية الفرد عن أسرته (رب الأسرة).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطيني الـ 48 في المدينة ومتغير الغرض من التسوق.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في المدينة ومتغير الدخل الشهري.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين نمو أعداد المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين ومتغير سنة التأسيس.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ومتغير نسبة الزبائن من فلسطينيي الـ 48 في منشآتهم.

1.7 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الحرفي والمنهج الوظيفي في تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، واقتصاد مدينة جنين بشكل خاص. وتقديم الحلول المقترحة في سبيل تطويره وجذب المتسوقين من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م وغيرهم. وتم دراسة الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين وأهم التطورات والتغيرات التي طرأت عليها، وكذلك دراسة حركة فلسطينيي الـ 48 باتجاه مدينة جنين بعد السماح بدخولهم للمدينة عام 2008م.

ومن أجل التغلب على نقص المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، تم تصميم استبانة خاصة بأصحاب المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين، وأخرى خاصة بفلسطينيي الـ 48 الزائرين للمدينة. بحيث تم تحكيم الاستبانات من قبل محكمين مختصين، ووزعت هذه الاستبانات على عينة طبقية عشوائية، وحُللت بعد جمعها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package For Social Sciences (SPSS).

1.8 مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة، ومنها:

- 1- النتائج المنشورة من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والإحصاء الإسرائيلي ووزارة السياحة ووزارة الاقتصاد ومحافظة جنين والبلدية والغرفة التجارية وغيرها.
- 2- المراجع المكتبية والدراسات الأدبية كالمصادر والمراجع والدوريات التي لها علاقة بموضوع الدراسة إضافة إلى الدراسات والأبحاث والوثائق والسجلات الرسمية.
- 3- الدراسة الميدانية المتمثلة بتوزيع الاستمارات التي تم تصميمها خصيصاً لغرض الدراسة باعتبارها الأداة الرئيسية لجمع البيانات غير المتوفرة واللازمة لإكمال البحث.
- 4- المقابلات التي تمت مع عددٍ من المسؤولين وأصحاب الشأن للوقوف على بعض التفاصيل المتعلقة بالموضوع.

1.9 الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة بأنها من الدراسات الرائدة في هذا المجال، إذ أنها من أولى البحوث التي تتناول تأثير فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م على القطاعات الاقتصادية المختلفة في مدينة جنين، لذلك تعتبر الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بشكلٍ مباشرٍ نادرةً أو غير موجودة. وفيما يلي سردٌ لأهم الدراسات التي تخص الموضوع بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ وكذلك الدراسات التي شملت مدينة جنين:

1. دراسة الخالدي والسطري (2014)، تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديلٌ عربيٌّ " شمالي" للأسرلة¹، وهي عبارة

¹ - الخالدي، رجا وآخرون، 2014، تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديلٌ عربيٌّ " شمالي" للأسرلة، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

عن دراسة أولية لشكل العلاقات المتنامية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين الفلسطينيين في داخل المناطق المحتلة عام 1948م، ومن أهم نتائج الدراسة، ينحدر ما يقرب من ثلثي الأسر الفلسطينية من المناطق المحتلة عام 1948م، والتي تأتي للتسوق في شمال الضفة الغربية من منطقة الناصرة والجليل ثم القرى الحدودية في المثلث الأسفل. كذلك تتركز رحلات التسوق على مدار السنة في أيام السبت أو الأيام القريبة منها، بينما يلاحظ أن ما يقل عن ثلث هذه الرحلات يجري في أيام أخرى من الأسبوع. ويرى أكثر من 80% من الأفراد أن عامل التكلفة هو الدافع الأساسي وراء ارتفاع الطلب على بضائع الضفة الغربية في أوساط فلسطيني الداخل، كذلك فإن ما يقرب من 15% يعتبرون الجودة هي العامل الأساسي الذي يحدد اختيارهم.

2. دراسة الفليت، عودة جميل (2011)، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية¹، تم من خلال الدراسة تم التعرف على مدى ما تحققه هذه المشاريع من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأيضاً تم بيان طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة سواء التجارة أو الصناعة أو الخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج منها، ضعف البنية الأساسية من شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة والنقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها ونقص العمالة الماهرة والمدرية وعدم توفر نظام موحد يُنظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية.

3. قام الخطيب (2011)، بدراسة النقل البري في محافظة جنين²، وقد هدفت دراسته إلى التعرف على وضع حركة النقل في المحافظة من حيث الطرق وحجم الحركة والعوامل المؤثرة فيها وعلى المشاكل التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى أن الطرق الفرعية في محافظة جنين هي أطول أنواع

¹ - الفليت، عودة جميل، 2011، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، جامعة القدس المفتوحة - خانيونس، غزة.

² - الخطيب، محمد يوسف نمر، 2011، النقل البري في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

الطرق المنتشرة داخل المحافظة وشكلت نسبتها حوالي 57.2% من إجمالي الطرق، وبلغت أطوال طرق جدار الفصل العنصري نحو 208 كم، وهناك أثر واضح للعوامل البشرية وبخاصة السياسة في تغيير اتجاهات الطرق، وكان الأثر الأكبر لجدار الفصل العنصري في نقص الحافلات العامة وتحديد مواعيد الدخول والخروج إلى المناطق المعزولة. وأوصت الدراسة برصف الطرق المنهكة والصيانة الدورية لشبكات الطرق لزيادة عمرها الافتراضي، وضرورة تخفيض الآثار البيئية عن مركز المدينة من خلال عدم السماح بدخول السيارات إلى مركزها التجاري.

4. قام مرعي (2008)، بدراسة أيكولوجية مدينة جنين دراسة جغرافية،¹ كان هدف الدراسة تقييم الآثار الناجمة عن التفاعل بين الإنسان في مدينة جنين والبيئة، والتعرف على نمو المدينة وتطورها من خلال المنظور الأيكولوجي والذي يستند أساساً إلى العلاقة ما بين الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية، وحللت الدراسة العناصر الأيكولوجية للمدينة وهي السكان والمسكن والتنظيم والبيئة، وناقشت خصائص السكان والمسكن والوضع الأيكولوجي واستخدامات الأرض في المدينة وتطورها منذ العام 1993م-2005م.

وأظهرت الدراسة أن هناك تنوعاً أو تداخلاً في استخدام الأرض في مدينة جنين، وقد بلغت نسبة الاستخدام السكني (70.29%) من حجم الاستخدام، أما الاستخدام التجاري فبلغت مساحته (153.04) دونماً أي (0.7%) من المساحة الكلية لمخطط عام 2005م، وزيادة مساحة الاستخدام الصناعي من (260) دونماً عام 1993م إلى (332) دونماً عام 2005م، ولكن مع زيادة مساحة المخطط بشكل كبير وجد انخفاضاً لنسبة هذا الاستخدام إلى الاستخدام الكلي؛ فبلغت عام 1993م (4%) وتراجعت إلى (1.54%) في مخطط 2005م.

وأقترح الباحث عدة توصيات منها، العمل على جلب الاستثمارات الخارجية للمدينة من أجل توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل، والقيام بمزيد من الدراسات السكانية عن المدينة لمعالجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وضرورة إنشاء مواقف خاصة للسيارات خارج نطاق

¹ - مرعي، إياد، 2008، أيكولوجية مدينة جنين دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

المنطقة المركزية للمدينة وإنشاء أماكن خاصة للباعة المتجولين في السوق وتطبيق القانون لتنظيم المدينة.

5. المالكي وآخرون (2004)، القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة،¹ وهي عبارة عن دراسة للقطاع الاقتصادي والذي يتضمن أنشطة الصناعة والإنشاءات والتجارة الداخلية والخدمات، مُركّزاً على تقييم دور هذا القطاع من ناحية إسهامه في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي ودوره في امتصاص الصدمات الاقتصادية والكشف عن بنية هذا القطاع وسماته وملامحه والمشغلين فيه، وتم هذا البحث من خلال تنفيذ عملية مسحٍ لعينةٍ عشوائيةٍ للمنشأة غير المنظمة والأسر بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وجرى رصد الخصائص الاجتماعية المهمة لمشاريع هذا القطاع ورصد التباينات في خصائص مشاريع القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة وغزة على ثلاث مستوياتٍ متمثلةً بالبعد الجغرافي ونوع التجمع السكاني ونوع النشاط الاقتصادي.

6. دراسة أبو حجير (2003)، تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين،² عالجت هذه الدراسة المفاهيم الأساسية والنماذج والنظريات المتعلقة بموضوع تخطيط استخدام الأرض وانعكاسها على التخطيط العام والشامل للمدينة، والخلفية المعلوماتية حول واقع استخدام الأرض في مدينة جنين من خلال دراسة الخصائص الجغرافية والتطور العمراني وخصائص السكان والمسكن وكذلك الملامح التخطيطية للمدينة، كما توصلت الباحثة إلى أن هناك تبايناً في استخدامات الأراضي، وأن النمو السكاني العشوائي يخلق مناطق متدهورة عمرانياً، وأيضاً غياب الرقابة الدائمة من قبل قسم مراقبة الأبنية على عمليات البناء عند إصدار الترخيص، وأكدت الباحثة على دور المشاركة الشعبية في عملية التخطيط ووضع قوانين لتخطيط المدينة والريف.

¹ - المالكي وآخرون، 2004، القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

² - حجير، كوثر شحادة، 2003، تطوير أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين..

7. قام الجعفري وآخرون (2003) بدراسة حول، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية¹، تناولت هذه الدراسة واقع قطاع الخدمات ودوره في عملية التنمية الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار والتجارة. وتطرق إلى العوائق التي تعترض إنتاج وتطوير الخدمات المحلية الفلسطينية وسبل التغلب عليها. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 46.7% في منتصف السبعينات إلى 52.2% خلال الفترة 1995م-2001م. وقد لوحظ توسع كبير في إنتاج خدمات قطاع التجارة الداخلية في الضفة وغزة الذي ساهم بحوالي 52% من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية. بينما قطاع الوساطة المالية فقد ساهم بـ 16.3%.

8. دراسة النقيب وعطياني (2003)، واقع ومستقبل العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية²، هدفت الدراسة إلى تحديد وتتبع العوامل الأساسية الحاكمة للعلاقة بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، والتعرف على خصائص هذه العوامل، ووضع نظرة مستقبلية للعلاقة بينهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي ستبقى محكومة بذات القواعد والمعايير الاستعمارية والاستيطانية طوال الفترة التي تسبق تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية، وأوصت الدراسة أن أية علاقة مستقبلية بين البلدين يجب أن تكون متوازنة ومتكافئة، وبضرورة منح القدرة للاقتصاد الفلسطيني للانخراط في الأسواق العالمية وانتهاج سياسية تنمية مستقلة مستدامة.

9. دراسة الطيار، (2006) اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي³، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الإجراءات والممارسات التي فرضتها سلطات الاحتلال على الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل إدامة احتلالها، واستنزاف ثرواتها وتهويدها، وطبيعة الأوضاع

¹ - الجعفري، مكحول، وآخرون، 2003، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، رام الله، فلسطين.

² - النقيب، فضل، وآخرون، 2003، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

³ - الطيار، خليل إبراهيم، 2006، اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

الاقتصادية لهذه المناطق والمشكلات التي تحيط بسكانها. وكانت أهم معطيات هذه الدراسة مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على المواد المائية وانخفاض مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى القيود الاقتصادية المفروضة على المناطق المحتلة. وكان من أهم نتائج البحث أن الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الدراسة أدى إلى افتقار الاقتصاد الفلسطيني واستنزاف ثرواته الطبيعية والبشرية، وقد تسببت القيود الإدارية والتجارية والمالية المفروضة من قبل الاحتلال على خلق واقعٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ واقتصاديٍّ قاسٍ فيها؛ تمثل في مصادرة وتهويد الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على مصادر المياه، وضمن "الأزمة المخططة" التي اعتمدتها الإمبريالية الصهيونية" لقطع روابط الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاديات الأردن والبلدان العربية وجعل المناطق الفلسطينية المحتلة سوقاً محجوزةً للبضائع الإسرائيلية، فقد أصبحت هذه البضائع - ومعظمها سلعٌ استهلاكية - تغطي نحو 90% من استيراداتها بين العامي 1970م و1983م ولم تعد استيراداتها من الأردن تشكل سوى 1% فقط.

ومن الدراسات الأجنبية:

1. دراسة عواد ومعاينة (2010) **Jordanian Consumer's Perception of Shopping Center Attractiveness**¹، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في جاذبية مراكز التسوق من وجهة نظر المستهلك الأردني، وكان من نتائج الدراسة أن هناك بعض العوامل التي أثرت بوضوحٍ على جاذبية مراكز التسوق من وجهة نظر المستهلك الأردني، وهي البضاعة والأجواء وأماكن التسلية والأمن. وأوصت الدراسة بعدة نقاطٍ منها الاهتمام بجوانب الترويج للمنتجات الأساسية في مراكز التسوق والحفاظ على جودة مستوياتها وتحسين إمكانية الوصول لمراكز التسوق وتوافر مرافقٍ للجلوس وأماكن ترفيهيةٍ للأطفال ضمن هذه المراكز.

¹ - Awwad, Ma'aitah, 2010 **Jordanian Consumer's Perception of Shopping Center Attractiveness**, Humanities and Social Science Series, Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Jordan.,

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

تطرقت معظم الدراسات السابقة الى أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمائياً يعتمد بشكل أساسي على قطاع الخدمات بشتى أقسامه. كذلك فإن لاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية اثر واضح في تسيير الاقتصاد الفلسطيني وفق خطته ومصالحه. إذ يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالإجراءات العسكرية التي يمارسها الاحتلال سواء بإغلاق المدن والقرى، أو القيود المالية والتجارية التي تفرضها سلطات الاحتلال على السلطة الوطنية الفلسطينية، وغيرها من الإجراءات. كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أن العمل الزراعي والمساحات الزراعية في مدينة جنين قد تراجعت نتيجة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية خاصة في شمال المدينة، ممثلة بسهل مرج ابن عامر.

وفيما يتعلق بموضوع البحث فقد تمت الإشارة الى عدم وجود أية أبحاث او دراسات سابقة لها علاقة مباشرة بالدراسة سوى بحث واحد للباحث رجا الخالدي والسطري. وقد اتفقت مع نتائج تلك الدراسة التي توصل اليها الباحث بأن العامل الاقتصادي المتمثل بإنخفاض الأسعار في مدن شمال الضفة الغربية كان الدافع الأساسي من حركة هؤلاء الفلسطينيين نحو هذه المدن، إضافة الى ان القرب المكاني من المدن العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 كان من اهم العوامل التي تشجع على تسيير رحلات فردية وجماعية لمدن شمال الضفة الغربية ومن ضمنها مدينة جنين.

وتميزت الدراسة الحالية بأن الباحثة قد تعمقت في البحث بجوانب كثيرة وعديدة تتعلق بموضوع الدراسة ولم تنطلق لها الدراسات السابقة، كالوقوف على لاثار الاقتصادية لحركة فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 على مدينة جنين. وأهم خصائص التفاعل الاقتصادي الناشئ عن هذه الحركة، بالإضافة الى اهم المشاكل التي تعوق حركة هؤلاء في أسواق المدينة، كذلك اهم عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين وغيرها من الأهداف.

1.11 المفاهيم والمصطلحات

1- فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:

هم الفلسطينيون الذين بقوا في بلداتهم وقراهم بعد حرب 1948، أو ممن طردوا من بيوتهم وقراهم ولكنهم بقوا ضمن حدود خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية عام 1948

2- خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية 1949:

هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام 1949 التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع إسرائيل عام 1967.

3- النشاط الاقتصادي:

هو مصطلح يشير الى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لتنتج منتجات محددة (سلع وخدمات). كما يشير النشاط الاقتصادي الرئيسي الى طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة والذي قامت من أجله حسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، ويسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة.

5- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية معينة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة. ويمكن ان يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة بأسعار السوق أو اسعار المنتجين.

6- البطالة:

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأقارب والأصدقاء أو غير ذلك.

7- إنفاق الأسرة:

هو النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات لأغراض معيشية. وقيمة السلع والخدمات التي يتلقاها أفراد الأسرة العاملين من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة. والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية) الزكاة، التأمينات، وغيرها.

8- صاحب العمل:

هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزء منها (شريك) ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر.

9- القطاع الحكومي:

يتألف من وحدات الحكومة المركزية والحكومات المحلية الى جانب صناديق الضمان الاجتماعي التي تفرضها وتسيطر عليها تلك الوحدات وتشمل كذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج انتاجا غير سوق وتسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي.

الفصل الثاني

الخصائص العامة لمدينة جنين

2.1 أهمية موقع مدينة جنين

2.1.1 الموقع الفلكي والجغرافي

2.1.2 الموقع

2.2 الخصائص البشرية

2.2.1 أعداد السكان

2.2.3 المواليد

2.2.4 التركيب العمري للسكان

2.2.5 نسبة الإعالة

2.2.6 التركيب النوعي للسكان

2.2.7 الحالة التعليمية للسكان

2.2.8 الحالة الاقتصادية للسكان

2.2.9 التركيب الاقتصادي للسكان

2.2.10 توزيع العاملين حسب الجنس

2.2.11 البطالة

الفصل الثاني

الخصائص العامة لمدينة جنين

2.1 أهمية موقع مدينة جنين

تعد مدينة جنين إحدى المدن الفلسطينية الرئيسية في شمال الضفة الغربية، والتي بالرغم من أن عدد سكانها أقل من غيرها من المدن، إلا أنها تشكل ثقلًا اقتصاديًا يفوق حجمها السكاني، نظراً لما تتمتع به بشكل خاص والمحافظة بشكل عام من خصائص طبيعية متنوعة، وفرت لها موارد اقتصادية مختلفة، خاصة الزراعية منها، التي استخدمتها في إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية الهامة وتسويقها لكافة مدن الضفة الغربية بالإضافة إلى الأراضي المحتلة عام 1948م.¹

2.1.1 الموقع الفلكي والجغرافي

تقع مدينة جنين فلكياً بين دائرتي عرض 21400 و 20400، وخطي طول 176000 و 180000.² ويظهر تأثير هذا الموقع على المناخ وبالتالي تحديد نوعية الإنتاج الزراعي، إذ أن منطقة الدراسة تنتج غلات ومحاصيل المناطق المعتدلة. وترتفع المدينة عن سطح البحر من 125 متراً إلى 250 متراً ينقطع في الأجزاء الشمالية في فلسطين استمرار الإقليم الجبلي المحاذي للسهول الساحلية. ويطلق على هذا السهل اسم "مرج ابن عامر"، ويمثل موقع المدينة رأس مثلث سهل مرج ابن عامر، عند التقاء المرتفعات الممتدة من جبال الكرمل ومن جنوب شرق الناصرة، وقد تعرضت هذه المرتفعات لعملية حث شديدة مما كوّن أودية اخذت اتجاهًا شمالياً وجنوبياً في معظمها.³

ويعتبر الموقع الجغرافي لمدينة جنين ذو أهمية كبيرة من حيث المواصلات، إذ يعتبر عقدة المواصلات بين جبال فلسطين الوسطى (نابلس والقدس) ومدنها، وبين شمال فلسطين

¹ - قبها، مصطفى، 2014، أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص35.

² - وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2016.

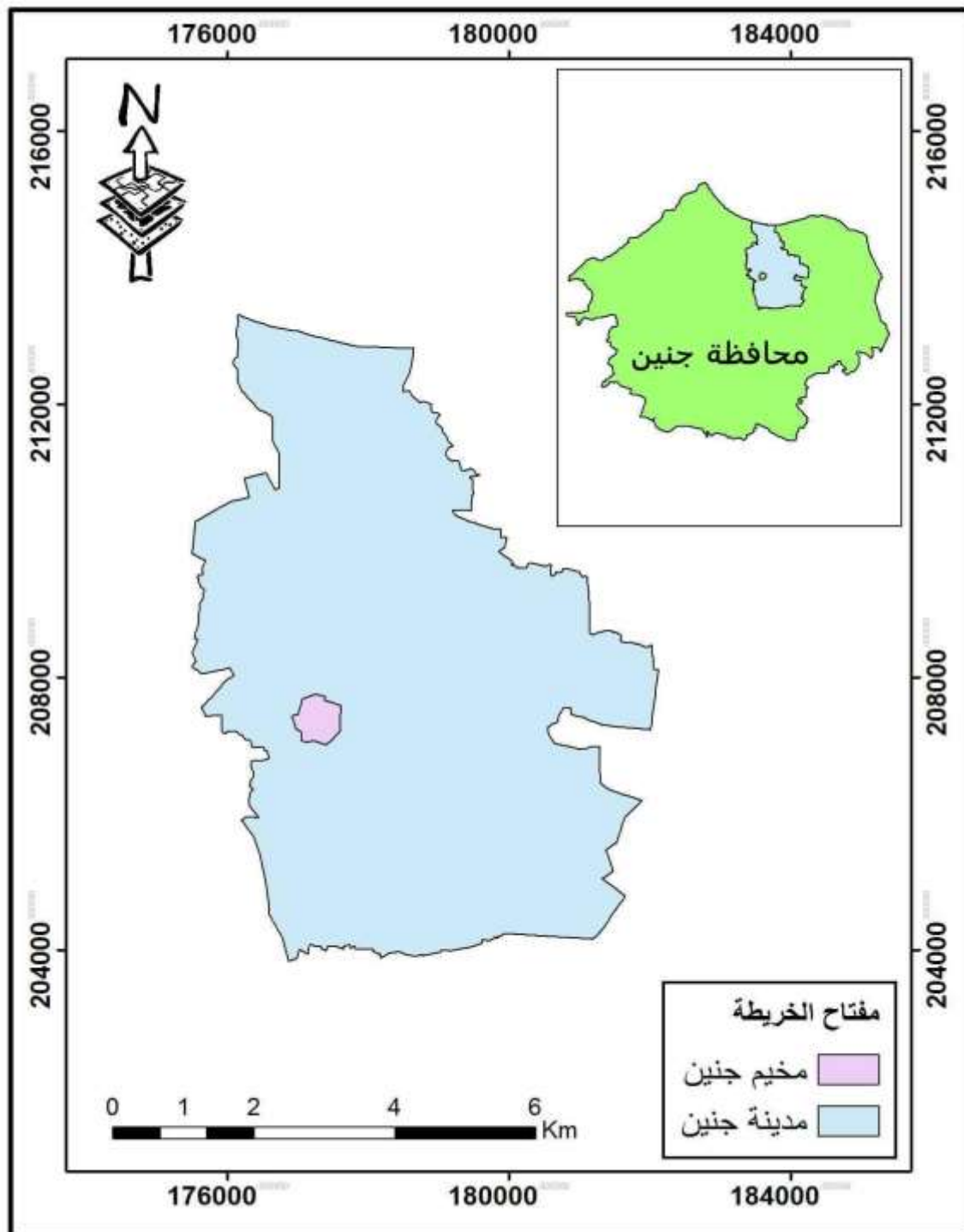
³ - أبو حجر، آمنه، 2003، موسوعة المدن الفلسطينية، الجزء الاول، دار أسامة للنشر، عمان، ص 220.

(مدن وقرى الجليل)، سيما طريق القدس-الناصرية. كما أن مدينة جنين لا تبعد عن أقصى مركز
عمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م سوى 32 كم، الأمر الذي سهل حركة
السكان منها وإليها،¹ إضافة إلى أن موقعها هذا جعلها مركزاً للإقليم من الناحية التجارية والزراعية
لقرى المنطقة.

ولم تتوقف أهمية المدينة على الطرق البرية بل امتدت إلى الخطوط الحديدية حيث كان يمر بها
خط يصل بين العفولة وبيسان وبعد ذلك طبريا، وخط آخر يتجه من جنين إلى طولكرم ونابلس،
وهذا الخط كان يربط مدن نابلس وطولكرم بمدينة جنين ثم بمدن الساحل إلى دمشق، وكان امتداداً
للخط الرئيسي الذي كان يربط دمشق بالحجاز، وقد أوقف العمل به عام 1948م إثر نكبة فلسطين
ولم يعد قائماً.² الخريطة رقم (1) تبين موقعها الجغرافي.

¹ - خطيب، محمد يوسف، 2011، النقل البري في محافظة جنين "دراسة جغرافية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة
النجاح الوطنية، نابلس، ص 59.

² - مرعي، إياد مرعي عوض، 2008، إيكولوجية مدينة جنين دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح
الوطنية، نابلس، ص 76.



خريطة رقم (1): منطقة الدراسة

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2017، بتصرف الباحثة.

2.1.2 الموقع

يمثل الموقع (Site) الرقعة الجغرافية التي تحتلها المدينة، والخصائص الطبيعية لهذه البقعة، وتنتهي حدود موضع المدينة بانتهاء حدودها.¹ كما يحدد الموضع طبيعة الوظيفة التي تؤديها المدينة من حيث خصائص المكان، فأكثر المدن الحربية تتميز مواضعها بالحماية؛ كأن تكون المدينة على شتية نهريّة مثل مدينة بغداد. وعليه فالموضع يعتبر نقطة بينما نجد الموقع منطقة، اذ يحتوي الموقع على عدة مواضع لأنها تُمثل في جغرافية المدن نقاط. وبوجه عام يتغير الموضع مع توالي المدن، ولكن يبقى الموقع عنصراً ثميناً في حياة أية مدينة.²

ولموضع مدينة جنين أهمية خاصة، ذلك لأنها تشرف على أحد مداخل "مرج ابن عامر" الذي يعد من أخصب السهول في فلسطين، كما تعتبر حلقة وصل بين سهل مرج بن عامر وجبال نابلس؛ إذ لا تبعد عن نابلس سوى 41 كم. كذلك وفر هذا السهل ممراً للمدينة يصلها بالمدن المحتلة عام 1948م كالناصرّة التي تبعد عنها 25 كم، والمدن الأخرى في الساحل الفلسطيني. أما أراضي المدينة فيحدها من الشمال قريتا الجملة وصندلة، ومن الغرب كفرذان وبرقين، ومن الشرق دير أبو ضعيف وقرية عابا، ومن الجنوب بلدة قباطية.³ وتمتد المدينة فوق رقعة محصورة بين واديين يرفدان وادي نهر المقطع الذي يصب في البحر المتوسط عند حيفا، أحدهما يخترق المدينة من طرفها الشرقي وهو وادي عز الدين، ووادي برقين الذي يخترق الطرف الغربي من المدينة.⁴

2.2 الخصائص البشرية للسكان

تتأثر الحياة البشرية لمنطقة ما بالعوامل المختلفة من طبيعية واقتصادية وتاريخية وسياسية، فالعوامل الطبيعية هي التي فرضت وجود المدينة كمركز بشري منذ القدم، كما لعب التاريخ دوره في تطور أعداد سكان هذه المدينة وتطور خصائصها البشرية.⁵ غير أن الإنسان هو العامل

¹ - أبو صبحة، كايد عثمان، 2010، جغرافية المدن، الجامعة الأردنية، عمان، دار الواصل للنشر، الطبعة الثالثة، ص 141.

² - الشاورة، علي، 2014، المدن تضخمها سلبياتها تخطيطها، دار صفاء، عمان-الأردن، ص 209-210.

³ - <http://www.emunicipal.ps/jenin> موقع بلدية جنين الإلكتروني.

⁴ - مرعي، عوض، 2008، مرجع سابق، ص 75.

⁵ - أبو حجير، كوثر شحاده احمد، 2003، مرجع سابق، ص 29.

الأساسي الذي يختلف تأثيره في تنوع الأنشطة الاقتصادية من منطقةٍ إلى أخرى من حيث الكم والكيف، وليس أدلّ على ذلك اختلاف الحرفِ السائدة في بيئاتٍ متشابهةٍ في مواردها الطبيعية، كذلك يرجع هذا الاختلاف لخصائص السكان وكثافتهم، وإلى الفلسفة الإنتاجية، ونظام الحكم السائد ومستواهم العلمي والتكنولوجي وامكانياتهم المتاحة.¹

إن دراسة الخصائص البشرية في مدينة جنين؛ مثل تطور أعداد السكان والمواليد والوفيات، إضافةً للتركيب السكانية فيها؛ كالتركيب العمري والنوعي وغيرها، سيسهم في فهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للفترة الحالية والمستقبلية لهذا المجتمع، ووضع الخطط التنموية المختلفة للمدينة استناداً لهذه الخصائص السكانية.

2.2.1 أعداد السكان

لقد شهدت فلسطين تغيراتٍ واضحةً في أعداد سكانها منذ بداية الربع الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، إذ أنها شهدت نمواً ديمغرافياً جديداً نتج عن الأوضاع السياسية التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلية عليه منذ احتلالها لفلسطين عام 1948م.² وقد ساهمت الزيادة الطبيعية بنسبة 63% من الزيادة العامة لسكان فلسطين بين عامي 1922م و 1944م، في حين ساهم صافي الهجرة بنسبة 37% من هذه الزيادة.³

يتأثر تطور أعداد سكان المدينة بعددٍ من العوامل منها ما هو طبيعيٌّ كالزيادة الطبيعية ومستويات الخصوبة، والآخر اقتصاديٌّ كتوفر فرص العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يؤثر على الهجرة الداخلية والخارجية، إضافةً إلى تأثره بالأوضاع السياسية والأمنية.⁴

¹ - هارون، علي، 2003، مرجع سابق، ص 96-97.

² - مقبول، هاني نايف، 1987، الأوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص 44.

³ - صالح، حسن عبد القادر، سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، عمان-الأردن، دار الشروق، ط1، ص 21.

⁴ - زكارنة، ناهد، 2012، مرجع سابق، ص 45-46.

الجدول رقم (1): تطور أعداد سكان مدينة جنين ما بين عامي 1931م - 2013م.

السنة	أعداد السكان	معدل النمو السكاني
1922	2627	-
1931	2774	%5.6
1940	3044	%9.7
1947	4500	%47.8
1952	12663	%181.4
1961	14400	%13.7
1967	8344	%42.1
1980	16575	%98.6
1985	20557	%24.0
1997	26681	%29.8
2000	29519	%10.6
2002	31640	%7.2
2004	33701	%6.5
2007	38272	%13.6
2009	40586	%6.0
2013	44987	%10.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، كتاب محافظة جنين الإحصائي السنوي (2)، رام الله، فلسطين، ص30.

يتضح من الجدول رقم (1) أن نمو أعداد السكان في مدينة جنين لم يكن نمواً كبيراً في الفترة من 1931م - 1940م، حيث بلغ معدل النمو لتلك الفترة 5.6%، بسبب هجرة العديد من سكانها إلى مدن السهل الساحلي؛ لأنها كانت تمثل مراكز الاستقطاب للصناعة والخدمات. إلا أن هذا النمو بدأ يرتفع فيما بعد ليتضاعف عام 1947م؛ لعودة سكان المدينة إليها بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب المناطق الساحلية، ونشوب الحرب العالمية الثانية والأحداث الجارية في المنطقة.¹

وفي عام 1952م سُجل نموٌّ كبيرٌ بمعدل 181.4%% بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام 1948م، لقربها الجغرافي على المدن الفلسطينية المحتلة، وطبيعتها

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، كتاب محافظة جنين الإحصائي السنوي (2)، رام الله - فلسطين، ص 30.

السهلية التي ساعدت على دخول اللاجئين إليها. إذ تم إنشاء مخيم جنين للاجئين في ضواحي المدينة ويعد أهم المخيمات في الضفة الغربية، ويضم حوالي 10371 نسمة.¹

إلا أنه عاد لينخفض انخفاضاً حاداً ليصل إلى -42.1% عام 1967م، بسبب نزوح أعداد كبيرة من سكان المدينة إلى شرق الأردن ودول الخليج في أعقاب حرب حزيران (النكسة)، حيث ساعدت الحاجة الكبيرة للمزيد من الأيدي العاملة في هذه الدول لازدياد أعداد المهاجرين من الضفة الغربية وبصورة غير مباشرة.² وتوالى نمو السكان في المدينة من خلال الزيادة الطبيعية، والزيادة غير الطبيعية (الهجرة الدخيلة) من القرى المجاورة باتجاه المدينة على مدار السنوات.

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م وتوليها الحكم الذاتي في مدن الضفة الغربية، حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو عام 1993م بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء أول تعداد للسكان والمساكن في الضفة الغربية، وتبعها العديد من التعدادات السكانية والاقتصادية وفي شتى المجالات ولكافة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي عام 2007م وصل عدد السكان في المدينة إلى 38,272، وتوالى الزيادة السكانية بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية من القرى خاصةً المجاورة للمدينة مثل: اليامون والسييلة الحارثية حيث وصل عدد السكان إلى 44,987 نسمة في العام 2013م.³

2.2.2 المواليد

توضح دراسة المواليد والوفيات الاتجاه العام لنمو السكان؛ إذ أن الزيادة الطبيعية هي الفرق بين المواليد والوفيات والتي تنتج عن التطور والعلاقة بينهما، والتي نلاحظ من خلالها وجود زيادة في أعداد السكان أو نقص؛ ناتج أساساً إما عن وجود مهاجرين إلى الخارج، أو عن ارتفاع في معدلات الوفيات أو انخفاض في معدلات المواليد.⁴

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مرجع سابق، ص 60.

² - مقبول، هاني نايف، 1987، مرجع سابق، ص 57.

³ - قبيها، مصطفى، 2014، مرجع سابق، ص 66.

⁴ - مقبول، هاني نايف، 1987، مرجع سابق، ص 164.

وتعني دراسة المواليد الأحياء في أي مجتمع سكاني دراسة الخصوبة Fertility، وترمز الخصوبة إلى عدد الأطفال الأحياء الذين تتجهم المرأة خلال حياتها الإنجابية من (15 - 49 سنة). وتختلف الخصوبة من بلدٍ لآخر ومن منطقةٍ لأخرى، وتتألف من عنصرين أحدهما بيولوجي؛ أي القدرة على الإنجاب، والآخر اجتماعي؛ أي البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان.¹ ومن أهم المقاييس المستخدمة في دراسة معدلات المواليد، معدل المواليد الخام، إذ يعبر عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في سنة ما وإجمالي عدد السكان في منتصف هذه السنة.² والجدول التالي يبين أعداد المواليد والمعدل الخام للمواليد في جنين.

جدول رقم (2): المواليد في مدينة جنين ما بين عامي 1997م - 2013 م.

السنة	عدد المواليد الأحياء	معدل المواليد الخام بالألف
2000	1347	46
2002	1357	43
2004	1353	40
2006	1122	31
2007	1154	31
2013	1190	27

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، كتاب محافظة جنين الإحصائي السنوي (2)، رام الله، فلسطين، ص39.

يتبين من الجدول رقم (2) أن معدل المواليد الخام لم ينخفض عن 40 بالألف بين عامي 1997م و2004 م، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم الاهتمام بمواصلة التعليم الجامعي خاصة لدى الفتيات، مما فسخ المجال أمامهن للزواج المبكر؛ وبالتالي ارتفاع معدل الخصوبة. إضافةً إلى عدم توفر التنقيف الصحي والوعي الكافي بضرورة تنظيم الأسرة في تلك الفترة. إلى أن

¹ - ناصر، ميساء، 2010، الخصوبة في محافظة طولكرم (مستوياتها واتجاهاتها في ظل السلطة الفلسطينية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 60.

² - أبو عيانة، فتحي محمد، 1987، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 25.

واصل معدل المواليد الخام بالانخفاض التدريجي حتى عام 2013م ليصبح 27 بالآلاف، ويمكن القول بأن تحسن الوعي الصحي لدى النساء خاصةً وتأخر سن الزواج وتحسن المستوى الاقتصادي لدى سكان المدينة ساهم في الحد من إنجاب الأطفال بشكلٍ كبيرٍ عما كان عليه في السابق، والتحاق معظم الفتيات بالتعليم الجامعي الأمر الذي أخر من سن الزواج. كما أكدت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية عام 2007م إلى 4.6 مولود، مقارنةً مع 5.6 مولود عام 1997م.¹

2.2.3 الوفيات

تعتبر الوفيات العنصر الثاني المؤثر في طبيعة واتجاه الحركة الطبيعية للسكان؛ إذ يؤدي اختلاف الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالسكان إلى تباين معدلات الوفيات من منطقةٍ لأخرى. ولا يقتصر تأثيرها على النمو السكاني من حيث العدد فقط، بل تؤثر في تكوين السكان من حيث فئات السن والنوع، وتعطي مؤشراً لمدى تحسن الخدمات الصحية في المدينة؛ بوصفها ظاهرةً بيولوجيةً واجتماعيةً وديمقراطيةً وجغرافية. ويعتبر معدل الوفيات الخام من أقدم الأساليب المستخدمة في دراسة الوفيات شأنها شأن المواليد.²

جدول رقم (3): الوفيات في مدينة جنين ما بين عامي 2000م - 2013م.

السنة	عدد الوفيات	المعدل الخام للوفيات بالآلاف
2000	132	4.5
2002	250	8
2004	171	5
2006	120	3.4
2007	122	3.2
2013	149	3.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، كتاب محافظة جنين الإحصائي السنوي (2)، رام الله، فلسطين، ص39.

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن) 2007، رام الله، فلسطين، ص 44.

² - مقبول، هاني نايف، 1987، مرجع سابق، ص 187.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن معدل الوفيات الخام متذبذب ما بين سنةٍ وأخرى، حيث وصل معدل الوفيات الخام في مدينة جنين عام 2002م إلى 8 بالآلف، ويرجع السبب للأحداث السياسية وقتها، فانقضاة الأقصى كانت مستمرة، وتم ايضاً إغلاق مدن الضفة الغربية بما فيها مدينة جنين، إضافةً للاجتياح العسكري الإسرائيلي لهذه المدن الأمر الذي رفع من عدد الوفيات في تلك الفترة. أما في العام 2007م نجد أن معدل الوفيات قد انخفض ليصل إلى 3.2 بالآلف؛ بسبب هدوء الأحوال السياسية والأمنية في الضفة الغربية عامةً وفي مدينة جنين خاصة، إضافةً إلى تحسن الأحوال الصحية وفتح العيادات الحكومية ومراكز الأمومة والطفولة التي تُعنى بالنساء الحوامل. كما أن تحسن المستوى المعيشي للسكان خفّض بشكلٍ كبيرٍ من أعداد الوفيات في ذلك العام.

2.2.4 التركيب العمري للسكان

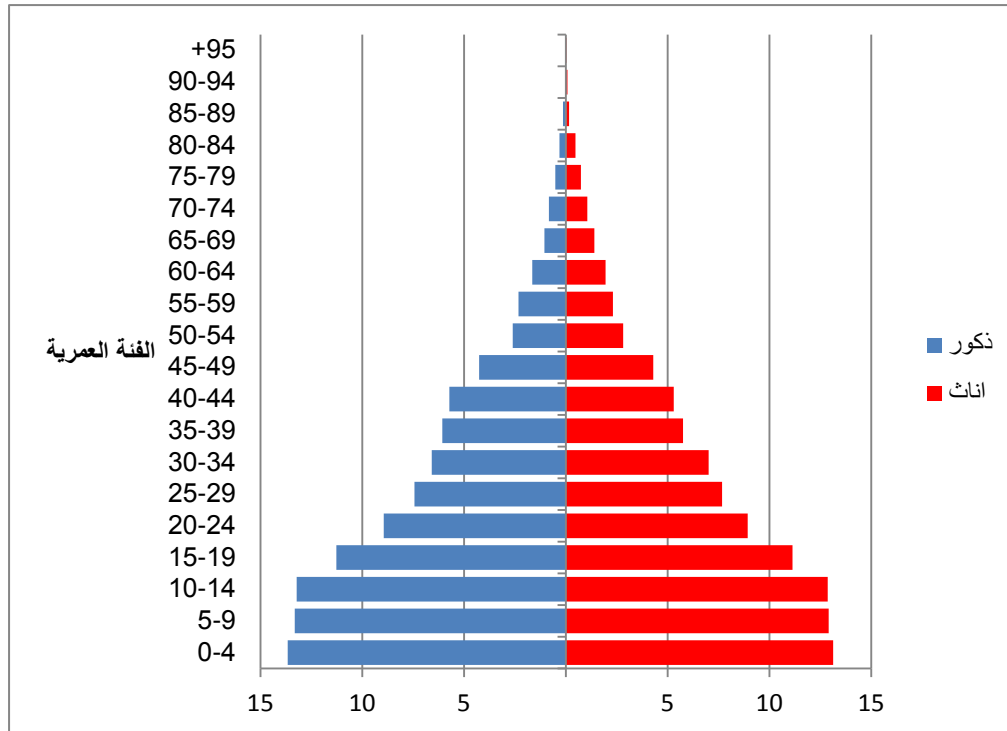
يقصد بالتركيب العمري توزيع السكان حسب فئات العمر، والتي غالباً ما تكون فئات خمسية. وتختلف فئات السن من مجتمعٍ لآخر حيث أن لاختلاف نسبة الفئات العمرية الأثر الكبير في نمو السكان بل وفي متوسط الأعمار. ومن الممكن أن يرجع هذا الاختلاف إلى انخفاض معدلات الوفيات، خاصة إذا كانت نسبة الصغار (ما دون 15 سنة) كبيرة¹. وفيما يلي جدول بالفئات العمرية لسكان مدينة جنين عام 2007م.

¹ - مقبول، هاني نايف، 1987، مرجع سابق، ص 266-267.

جدول رقم (4): التركيب العمري لسكان مدينة جنين 2007م.

ذكور		إناث		الفئات العمرية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%13.7	2574	%13.1	2413	0-4
%13.3	2510	%12.9	2372	5-9
%13.2	2492	%12.9	2364	10-14
(فئة صغار السن) النسبة المئوية %39.4				
%11.3	2125	%11.1	2047	15-19
%9.0	1686	%8.9	1642	20-24
%7.4	1401	%7.7	1411	25-29
%6.6	1241	%7.0	1290	30-34
%6.1	1143	%5.8	1057	35-39
%5.7	1078	%5.3	973	40-44
%4.3	803	%4.3	788	45-49
%2.6	493	%2.8	517	50-54
%2.3	438	%2.3	425	55-59
%1.6	310	%2.0	359	60-64
(فئة الشباب) النسبة المئوية %57.1				
%1.1	200	%1.4	256	65-69
%0.8	158	%1.1	193	70-74
%0.5	98	%0.8	137	75-79
%0.3	60	%0.5	86	80-84
%0.1	27	%0.2	30	85-89
%0.03	6	0.1	13	90-94
%0.02	4	%0.04	7	+95
(فئة كبار السن) النسبة المئوية %3.5				

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-محافظة جنين 2007، رام الله، فلسطين، ص47.



الشكل رقم (1): الهرم السكاني حسب الفئات العمرية والنوعية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الواردة في الجدول السابق رقم (9).

يُظهر الهرم السكاني رقم (1) أن المجتمع الفلسطيني المقيم في مدينة جنين ما زال فتياً، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشر من العمر؛ الذين بلغ عددهم 14,725 فرداً ويشكلون 39.4% من مجمل سكان المدينة للعام 2007م، هذه النسبة ناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة وتحسن الخدمات الصحية؛ وبالتالي انخفاض نسبة وفيات الأطفال. ولا تقل هذه النسبة كثيراً عن المحافظة التي وصلت نسبة صغار السن فيها إلى 39.6%، إلا أنها تقل عن مثيلتها في الضفة الغربية لنفس الفترة إذ بلغت 40.4% من مجمل السكان، وبالمقارنة مع تعداد 1997م لوحظ أن نسبة صغار السن كانت أعلى فقد بلغت 45.1%، إذ تشير الإحصاءات إلى اتجاه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلي عام 2007م في الضفة الغربية 4.6 مولوداً، في حين قد بلغت 5.6 مولوداً عام 1997م.¹

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م، التعداد العام للسكان والمنشآت - محافظة جنين، رام الله، فلسطين، ص 43-44 - 64.

أما بالنسبة لفئة الشباب (15-64) سنة فقد بلغت نحو 57.1% مجموع سكان مدينة جنين، وهذا يعود أيضاً لارتفاع معدلات الخصوبة في جنين. ولا تختلف كثيراً عن المحافظة ككل؛ إذ وجد أن نسبتهم بلغت 54.6%، وبمقارنتها مع الضفة الغربية لنفس العام فإننا نجد أنها أعلى بـ 1.5% فقد بلغت 54% من مجمل سكان الضفة، وفي عام 1997م بلغت نسبتهم 51.5%¹ وعليه فإن هذه الفئة من السكان ترتفع باستمرار؛ لتحسّن الأوضاع والخدمات الصحية، وتعد هذه الفئة نشطة اقتصادياً وتتوافر من خلالها الأيدي العاملة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في مدينة جنين. إلا أن هناك بعض الأسباب السياسية والاقتصادية دفعت بهم -خاصة الذكور- للهجرة خارج فلسطين خاصة إلى دول الخليج. ويتطلب من المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة في المجتمع توفير فرص العمل لهؤلاء الشباب للنهوض بمستوى اقتصادي جيد لهم، تجنباً للوقوع في دائرة البطالة والفقر ومن ثم الهجرة.

في حين نجد أن فئة كبار السن (65 سنة فما فوق) تركزت في رأس الهرم الذي يتطابق تقريباً مع الهرم السكاني للأراضي الفلسطينية بشكل عام، وتعد هذه الفئة أقل نسبة من بقية الفئات العمرية الأخرى إذ وصلت نسبتهم حوالي 3.5% من مجموع سكان مدينة جنين، ويرجع هذا بسبب تحسن الأحوال المعيشية والصحية التي يتلقاها السكان والذي يؤثر على انخفاض معدلات الوفيات بين كبار السن.

2.2.5 نسبة الإعالة

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك². وتتحصر في فئة صغار السن (دون 15 سنة) وكبار السن (+ 65 سنة). أما فئة الشباب (15-64 سنة) فيمثلون القطاع النشط اقتصادياً، والذي يقع عليه عبء إعالة المجتمع. ويمكن احتساب معدل الإعالة في مدينة جنين للعام 2007م من خلال المعادلة التالية (نسبة فئة صغار السن + نسبة فئة كبار السن / نسبة فئة الشباب). وعليه يلاحظ ارتفاع نسبة الإعالة حيث بلغت 75.1%،

¹ - التعداد العام للسكان والمنشآت - محافظة جنين، 2007م، مرجع سابق، ص 64.

² - مصيلحي، فتحي محمد، 2004، الجغرافية البشرية بين النظرية والتطبيق، ط 2، ص 206.

إذ شكلت فئة صغار السن ما دون 15 سنة حوالي 39.4% من حجم السكان مقابل 3.5% ممن هم 65 سنة فأكثر. وتعتبر هذه الفئات غير نشطة اقتصادياً؛ مما يُحمل المجتمع ومؤسساته المختلفة مسؤولية كبيرة تجاههم في توفير احتياجاتهم من حيث الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

2.2.6 التركيب النوعي للسكان

يقصد بالتركيب النوعي على أنه توزيع السكان في مجتمعٍ ما حسب الجنس (الذكور والإناث). وغالباً ما يتم حسابها من خلال نسبة الذكور لكل مائة من الإناث. ولدراسة النوع أهميةً كبيرةً لما له من نتائج على دراسة العمالة والهجرة.¹ بالإضافة إلى دقة هذا التقييم لعدم وجود أخطاء في التبليغ عن النوع عند التسجيل، على العكس من تسجيل بيانات الأعمار.²

وقد بلغت نسبة الذكور في مدينة جنين للعام 2007م (103.2) مقابل (100) انثى، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (9)؛ أن أعداد الإناث ترتفع عن أعداد الذكور خاصة بعد فئة (60-64) سنة وهو موضح أيضاً في الهرم السكاني. ويعود هذا الأمر لأسبابٍ معروفة؛ مثل الأسباب البيولوجية حيث أن طبيعة وتركيب جسم الأنثى يختلف عن الذكر؛ إذ أن جهاز المناعة لديها أكثر تحملاً للأمراض من الرجل، إضافة إلى أن الذكور معرضون للحوادث المختلفة في العمل مما يزيد من احتمالية الوفاة.

ويعتبر البحث في التركيب النوعي مهماً في الدراسات الاقتصادية؛ حيث أنه يدل على نوعية مشاركة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادي المختلفة، حيث ترتفع نسبة الأيدي العاملة من الشباب الذكور عن الأيدي العاملة من الإناث في المجتمع الفلسطيني. فقد بلغ عدد الأيدي العاملة من الذكور 5971 في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية حسب تعداد عام 2007م،

¹ - مصيلحي، فتحي محمد، 2004، مرجع سابق، ص 201.

² - مقبول، هاني نايف، 1987، مرجع سابق، ص 288.

مقابل 1339 من الإناث،¹ أما في العام 2012م فقد بلغ عدد الذكور العاملين 8026 مقابل 1890 من الإناث.²

وعليه فإن مشاركة المرأة في سوق العمل إلى جانب الرجل ما زالت ضعيفة؛ ويرجع هذا الأمر إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع؛ التي ترى بأن مكانة المرأة هي البيت، وأن عملها يقتصر فقط على تربية الأبناء ورعاية شؤون المنزل، كما يمكن القول بأن الأجر الذي تتقاضاه المرأة أقل بكثير مقارنة مع الرجل، مما لا يشجع النساء على المشاركة في العمل وتفضيل المنزل عليه.

ومن هنا يجب على المؤسسات الرسمية والمجتمع ككل تفعيل دور المرأة وإشراكها قدر الإمكان في سوق العمل، نظراً لما تتمتع به من قدرات ومهارات كافية، ويمكن أن تفوق الرجل في أحيان عديدة. وإعطائها الأجر الكامل الذي ينص عليه قانون العمل الفلسطيني الجديد، الذي تم تحديده ادناه بـ (1450 شيقل).

2.2.7 الحالة التعليمية للسكان

تعتبر الحالة التعليمية للسكان من الأمور الحيوية التي تلعب دوراً في تحديد مستوى المعيشة، وكمقياس للدرجة الثقافية والاجتماعية التي وصل لها السكان. ولا شك أن معرفة المستوى التعليمي يفيد في وضع الخطط الاقتصادية وتطوير ما هو قائم على أساس ما وصل إليه السكان من مستويات تعليمية مختلفة، وكما أن للحالة التعليمية أهمية من أجل تبيان مدى التفاوت في المستوى العلمي بين الذكور والإناث، ودرجة اهتمام مجتمع الدراسة بتعليم الإناث.³

ويمكننا القول بأن نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية في انخفاض مستمر، ففي عام 1997م بلغت نسبتها 13.9%، وانخفضت إلى 7.7% عام 2004م، حتى وصلت إلى 6.6% عام 2007م من مجمل السكان الفلسطينيين (الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر).⁴ ويعود هذا الانخفاض إلى

¹ - التعداد العام للسكان والمنشآت - محافظة جنين، 2007، مرجع سابق، ص 107.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، تعداد المنشآت 2012 النتائج النهائية، رام الله - فلسطين، ص 193.

³ - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007، مرجع سابق، ص 46.

⁴ - مقبول، هاني، 1987، مرجع سابق، ص 386.

انتشار برامج محو الأمية في جميع التجمعات السكانية الفلسطينية إضافة إلى إلزامية التعليم الأساسي: الابتدائي والإعدادي. وتحسن الخدمات التعليمية كالمدارس والجامعات ورياض الأطفال وانتشارها في كافة أنحاء الضفة الغربية تقريباً. بينما بلغت نسبة الأمية في مدينة جنين للعام 2007 حوالي 4.28%، وتعتبر أعداد الإناث الأميات أعلى بحوالي ثلاثة أضعاف أعداد الذكور، والجدول التالي يوضح المستوى التعليمي لسكان منطقة الدراسة.

جدول رقم (5): المستوى التعليمي لسكان مدينة جنين 2007م.

النسبة المئوية (%)	المجموع	إناث		ذكور		المستوى العلمي
		نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	
4.28	1170	6.55	890	2.03	280	أمي
11.59	3170	12.12	1646	11.07	1524	ملم
23.30	6372	22.49	3054	24.11	3318	ابتدائي
28.45	7778	26.84	3645	30.03	4133	إعدادي
17.20	4702	17.55	2383	16.85	2319	ثانوي
5.24	1434	5.37	729	5.12	705	دبلوم متوسط
8.38	2291	8.30	1127	8.46	1164	بكالوريوس
0.17	47	0.08	11	0.26	36	دبلوم عالي
0.74	203	0.33	45	1.15	158	ماجستير
0.27	74	0.04	6	0.49	68	دكتوراه
0.37	102	0.34	46	0.40	56	غير مبين
100	27343	100	13582	100	13761	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد للسكان والمساكن والمنشآت -2007، محافظة جنين، رام الله، فلسطين، ص 63.

كما هو ملاحظ من الجدول رقم (5)، ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث لتصل إلى 6.55% مقابل 2.03% للذكور، مما يدل على اهتمام المجتمع بتعليم الذكور أكثر من الإناث، فالعادات والتقاليد تركز على أن دور المرأة مقتصر على الزواج وإنجاب وتربية الأبناء، خاصة أن المجتمع في مدينة

جنين أقرب إلى أن يكون من المجتمعات الريفية من حيث عاداتها وتقاليدها. بينما تبدأ الأعداد بالارتفاع مع تقدم المراحل التعليمية.

كما نجد أن المرحلة الإعدادية تضم أعلى نسبة من الأفراد الذين بلغوا هذا المستوى من سكان المدينة بنسبة 28.45%، يليها المرحلة الابتدائية بنسبة 23.3%، كما أن هذه المراحل متقاربة بالنسبة للإناث والذكور، ومتقاربة عند مقارنتها بمحافظة جنين ككل لنفس العام؛ حيث بلغت 25.6% ابتدائي و 29.1% إعدادي (10 سنوات فأكثر)¹، إذ تعتبر مراحل الإعدادية والابتدائية الزامية من قبل وزارة التربية والتعليم لاستكمال المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى كونها مجانية في المدارس الحكومية.

أما عدد المدارس الموجود في المدينة للعام 2013م فقد بلغ 38 مدرسة موزعة كالآتي: 27 مدرسة حكومية ومدرسة واحدة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، و 10 مدارس خاصة. وتضم هذه المدارس حوالي (6165) طالباً ذكراً، وعدد الطالبات الإناث (7125)، بينما وصل عدد المعلمين إلى 653 معلماً ومعلمة،² بمعدل معلم واحد لكل 20.4 طالباً.

وعند دراسة نسبة الحاصلين على درجات علمية في الدراسات العليا (دبلوم عالي وماجستير ودكتوراه) نجدها تحصد أقل النسب لتصل إلى (1.2% مجتمعة)، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت سنوات الدراسة وتقدمت المرحلة التعليمية، كلما قلت نسبة الأفراد الحاصلين على هذه الشهادات العليا، ويمكن إرجاعه إلى رغبة الفرد الشخصية فيما يتعلق بإكمال الدراسة، إضافة إلى أن هذه المراحل تتطلب معدلات علمية عالية وشروطاً معينة لدخولها في أي جامعة كانت.

إضافة إلى ما سبق، عدم قدرة غالبية السكان على تحمل أعباء الدراسة من حيث رسومها الجامعية المرتفعة، الأمر الذي لا يشجع الأفراد على إكمال التعليم العالي، واقتصاره على ذوي الدخل المرتفع نوعاً ما. كذلك ينحصر الأفراد الذين أكملوا دراساتهم العليا سواء ماجستير ودبلوم عالي أو دكتوراه بين فئة الذكور، فلم يتجاوز عدد الإناث الحاصلات على شهادة الدكتوراه سوى 6 إناث

¹ - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، مرجع سابق، ص 70.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.

مقارنة مع 68 ذكراً، و45 أنثى حاصلة على شهادة الماجستير مقابل 158 ذكراً، مما يدل على توقف الإناث عن الدراسة عند مرحلة البكالوريوس غالباً، وانتقالهن للزواج والانشغال بالأسرة.

ومن خلال الاستعراض السابق للمستوى التعليمي للسكان فإنه يستوجب على المؤسسات المعنية والحكومية توجيه اهتمامها لتحسين الخدمات التعليمية المقدمة كالمدارس والكوادر التدريسية وتطويرها باستمرار. علماً أن الكفاءات العلمية هي أساس القوى البشرية المشغلة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما تعد الحالة التعليمية للسكان مؤشراً رئيسياً لقياس المستوى الثقافي في المجتمع.

2.2.8 الحالة الاقتصادية للسكان

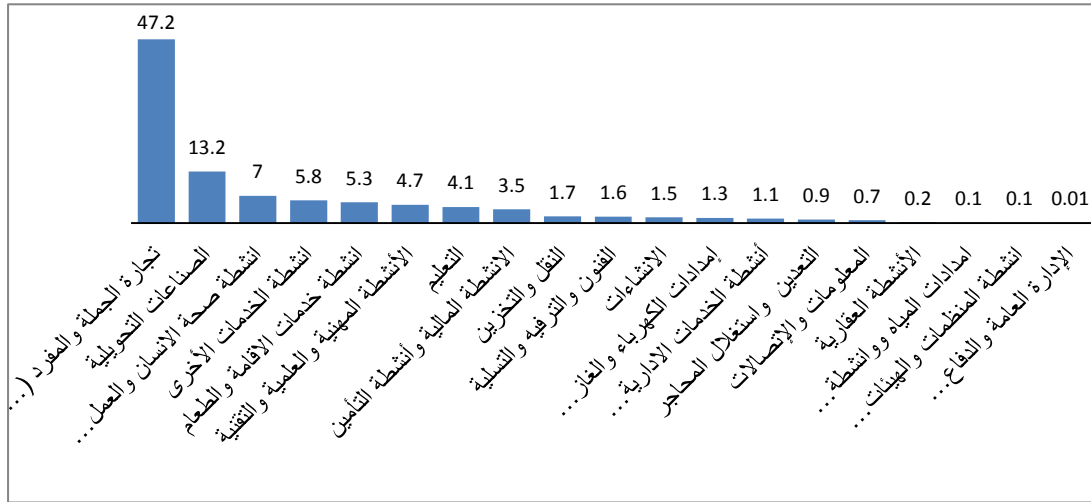
تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من العناصر الهامة للتعرف على ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية، ويمكن كذلك تحديد نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة، ومعدلات البطالة ومدى تنوع الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين. إذ تُسهم دراسة التركيب الاقتصادي في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية ومدى إسهام الإناث في القوى العاملة.¹ ونظراً لقلّة البيانات المتوفرة عن مدينة جنين في المصادر الرسمية، فإنه سأستعين بالبيانات الخاصة بمحافظة جنين في بعض الأحيان. وفيما يلي دراسة لاهم خصائص التركيب الاقتصادي لسكان مدينة جنين.

2.2.9 التركيب السكاني حسب النشاط الاقتصادي

تختلف نسبة توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية المتنوعة في منطقة الدراسة، إذ أن هناك تركيز لبعض العاملين في قطاع معين دون غيره، فنجد أن قطاع تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، استأثر على أكثر من 47.2% من حجم القوى العاملة في المدينة، يليه قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة العاملين فيه 13.2% من مجموع

¹ - <https://ar.wikipedia.org/wiki>. تاريخ زيارة الموقع 2016/3/5 ، pm3.

العاملين بكافة الأنشطة الاقتصادية. وانخفضت نسبة العاملين الى اقل من 0.2% في أنشطة الخدمات التقليدية مثل (امدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، وأنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي). والشكل التالي يبين التوزيع النسبي للعاملين في المدينة.



الشكل رقم (2): التوزيع النسبي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين للعام 2012م.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، تعداد المنشآت 2007 و تعداد 2012. كتاب محافظة جنين، ص79.

يؤكد الشكل رقم (2) على التفاوت الواضح في توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية، فأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية استحوذت على غالبية العاملين بالمدينة، وهذا يدل على أن " قطاع خدمات التوزيع " هو أكثر القطاعات انتشاراً في المدينة. فقد بلغت نسبة المنشآت العاملة فيه 56.2% من مجمل المنشآت الاقتصادية العاملة بمنطقة الدراسة، إذ أن العمل في هذا القطاع لا يتطلب أيدي عاملة ذات كفاءات علمية أو مهارات عالية للعمل فيه، لهذا نجد أن أغلب الأيدي العاملة تتجه للعمل في هذه الأنشطة المتنوعة. إلا أن نسبة تمثيلها للعاملين قلت في عام 2012 بحدود 12% عن العام 2007م التي بلغت 59.4% من مجمل العاملين في مدينة جنين،¹ يمكن إرجاع السبب إلى تراجع مستوى الدخل من هذه الأنشطة،

¹ - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، مرجع سابق، ص79.

وتتذبذبها من وقتٍ إلى آخر. وتأثر المحال التجارية بالإغلاقات الإسرائيلية للحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948م، ومنع الفلسطينيين من القدوم إلى مدينة جنين والتسوق فيها.

ونلاحظ أيضاً أن هناك نسبة 13.2% من العاملين يعملون في قطاع الصناعات التحويلية (التي تقوم على أساس تحويل المواد الخام إلى منتجاتٍ جديدةٍ مفيدةٍ للإنسان)، إذ تنتشر المصانع الخفيفة أو المهن الحرفية في مدينة جنين مثل صناعة والملابس والأحذية والخشب والحديد والبلاستيك، ومصانع الأغذية ومعاصر الزيتون ومطاحن الغلال، التي تتطلب أيدي عاملة ماهرة وذات خبرة.

وتشير البيانات السابقة الى انخفاضٍ شديدٍ أي (أقل من 0.2%) في نسبة العاملين في كل من الأنشطة العقارية، وإمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، وأنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى قلة المنشآت العاملة في تلك المجالات التي لم تتجاوز 12 منشأة حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2012م.

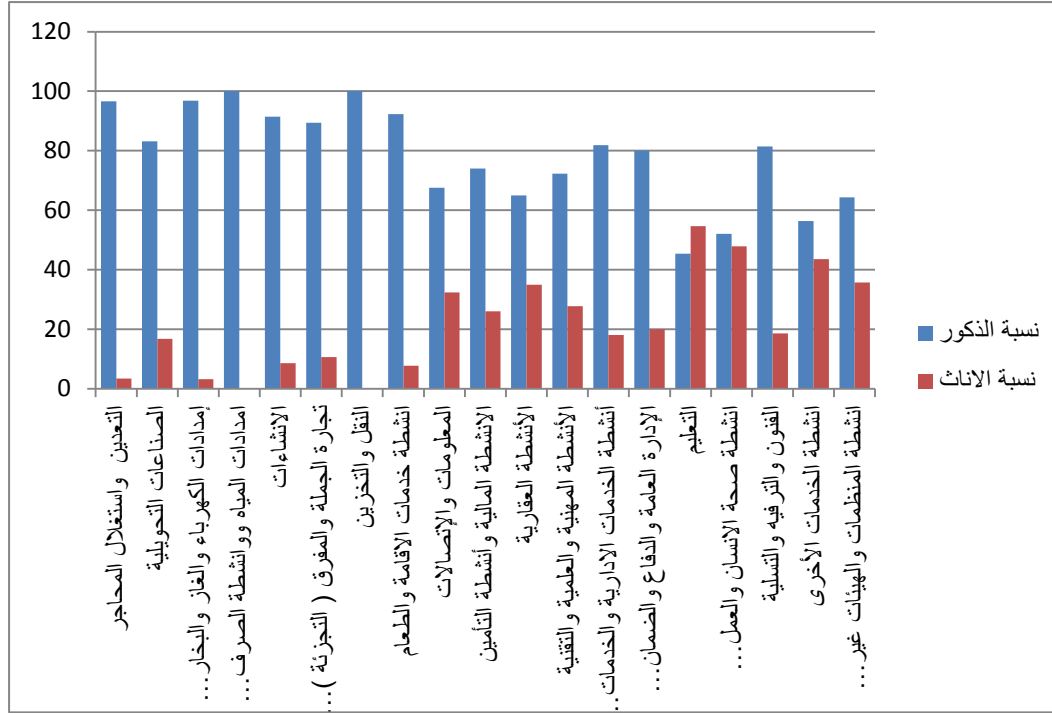
2.2.10 توزيع العاملين حسب الجنس

من الطبيعي أن تختلف نسبة توزيع الأفراد العاملين ما بين الذكور والإناث على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشير الإحصاءات المتعلقة بتوزيع العاملين حسب الجنس أن بعض الأنشطة تتطلب تشغيل الذكور دون الإناث، وأخرى تتفاوت في نسبة التشغيل بين الجنسين. إلا أن الذكر يتحمل عبء إعالة باقي أفراد المجتمع، فقد بلغت نسبة مساهمة الذكور في القوة العاملة 81% مقابل 19% من الإناث حسب إحصاءات العام 2012م، والجدول رقم (6) يوضح توزيع العاملين حسب الجنس في مدينة جنين.

جدول رقم (6): توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس في مدينة جنين 2012م.

النشاط الاقتصادي	نسبة العاملين الذكور %	نسبة العاملين الإناث %
التعدين واستغلال المحاجر	96.6	3.4
الصناعات التحويلية	83.2	16.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف	96.8	3.2
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	100	0
الإنشاءات	91.4	8.6
تجارة الجملة والمفرق (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات	89.4	10.6
النقل والتخزين	100	0
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	92.3	7.7
المعلومات والاتصالات	67.6	32.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	74	26
الأنشطة العقارية	65	35
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	72.3	27.7
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	81.9	18.1
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	80	20
التعليم	45.4	54.6
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	52.1	47.9
الفنون والترفيه والتسلية	81.4	18.6
أنشطة الخدمات الأخرى	56.4	43.6
أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية (غير الخاضعة للولاية الوطنية)	64.3	35.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، تعداد المنشآت 2012 كتاب محافظة جنين، ص79.



الشكل رقم (3): التوزيع النسبي للعاملين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس للعام 2012م.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة 2012،

ص 79.

من خلال الشكل رقم (3) نجد أن هناك بعض الأنشطة الاقتصادية تزيد فيها نسبة العاملين من الذكور عن 80% أهمها أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وامدادات الكهرباء، والإنشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الإقامة والمطاعم. ويلاحظ أيضاً أن أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي، وقطاع النقل والتخزين قد شكلت نسبة العاملين الذكور فيها 100%، إذ أن متطلبات العمل في هذه القطاعات تناسب الرجال أكثر من النساء من حيث البنية الجسدية وأوقات الدوام لساعاتٍ طويلة. إضافة إلى العادات والتقاليد وطبيعة المجتمع نفسه الذي قيد من حرية المرأة في اختيار الوظيفة التي تفضلها، فنجد أن الإناث يملن للعمل في المؤسسات الحكومية سواء التعليمية أو الصحية، نظراً لما تتمتع به هذه الوظائف من مزايا عديدة كالإجازات السنوية وراتب التقاعد والتأمين الصحي وغيرها، فقد زادت نسبة الإناث العاملات في قطاع التعليم عن 54.6% مقابل 45.4% من الذكور.

أما القطاع الزراعي لم يرد ذكره ضمن هذه البيانات السابقة، وقد استعين بإحصاءاتٍ أخرى في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010م، فقد بلغ عدد العمال الزراعيين في الحيازات الزراعية النباتية والحيوانية والمختلطة في مدينة جنين من الذكور 205 عاملاً مقابل 79 من الإناث،¹ ويرجع هذا التفاوت بين العمال الذكور والإناث إلى طبيعة العمل الزراعي الشاق الذي يتطلب جهداً عضلياً كبيراً والذي لا تتحمله المرأة.

وبمقارنة عدد العمال الزراعيين للعام 2007م نجد أن هناك تناقصاً ملحوظاً في العمال؛ فقد بلغ عددهم 334 عاملاً،² أي بفارق 50 عاملاً خلال 3 سنوات؛ نظراً لتراجع المردود المادي من هذا القطاع، والتوجه نحو العمل في الأنشطة التجارية والإنشاءات وقطاع الصناعة، أو العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، إضافة إلى تراجع المساحات الزراعية في المدينة إثر الزحف العمراني إليها، وتأثر النشاط الزراعي بالظروف السياسية والأمنية والعوامل الطبيعية.

أما من حيث توزيع العاملين في محافظة جنين حسب الحالة العملية للعامل؛ فإن الغالبية العظمى منهم يعملون بأجر بنسبة 60.9%، إذ يعملون في قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والأمن بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية الأخرى، والجدول التالي يبين توزيع العاملين حسب الحالة العملية.

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية، 2012، التعداد الزراعي كتاب محافظة جنين 2010، رام الله ، فلسطين ، ص188.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (7): التوزيع النسبي للعاملين في محافظة جنين حسب الحالة العملية، 2013م.

المنطقة	الحالة العملية				
	صاحب عمل	يعمل لحسابه	مستخدم بأجر	عضو أسرة بدون أجر	المجموع
الضفة الغربية	7.1	18.4	65.9	8.6	100
محافظة جنين	5.3	22.2	60.9	11.6	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة الفلسطينية، ص 106.

يشير الجدول رقم (7) إلى أن العمال المستخدمين بأجر يشكلون الغالبية العظمى في الضفة الغربية أيضاً بنسبة 65.9% وهي مقاربة لما تمثله في محافظة جنين. الأمر الذي يؤكد على التوجه نحو العمل في القطاعات المشغلة للأيدي العاملة بنسبة كبيرة؛ كقطاع الخدمات بأنواعه المختلفة، والذي يعتبر أساس الاقتصاد الفلسطيني.

2.2.11 البطالة

تُعرّف البطالة على أنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا ابداً خلال فترة الإسناد في أي نوعٍ من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بطرقٍ عديدة.¹

وتعد البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي أو المحلي، وتمتد تأثيراتها السلبية لتشمل التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع،

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، رام الله، فلسطين، ص 47.

وهي بهذا المعنى تعد مشكلة متعددة الجوانب.¹ ويمكن حساب معدل البطالة من خلال الصيغة التالية: معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوى العاملة * 100 .

جدول رقم (8): توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل في مدينة جنين للعام 2007م.

العلاقة بقوة العمل				
الجنس	نشطون اقتصادياً	مشتغل	متعطّل سبق له العمل	متعطّل لم يسبق له العمل
ذكر	7815	6778	447	590
أنثى	1642	1379	59	204
المجموع	9457	8157	506	794

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد السكان والمساكن والمنشآت-2007، محافظة جنين، رام الله، فلسطين، ص 71.

ولإيجاد معدل البطالة في مدينة جنين تم تطبيق المعادلة السابقة وبالاغتماد على بيانات الجدول رقم (8) وجد أن معدل البطالة لكلا الجنسين في مدينة جنين بلغ 13.7% من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً للعام 2007م، وهي أقل من معدلها للعام 1997م الذي بلغ 15.2%، مما يدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية في المدينة ومن ضمنها توفر فرص العمل وتنوعها للباحثين عنها في المدينة، إضافة إلى توجه الأيدي العاملة للعمل في الأراضي المحتلة عام 1948م لتحسن الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة.

بمقارنة نسبة البطالة في مدينة نابلس وجد أنها أقل من مدينة جنين حيث بلغت 10.2% من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً، نظراً لأن حجم الأنشطة الاقتصادية أكثر تنوعاً، وبالتالي توفر فرص عمل أكثر، وانتقال الكثير من الأيدي العاملة للعمل في مدينة رام الله نظراً لقربها من نابلس.

¹ - الأسطل، محمد مازن، 2014، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996 - 2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص18.

ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث فقد بلغت 16.0% من مجمل النشيطين اقتصادياً من الإناث، مقابل 13.3% عند الذكور من مجمل النشيطين اقتصادياً من نفس الجنس. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر فرص عمل مناسبة لتشغيل الإناث، فأجور العاملات أقل بكثير من أجور العاملين الذكور، الأمر الذي لا يشجعهم على الالتحاق بسوق العمل. إضافة إلى أن العادات والتقاليد قيدت المرأة بالعمل في وظائف معينة، كالتدريس أو العمل في المؤسسات الصحية والخدمة الاجتماعية وغيرها، مما يسبب ضغطاً على هذه المهن وعدم استيعابها لجميع الأيدي العاملة من الإناث.

وتعقياً على ما سبق ذكره في التركيب الاقتصادي لسكان مدينة جنين، يمكن القول أن دخول المرأة إلى سوق العمل أمر بات ضرورياً، خاصة وأنها تتمتع بكافة المهارات والكفاءات العلمية اللازمة للعمل بمختلف الأنشطة الاقتصادية تقريباً، على اعتبار أنها تمثل نصف المجتمع، ونصف الطاقات البشرية المنتجة أيضاً. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج المحلي وبالتالي التقليل من معدلات الإعالة في المدينة، ومن جهة أخرى يتطلب من المجتمع تغيير النظرة السائدة إلى المرأة التي جعلها مجرد أداة للعمل المنزلي، وتحويلها إلى فرد فعال وليس عالة عليه.

كما ويجب الاهتمام بفئة الشباب من كلا الجنسين على حدٍ سواء، فهم الفئة المنتجة في المجتمع، ويقع عليهم عبء إعالة السكان من باقي الفئات العمرية، ويكون هذا الاهتمام من قبل مؤسسات المجتمع المحلي والحكومي بتوفير فرص العمل لهم. وتوجيه التخصصات الجامعية بما يحتاجه السوق المحلي من وظائف ومهن معينة.

الفصل الثالث

خصائص الاقتصاد الفلسطيني والأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين

3.1 الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني

3.1.1 اختلال البنية الهيكلية الاقتصادية

3.1.2 ازدياد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي

3.1.3 تزايد الاعتماد على سوق العمل الاسرائيلي

3.1.4 التبعية التجارية

3.1.5 الاعتماد على المساعدات الدولية

3.2 الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين

3.2.1 مقدمة

3.2.2 القطاع الزراعي

3.2.3 قطاع الخدمات

3.2.4 القطاع الصناعي والإنشائي

3.3 مقومات الصناعة في جنين

3.3.1 توفر المواد الخام الزراعية

3.3.2 الايدي العاملة

3.3.3 توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الانشائية

3.3.4 الموقع الجغرافي

الفصل الثالث

خصائص الاقتصاد الفلسطيني والأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين

3.1 الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني

3.1.1 مقدمة

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من التحديات الخارجية والداخلية على حدٍ سواء. ويعد الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته من أبرز التحديات الخارجية، التي كرسّت تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاديه. فمن خلال تقييد حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع، سيطر الاحتلال على معظم التجارة الفلسطينية الخارجية (الصادرات والواردات) وتحكم في تدفق العمالة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة عام 1948م. كما شملت التحديات الخارجية أيضاً اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى أن النظام المالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات.¹

في حين لا يزال غياب الأفق السياسي والاقتصادي واستمرار الانقسام الداخلي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعف دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، بالتزامن مع ضعف القطاع العام أيضاً؛ من أبرز التحديات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار ونمو أنشطة اقتصادية معينة على حساب أنشطة أخرى.² إن هذه العوامل أو التحديات المختلفة أوجدت خصائص عامة للاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

¹ - دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، 2015، التقرير السنوي 2014، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص15.

² - سلطة النقد الفلسطينية، 2015، مرجع سابق، ص 15.

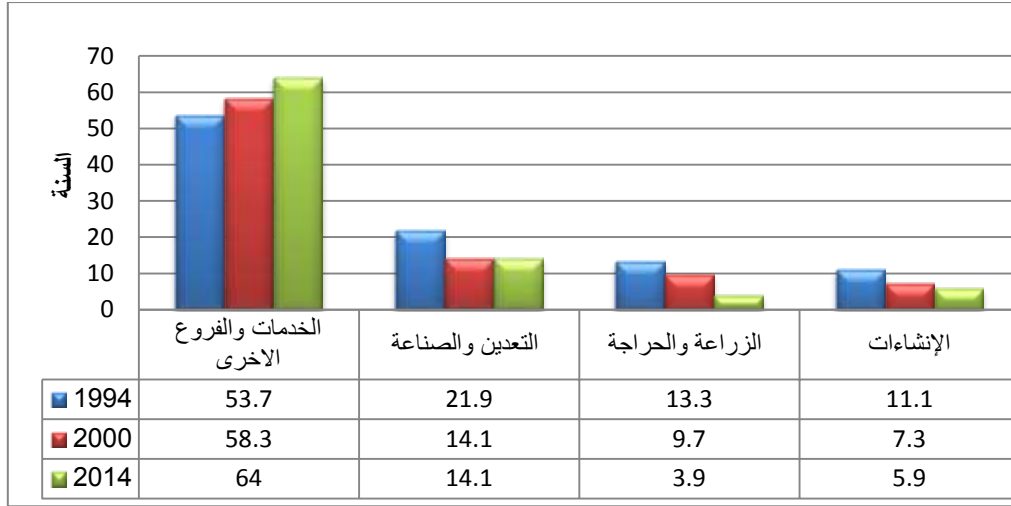
3.1.2 اختلال البنية الهيكلية الاقتصادية:

يظهر الاختلال في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني في ضعف الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة استيعابها للقوى العاملة مقابل سيطرة قطاع الخدمات - غير المنتج للقيمة المادية - في الاقتصاد المحلي.¹ ويعد الناتج المحلي الإجمالي أهم مصادر الدخل القومي بالنسبة لكافة الدول؛ خاصة الدول النامية؛ التي لا تمتلك عادة استثمارات خارجية ضخمة.

وكما يعتبر مقياساً أساسياً للدلالة على حجم القاعدة الإنتاجية، ومستوى النشاط الاقتصادي فيها بشكل عام. ومن خلال سيطرة الاحتلال على المعابر الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب الحماية التجارية لقطاعات الإنتاج الرئيسية أمام المنافسة الخارجية؛ فقد حد هذا الأمر من تطور ونمو الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية المختلفة.² والشكل التالي يشير إلى المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - صبيح، ماجد حسني، 1999، قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات ومداخل التنمية)، مركز الدراسات العمالية-رام الله، الطبعة الأولى، ص9.

² - سكيك، أشرف بن خليل، 2015، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995م-2013م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 39.



الشكل رقم (4): المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الجارية لسنوات مختلفة.

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، لسنوات مختلفة.
*المجموع لا يساوي 100%. والنسبة المتبقية تتكون من: ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية مطروحاً منها خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

يشير الشكل رقم (4) إلى أن أكثر من ثلث الناتج المحلي قد ساهمت فيه أنشطة الخدمات بفروعها المختلفة، إذ وصلت نسبة مساهمته إلى 64% خلال العام 2014م. مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة بحوالي 23.9% (3.9% للزراعة، و14.1% للتعدين والصناعة و5.9% لقطاع الإنشاءات). إن هذا الأداء لقطاع الخدمات ومساهمته الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي، يؤكد على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى، فقيام السلطة الفلسطينية عام 1994م ساعد على انتشار مؤسساتها وتوسعها، من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي وإنشاء المؤسسات الحكومية والأهلية، بمختلف المجالات في كافة المحافظات الفلسطينية. كذلك انتقل العمالة الفلسطينية من العمل في الأراضي المحتلة 1948م إلى العمل في تجارة الجملة والتجزئة والنقل، التي تُعتبر أهم الأنشطة المشغلة للأيدي العاملة ضمن قطاع الخدمات، حيث وصلت مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أكثر من 61% خلال العام 2014م.¹ والذي تزامن مع بدء قيام الاحتلال بفرض

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2014، رام الله، فلسطين، ص 85.

العديد من القيود والإجراءات على دخول العمال الفلسطينيين للعمل في قطاعاتها الاقتصادية وخاصة قطاع البناء. رافقه أيضاً تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات) في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الأعوام سابقة الذكر (1994م و 2000م حتى العام 2014م). ويضم قطاع الخدمات في فلسطين العديد من الأنشطة الخدمية المصنفة حسب المعايير الدولية للقطاعات الاقتصادية " ISIC Rev3 " والصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1989م¹، إلى ما يلي:

جدول رقم (9): تصنيف قطاع الخدمات حسب الأمم المتحدة.

الخدمات التقليدية		خدمات التوزيع	خدمات الإنتاج
خدمات شخصية	خدمات اجتماعية		
الفنادق	الإدارة العامة	تجارة الجملة والتجزئة	الأنشطة العقارية
المطاعم	الدفاع	إصلاح المركبات والسلع الشخصية	خدمات الأعمال
الأنشطة الاجتماعية	التعليم	النقل والتخزين	الوساطة المالية
خدمات أخرى	الصحة	خدمات الاتصالات	الخدمات الهندسية
	العمل الاجتماعي		الخدمات القانونية
			الخدمات الأمنية، التصوير، التغليف

المصدر: فلاح، بلال، 2013، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص 11-12.

في المقابل فإن انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج، بنسبة لم تتجاوز 5.1% من مجمل انتاج الأنشطة الاقتصادية للعام 2014م² أدى إلى انخفاض كبير في نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي؛ فالبرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين لم تكن حاضرة في الخطط

¹ - الفلاح، بلال، 2013، قطاع الخدمات الفلسطيني، بنيته وأثره الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين، ص 11-24.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية 2014، رام الله، فلسطين، ص44.

التطويرية الحكومية. فقد وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع عام 1994م إلى 13.3% من مجمل الأنشطة الاقتصادية، حيث كان الاهتمام الحكومي في أوجه إلى أن تراجع عاماً بعد عام بالتزامن مع ممارسات الاحتلال؛ المتمثلة في تدمير وتجريف الأراضي الزراعية، ومنع المزارعين من الوصول إلى مصادر المياه خاصة في المنطقة المصنفة (ج)،¹ وعدم السماح لهم باستغلال أراضيهم وتحديدًا تلك الأراضي القريبة من المستعمرات الإسرائيلية، مما أدى إلى انحسار وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة، إذ وصلت نسبة مساهمتها بالنتائج المحلي حوالي 3.9% عام 2014م. بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر للمعابر مما حرم من تصدير الفائض، وبالتالي أضعف من قدرة هذا القطاع على التوسع أكثر وتلبية احتياجات السوق المحلي من المحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية.

كما تناقصت نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي منذ قيام السلطة الفلسطينية إلى العام 2014م، حسب ما ورد في الشكل رقم (4). فقد وصلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في عام 1994م إلى 21.9%، وقطاع الإنشاءات حوالي 11.1% من مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتراجعت لتبلغ 14.1% في قطاع الصناعة و5.9% لقطاع الإنشاءات في العام 2014م. فقد تأثر هذين القطاعين بالاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة إلى إفشال أي محاولة للنهوض من خلالهما، إذ تضررت الكثير من المصانع والورش الصناعية خلال سنوات انتفاضة الأقصى منذ العام 2000م بفعل القصف والتدمير. إضافة إلى تحول الأيدي العاملة إلى العمل في داخل الأراضي المحتلة 1948م، أو العمل في القطاعات الحكومية وأنشطة التجارة المختلفة، مما ساهم في إبقاء الصناعة في وضع متخلف، أي بقاءها ضمن الحالة الفردية أو العائلية، إذ تتصف المؤسسات الصناعية بصغر حجمها وقلة عدد العاملين فيها بحيث لا يتجاوز عددهم عن 10 عمال. إلى جانب بقاء ارتباط جزء من الصناعات الفلسطينية بالصناعات الإسرائيلية خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث والباطون وغيرها، سواء عبر تسهيل الإنتاج - بسبب رخص الأيدي العاملة - أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن.²

¹ - سكيك، أشرف بن خليل، 2015، مرجع سابق، ص 41.

² - الصوراني، غازي، 2006، دراسة واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 5.

3.1.3 ازدياد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي:

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي وحتى بدء العملية السياسية "عملية أوسلو" عام 1993م، تولى الاحتلال الإدارة السياسية والاقتصادية في الأراضي المحتلة بصورة كاملة، حيث انتهج سياسة عدم التطوير الموجه. في إطار هذه السياسة امتنعت إسرائيل عن الاستثمار في تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل، وشجعت الفلسطينيين على الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي، وإجبار جزء آخر منهم على الهجرة بحثاً عن العمل خارج الأراضي الفلسطينية خاصة دول الخليج العربي. وبهذا الشكل تحولت المدخولات من العمل داخل إسرائيل إلى عاملٍ مركزيٍّ في الإنتاج القومي الفلسطيني.¹ كما أدت إلى إضعاف وتهميش القطاعات الإنتاجية، وتركيز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني. مما جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للعالم الخارجي ومعتمداً اعتماداً رئيسياً على الاقتصاد الإسرائيلي،² وكانت أبرز تجليات التبعية الاقتصادية ما يلي:

3.1.4 تزايد الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي:

بدأ تدفق العمالة الفلسطينية للعمل في المشاريع الإسرائيلية منذ العام 1968م، عندما فتح الاحتلال الإسرائيلي أبوابه أمام هذه العمالة. حيث تم استغلال العمالة الفلسطينية - رخيصة الأجر - للعمل في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة في الأراضي المحتلة عام 1948م مثل قطاعي الزراعة والإتشاءات، إذ أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة تصدر العمالة لسوق الاحتلال الإسرائيلي بدلاً من تصدير السلع والخدمات.

في حين أن حوالي 90% من الواردات الفلسطينية تستورد من الأراضي المحتلة عام 1948م؛ لسهولة وصول السلع الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية بعكس الصادرات الفلسطينية.³ وفي عام 1974 وصل عدد العمالة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م إلى 68.2 ألف عامل، وتناقص

¹ - <http://www.btselem.org/arabic/workers> ، موقع بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. تاريخ الزيارة 2016/6/15، 9pm.

² - صبيح، ماجد حسني، 1992، مرجع سابق، ص 15-16.

³ - نصر الله وعواد، 2004، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، ص 12-14.

هذا العدد ليلبلغ 63 ألف عاملٍ خلال عام 1977م. وقد بلغ عددهم عام 2014م حوالي 92 ألف¹ عامل بما في ذلك قرابة 33 ألف بدون تصريح²، وقرابة 20 ألف عاملٍ فلسطينيٍّ في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية³. إذ أن هذا التناقص أو الارتفاع في أعداد العمال يتأثر بالظروف السياسية والأمنية في المنطقة. ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي لتدفق العمالة خلال الفترة 1995م - 2014م.

جدول رقم (10): التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل ما بين عامي 1995م - 2014م.

السنة	الضفة الغربية وقطاع غزة	الأراضي المحتلة 1948 والمستعمرات
1995	83.8	16.2
1996	85.9	14.1
1997	82.9	17.1
1998	78.3	21.7
1999	77.1	22.9
2000	81.2	18.8
2001	87.5	12.5
2002	90.7	9.3
2003	91.3	8.7
2004	92	8.0
2005	90.7	9.3
2006	91.4	8.6
2007	91.1	8.9
2008	89.9	10.1
2009	89.8	10.2
2010	89.5	10.5
2011	90	10.0
2012	90.3	9.7
2013	88.8	11.2
2014	88.3	11.7

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنوات مختلفة.

¹ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3395> ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. تاريخ الزيارة 2016/3/12.

² - بنك إسرائيل المركزي، ملف حول العمالة الفلسطينية.

³ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3395> ، مرجع سابق.

تشير البيانات المذكورة في الجدول رقم (10) إلى أن هناك تذبذباً واضحاً في التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي المحتلة عام 1948م ما بين عام وآخر، ففي عام 1999م وصلت نسبتهم إلى 22.9% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وتعتبر أعلى نسبة من بين النسب الموجودة نظراً لما كانت تتمتع فيه تلك الفترة من هدوءٍ أمنيٍّ وسيادة حالةٍ من الاستقرار السياسي في فلسطين، مما سمح المجال بالبقاء على تدفق العمالة إلى الأراضي المحتلة. وفي المقابل نجد أن عام 2000م شهد انخفاضاً واضحاً في حجم العمالة الفلسطينية في تلك الأراضي لتصل إلى 18.8%؛ نظراً لما خلفته الانتفاضة الثانية من أحداثٍ وإجراءاتٍ مشددةٍ من قبل الاحتلال؛ تمثلت في منع العمال الفلسطينيين من دخول الأراضي المحتلة وإجبارهم على إصدار تصاريح عملٍ خاصة بذلك، مما أدى إلى تراجعٍ في إقبال الأيدي العاملة للعمل هناك. وتدرج هذا الأثر خلال سنوات الانتفاضة، وما تمت ملاحظته هو انخفاض تدريجيٍّ لحجم العمالة في الأراضي المحتلة ليصل إلى 8.6% عام 2006م. وتؤكد هذه النسب الواردة في الجدول السابق على تأثير نسبة العمالة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة بالظروف السياسية والأمنية في المنطقة، ولهذا الأمر انعكاساتٌ بالغة التأثير على الاقتصاد الفلسطيني ومستويات المعيشة للسكان؛ من حيث الدخل والطلب والنمو الاقتصادي والبطالة وغيرها.

3.1.5 التبعية التجارية

ساهمت عوامل كثيرة في أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، ويعد اتفاق باريس الموقع عام 1994م بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، أحد أهم هذه العوامل التي ألحقت ضرراً كبيراً في هذا الأداء، بسبب التطبيق الانتقائي لبنود الاتفاق وخرق العديد من البنود من قبل الجانب الإسرائيلي. وقد تأثر التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة أساساً باستمرار تحكم الاحتلال بالمعابر، وتطبيق الغلاف الجمركي الموحد بينه وبين السلطة الفلسطينية حسب ما نص عليه هذا الاتفاق، إلى أن بقي تعامل الفلسطينيين مع العالم الخارجي محكوماً ببنوده.¹ إذ انحسر التوزيع الجغرافي للتعاملات التجارية " الصادرات والواردات " في اتجاهٍ واحد؛ إما مع الاحتلال الإسرائيلي أو

¹ - معهد ماس، 2013، الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 2-21.

من خلاله؛ عبر قنوات التسويق الإسرائيلي (الوكلاء والشركات التجارية الإسرائيلية)¹. فقد وصل حجم التبادل التجاري مع الاحتلال الإسرائيلي حوالي 72% للعام 2014م من مجمل التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك العام.

وقد وصلت قيمة الصادرات الى " إسرائيل" من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية للعام 2014م إلى 84% أي حوالي (791,4 مليون دولار امريكي)². كذلك يمكن القول أن الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الاحتياجات الإسرائيلية سواء من السلع والخدمات، خاصة الزراعية والصناعية ذات الاستخدام المكثف لعنصر العمل³. في المقابل فإن الأردن تأتي في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 7% من مجمل الصادرات. ومن جهة أخرى بلغت قيمة الواردات الفلسطينية من السوق الإسرائيلية حوالي (3,958 مليار دولار امريكي) أي ما نسبته 70% من احتياجاتها، وتعتبر الأراضي الفلسطينية ثاني أكبر سوق استيراد للسلع الإسرائيلية بعد الاتحاد الأوروبي، في حين تحتل تركيا المرتبة الثانية من نسبة ما تستورده الأراضي الفلسطينية أي حوالي 6% وتليها دولة الصين الشعبية 5% من إجمالي قيمة الواردات⁴.

3.1.6 الاعتماد على المساعدات الدولية

تعتمد السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، والمدخولات الشخصية الفلسطينية على المستويات العالية للدعم المالي من المانحين⁵. ويعد " البنك الدولي" من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أهم الدول المانحة. ويتأثر تقديم المساعدات الدولية بالتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة، فمنذ اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية قدمت الولايات المتحدة للسلطة نحو 4 مليار دولار

¹ - صبيح، ماجد حسني، 1992، مرجع سابق، ص 20.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات 2014، رام الله، فلسطين، ص 35.

³ - عبد الكريم، نصر، 2004، الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية، رام الله، فلسطين، ص 19.

⁴ - إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، 2015، مرجع سابق، ص 35.

⁵ - عطيان، نصر، وموسى، نائل، 2004، اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والافاق، مركز باحث للدراسات، بيروت لبنان، ص 56.

بين عامي 1994م و1999م، كما تم توجيه معظم الدعم في تلك الفترة إلى أربعة قطاعاتٍ رئيسية (البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، المجالات الاجتماعية، بناء المؤسسات). في حين ارتفعت هذه المساعدات تبعاً في الفترة ما بين عامي 2000م و2007م لتصل إلى 170 مليون دولار سنوياً في المتوسط؛¹ نتيجة الأحداث السياسية المتمثلة بانتفاضة الأقصى وما جرى خلالها من عمليات القتل بحق الفلسطينيين، والتدمير للمنشآت المختلفة وإغلاق مدن الضفة الغربية وخط الهدنة الأردني - الإسرائيلي للعام 1949م، وما لحقها من ارتفاع في معدلات البطالة جراء توقف حركة العمال الفلسطينيين إلى داخل الأراضي المحتلة.

وقد حققت عملية توظيف المساعدات نتائج ايجابية معقولة في مجال تأهيل مرافق البنية التحتية وبناء مؤسسات السلطة وتعزيز قدراتها الفنية ودعم بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخصوصاً في بدايات المرحلة الانتقالية. كما أنها ساهمت في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالتعليم والرعاية الصحية) للمواطنين الفلسطينيين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم من قبل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حدٍ سواء.²

ومن جهةٍ أخرى يُؤخذ على هذه المساعدات، أنها أخفقت في تعزيز فرص وإمكانات الاقتصاد الفلسطيني للانعتاق من التبعية الإجبارية للاقتصاد الإسرائيلي. كما أخفقت في تقليل اعتمادية المؤسسات الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل على العكس من ذلك تكون هذه المساعدات قد ساهمت في تمويل أعباء الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة.³

¹ - ياسين، سائد تحسين، 2014، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص68.

² - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله، ص X.

³ - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005، مرجع سابق، ص 21.

3.2 الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين

3.2.1 مقدمة

تعد مدينة جنين إحدى المدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية، والتي بالرغم من قلة عدد سكانها، إلا أنها تشكل ثقلًا اقتصاديًا يفوق حجمها السكاني؛ هذا يعود لتمتع المدينة بشكل خاص والمحافظة بشكل عام بخصائص طبيعية متنوعة وفرت لها موارد اقتصادية مختلفة، أدت إلى ازدهارها لا سيما قطاع الزراعة، في فترة سابقة. حيث ظهرت كمدينة مُصدرة للمنتجات الزراعية، مما وفر للمدينة دخولاً إضافية كافية للقيام باستثمارات في المجالات المختلفة سواء في التعليم أو في الخدمات التجارية وغيرها. وبعد حرب 1967م وفتح الحدود بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948م اتجه قسمٌ من الأيدي العاملة للعمل فيها بسبب استمرار الخسائر السنوية التي يتكبدها المزارع الفلسطيني، نتيجة هبوط أسعار المنتجات الزراعية. واتجه في الوقت نفسه قسمٌ آخرٌ من السكان للعمل في دول الخليج العربي.¹ وفيما يلي استعراضٌ لأهم القطاعات الاقتصادية في مدينة جنين.

3.2.2 القطاع الزراعي

يعتبر النشاط الزراعي الراهن في مدينة جنين محدوداً جداً، خاصة مع تراجع المساحات الزراعية المتمثلة في سهل مرج ابن عامر شمال المدينة نتيجة توسع الزحف العمراني، فبعد ان بلغت مساحة الأراضي المزروعة في المدينة لعام 1963م حوالي 14.832 كم²، تراجعت عام 2012م إلى 4.568 كم²، أي انخفضت بمقدار 10.264 كم² خلال 49 سنة، مما ترتب عليه تناقص في العمل والإنتاج الزراعي. وبسبب تحول الاستخدام الزراعي إلى الاستخدام السكني في تلك المساحات، فقد قل الاعتماد على زراعة السهول الموجودة عند أطراف المدينة، إذ كانت قديماً تسد حاجاتها من الحبوب والخضروات والفواكه من خلال اعتمادها على الزراعة. ومن أهم الأحياء

¹ - <http://www.emunicipal.ps/jenin> # موقع بلدية جنين الإلكتروني، تاريخ الزيارة 2016/3/15، PM 6.

التي كانت تعد صالحة للزراعة، حي البساتين الذي يبلغ مساحته 1200 دونماً، وضاحية صباح الخير.¹

وحسب ارقام مديرية الزراعة فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات في مدينة جنين حوالي 2,031 دونماً عام 2014م، إذ بلغت مساحة الخضروات (المحمية) 356 دونماً، أما (المكشوفة) حوالي 1,675 دونماً.² يُلاحظ هنا تزايد مساحة الزراعة المكشوفة عن تلك المحمية؛ بسبب توفر مياه الري خاصة بعد حفر الآبار الارتوازية غير المرخصة.³ وقد تم إحصاء أهم المحاصيل المزروعة في سهول المدينة وهي على النحو التالي.

جدول رقم (11): المساحات المزروعة بالمحاصيل في سهول مدينة جنين عام 2014م.

المحصول	المساحة (دونم)
قمح	1500
برسيم	1400
شعير	250
خيار	1329
بندورة	382
بصل	350
كوسا	281
زيتون	3427
لوز يابس	50
دخان، تبغ، تمباك	200

المصدر: الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مديرية الزراعة، جنين، 2014م.

¹ - قبها، مصطفى، 2014، أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 4-115 - 136.

² - مديرية الزراعة في مدينة جنين، 2014 مرجع سابق.

³ - زكارنة، ناهد، 2012، الزراعة المروية والبعلية في سهول محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية-نابلس، ص 110.

يشير الجدول رقم (11) بوجود اختلاف في أنواع المحاصيل المزروعة في منطقة الدراسة، كالخضروات والحبوب والأشجار المثمرة والتبغ بأنواعه. وتعد زراعة الزيتون في مقدمة المحاصيل التي تزرع في مدينة جنين من حيث المساحة حيث بلغت 3427 دونماً من مجموع المحاصيل الأخرى، يعود هذا إلى أن الظروف المناخية السائدة مناسبة جداً لزراعته، وعدم حاجته لرعاية مستمرة كباقي الأشجار المثمرة، إذ تعتمد زراعة الزيتون على مياه الأمطار. يليه محصول القمح والبرسيم بمساحة تبلغ 1500 دونماً و1400 دونماً على الترتيب، إذ تتناسب درجات الحرارة في المدينة مع ما تحتاجه هذه المحاصيل من درجات حرارة مُثلى للنمو أي 27.5° درجة مئوية.

ومن أهم المشاكل التي تعرضت لها الأراضي الزراعية؛ التلوث بالمياه العادمة الناجم عن توسع الهيكل التنظيمي، وإقامة المصانع العشوائية في غير الأماكن المخصصة. إضافة إلى التلوث بالمواد الكيميائية مثل المبيدات الحشرية الزراعية. كما أن رفع تكاليف ومستلزمات الإنتاج بصورة مستمرة، والتحكم في كمية ونوعية البذور وأنواعها، وإغراق السوق بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية لعب دوراً في تراجع النشاط الزراعي، نظراً لانخفاض أسعار هذه المنتجات مقارنة مع المنتجات الفلسطينية، مما أضعف من قدرة منافسة المنتج الفلسطيني أمام الإسرائيلي.¹

ومن هنا يجب على المسؤولين في الجهات المختصة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المزارع الفلسطيني والمنتج المحلي من المنافسة الإسرائيلية، ووضع سياسة تسويقية قادرة على إبقاء الأسعار مناسبة من خلال مقاطعة استيراد المنتج الإسرائيلي. من جهة أخرى يستوجب على وزارة الزراعة تقديم الدعم الكافي للمزارعين كالتعويضات الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها المحاصيل الزراعية في حالة الظروف الجوية المؤثرة على نمو المحصول كالصقيع، وتأمين أسواق لتصريف الإنتاج في حال تدني أسعار المنتجات في الأسواق وعدم تمكن المزارعين من بيعها.

¹ - قبحا، مصطفى، 2014، مرجع سابق، ص 136.

3.2.3 قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية في المدينة، إذ يشمل الكثير من الأنشطة الاقتصادية، التي لا تندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، والزراعي، والإنشائي.¹ وبناءً على ذلك تم تصنيف النشاطات الخدمية حسب المعايير الدولية لتصنيف القطاعات الاقتصادية " ISIC Rev3" والصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1989م التي ذكرت سابقاً (خدمات الإنتاج وخدمات التوزيع والخدمات الشخصية والاجتماعية).

وتتركز أنشطة الخدمات بكافة أشكالها في مدينة جنين، لذا تُعتبر مركز المحافظة. وفي عام 1996م بلغ عدد منشآت هذا القطاع في المدينة (9,137) منشأة.² وخلال انتفاضة الأقصى عام 2000م عاشت جنين مرحلة تطورٍ كبيرةٍ أدت إلى نمو قطاع التجارة والخدمات جراء انتظام عمل الأيدي العاملة، وحركة تسوق الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م فيها، والتي كانت توفر حوالي 90 مليون دولاراً سنوياً. ولكن بعد الانتفاضة وفرض الطوق الأمني؛ تأثر سلبياً أهم قطاعين لمصادر الدخل في المحافظة بصورةٍ حادةٍ وكبيرةٍ جداً، وهما العمالة داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وتجارة الجملة والتجزئة، وأدى هذا الأمر إلى إغلاق حوالي 1000 منشأةٍ صناعيةٍ وحرفيةٍ وتجارية.³

في حين وصلت أعداد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات إلى 2,656 منشأة خلال العام 2007م تضمن هذا العدد أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات والسلع الشخصية، والفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين، والاتصالات، والوساطة المالية، والأنشطة العقارية، والتعليم والصحة، والأنشطة الاجتماعية والشخصية الأخرى. وارتفع هذا العدد ليصل إلى 3,963 منشأة في العام 2012م، من أصل 4,356 منشأة من مجموع المنشآت الخاصة بالقطاعات الاقتصادية في

¹ - فلاح، بلال، 2013، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص 11+12.

² - مساد، سونيا ظاهر، 2004، استراتيجيات تطوير وتخطيط الخدمات الصحية في مدينة جنين في ضوء التطور العمراني للمدينة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، ص 48.

³ - <http://www.swot.ps/atemplate.php?id=44> تاريخ الزيارة 2016/7/17، pm6.

مدينة جنين.¹ وفيما يلي جدول رقم (12) يبين أعداد المنشآت الخاصة بالخدمات المختلفة في مدينة جنين.

جدول رقم (12): توزيع المنشآت الاقتصادية الخاصة بقطاع الخدمات في مدينة جنين عام 2012م.

أعداد العاملين			أعداد المنشآت	نوع النشاط الاقتصادي
المجموع	إناث	ذكور		
4695	500	4195	2448	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
166	0	166	236	النقل والتخزين
530	41	489	196	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
68	22	46	18	المعلومات والاتصالات
354	92	262	50	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
20	7	13	11	الأنشطة العقارية
465	129	336	199	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
105	19	86	56	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
5	1	4	57	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
412	225	187	122	التعليم
691	331	360	228	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
156	29	127	47	الفنون والترفيه والتسلية
574	250	324	283	أنشطة الخدمات الأخرى
14	5	9	12	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية (غير الخاضعة للولاية الوطنية)
8255	1650	6600	3963	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012م، بيانات غير منشورة.

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداد المنشآت، بيانات غير منشورة، للأعوام 2012 و 2007.

يبين الجدول رقم (12) أن المنشآت الخاصة بالأنشطة التجارية احتلت النصيب الأكبر من بين أنشطة الخدمات الموجودة في مدينة جنين، فقد وصل عددها إلى 2,448 منشأة أي ما نسبته 61% من إجمال أنشطة الخدمات؛ نظراً لتنوع هذه الأنشطة إذ تضم محالاً تجارية (جملة وتجزئة) مختلفة مثل: الملابس والأحذية، والمواد التموينية، والمواد المنزلية، ومواد البناء، وكراجات تصليح السيارات والدراجات النارية، والمفروشات، والمنتجات الغذائية بأنواعها وغيرها). وتنتشر هذه الأنشطة في كافة أسواق المدينة، والتي تم إحصاؤها بـ 12 سوقاً متخصصاً بنوع معين من التجارة، مثل سوق الجملة وسوق شارع أبو بكر وسوق السباط والسوق الشعبي وسوق شارع الناصرة.¹

ومن جهة أخرى فقد كان لانتقال الأيدي العاملة - من العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م إلى العمل في هذه الأنشطة - أثر كبير في ازدياد المنشآت التجارية، حيث بلغ عدد العاملين فيها حوالي 4,695 فرداً، أغلبهم من الذكور (4,195 ذكر مقابل 500 أنثى). إذ أن فتح المحال التجارية واستصدار التراخيص الخاصة بها لا يعتبر بالأمر الصعب، ومتاح لجميع أفراد المجتمع.

في حين نجد أيضاً من خلال الجدول رقم (12) أن كل من الأنشطة العقارية، وأنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية (غير الخاضعة للولاية الوطنية)، والمعلومات والاتصالات، لم تتجاوز أعداد المنشآت الخاصة بكل منها 18 منشأة. نتيجة قلة الطلب على هذه الأنشطة من قبل السكان في المدينة، مقارنةً مع أنشطة التعليم (122 منشأة)، والصحة والعمل الاجتماعي (228 منشأة)، والنقل والتخزين (236 منشأة)، وأنشطة خدمات الإقامة والمطاعم (196 منشأة). التي تعتبر من أهم الأنشطة الخدمية التي يحتاجها السكان، وتتزايد باستمرار مع الزمن. إضافةً إلى تزايد الطلب على هذه الأنشطة الخدمية من قبل المستهلكين من فلسطيني الـ 48، فقد بلغ عدد المنشآت الخدمية هذه عام 2007م، حوالي 2,656 منشأة. إذ تعتبر أسعار المنتجات أو الخدمات التي تُعرض في أسواق المدينة أقل من مثيلتها في الأراضي المحتلة عام 1948م، الأمر الذي يدفع

¹ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2571>، مرجع سابق. تاريخ الزيارة 2016/5/25، pm5.

فلسطيني الـ48 للتسوق في المدينة. ففي دراسة لـرجا الخالدي وقصي السطري عام 2014م، قدر عدد الزوار إلى المدينة من داخل الأراضي المحتلة عام 1948م بـ 10,000 متسوقٍ فلسطينيٍّ؛ خاصةً في أيام السبت، التي تشهد ازدهاراً للنشاط التجاري فيها، وبشكل هؤلاء المتسوقون ما نسبته 85% من حجم الإقبال التجاري في أيام التسوق المذكورة.¹ مما يشجع بالتالي السكان على إقامة المزيد من المنشآت الاقتصادية في المدينة خاصةً في قطاع الخدمات.

كما وبلغت أعداد العاملين في قطاع الخدمات بكافة أنشطتها في محافظة جنين عام 2014م حوالي 40,500 عاملاً، أي 51.5% من مجموع العاملين في القطاعات الأخرى، مقارنةً مع العاملين في قطاع الزراعة 16.9%، وقطاع الصناعة 10.6%. فيما وصلت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى 21%.² من هنا يتضح أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الأعلى في مؤشر التوظيف، ويعود هذا للأسباب آنفة الذكر والتي يعتبر أهمها زيادة الطلب على الخدمات التجارية الاستهلاكية، والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من قبل السكان.

3.2.4 القطاع الصناعي والإنشائي

تأثرت مدينة جنين بانقطاعها عن باقي مدن فلسطين الشمالية عام 1948م، وحرمانها من الأسواق الشمالية التي اعتبرت مصدراً هاماً لإنعاش اقتصادها. حيث بقيت الحرف السائدة فيها يدوية ذات طابعٍ حرفيٍّ وتلبي حاجة المستهلكين المحليين من محادد ومناجر ومخابز وغيرها. وبعد عام 1967م توقفت بعض المنشآت الصناعية في المحافظة عن العمل، بسبب عدم قدرة هذه الصناعات على الصمود أمام المنافسة الإسرائيلية؛ إذ أن معظمها كان يعمل بطريقةٍ تقليديةٍ يدوية. وحتى بداية عام 1970م بدأت الآلات الميكانيكية في الدخول إلى المنشآت الصناعية مثل الآلات الخاصة بالمناجر والمخابز والخياطة، مما أدى إلى زيادة عدد هذه المنشآت وأعداد العاملين فيها، إضافةً إلى زيادة الإنتاجية. وفي دراسةٍ لعثمان غانم تبين أن التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة جنين متمركزٌ في المدينة، وعدد من البلدات الكبيرة كقباطية وبعبد واليامون. وخلال

¹ - الخالدي، رجا، والسطري، قصي، 2014، مرجع سابق.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. قاعدة بيانات القوى العاملة 2014، مرجع سابق، ص 94.

الأعوام ما بين 1970م - 1985م أنشئ في مدينة جنين 125 مصنعاً، تمثل ما نسبته 20.5% من مجموع المصانع في المحافظة، أما في قباطية فقد أنشأ 64 منشأة تمثل ما نسبته 10.5% من مجموع المنشآت، وكانت صناعة حجارة البناء هي المسيطرة على الصناعات في البلدة. كما تركزت صناعة معاصر الزيتون في بلدة اليامون حيث شكلت ما نسبته 11.5% من مجموع الصناعات في المحافظة.¹

ويمكن حصر أهم الصناعات القائمة في مدينة جنين إلى (صناعاتٍ استخراجيةٍ وصناعاتٍ تحويليةٍ) فالصناعات الاستخراجية تقوم على استخراج المعادن من الأرض، أو قطع الأشجار من الغابات، أو صيد السمك، وتستخدم منتجات هذه الصناعة بعد أن تمر بعمليات تصنيعٍ أخرى، وهي في معظم الحالات موادّ خامّ لصناعاتٍ مختلفةٍ تقوم عليها.² مثل الصناعات الخاصة بالبناء، وتشمل المقالع والمحاجر والكسارات وصناعة الرخام والبلاط. إذ تنتشر المحاجر في محافظة جنين في عدة مناطق أهمها محاجر بلدة قباطية.

أما الصناعات التحويلية فإنها تتضمن تغيير وتحويل المادة الخام إلى منتجاتٍ مفيدة، ويتم هذا التحويل في مصانع مخصصة، بحيث تحصل على المواد الخام من مصادرها الأصلية، وتخرج منها منتجاتٌ صناعيةٌ لتوزيعها في الأسواق ومن ثم استهلاكها.³ كالصناعات الخفيفة مثل صناعة والملابس والأحذية والخشب والحديد والبلاستيك، ومصانع الأغذية ومعاصر الزيتون ومطاحن الغلال.⁴

وبناءً على المسوحات الصناعية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عامي 2007م و 2012م، لوحظ تطور في أعداد المؤسسات والمنشآت الصناعية في مدينة جنين، فقد بلغت عام 2007م حوالي (315) منشأةً للصناعة التحويلية، من أصل 1,241 منشأةً عاملة في

¹ - غانم، مصطفى عثمان، 1997، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، ص 42-45.

² - جامعة القدس المفتوحة، 1999، الجغرافيا الاقتصادية، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص 202.

³ - أبو عيانة، فتحي محمد، 1997، دراسات في الجغرافيا البشرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 339.

⁴ - مقابلة مع السيد توفيق عبيد، بلدية جنين، 2015، قسم الحرف والصناعات.

المحافظة. بينما وصل عددها للعام 2012م حوالي (355) منشأة للصناعة التحويلية، من أصل 1,366 منشأة في المحافظة، ومنشأة واحدةً للتعدين واستغلال المحاجر في المدينة مقابل 11 منشأة في المحافظة.¹ يعود هذا الارتفاع في أعداد المنشآت إلى الاستقرار السياسي النسبي، إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان.

إلا أن هذا القطاع في منطقة الدراسة يعاني من عدة مشاكل أهمها صغر حجم المنشآت الاقتصادية في المدينة، حيث أن معظمها توظف أقل من خمسة عمال، وأغلبها منشآت فردية. مما أضعف قدرتها على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. إضافة إلى ارتفاع التكاليف بشقيها الثابتة والمتغيرة للمنشآت بشكل كبير، خاصة تكاليف المواد الخام والنقل والتخزين. وضعف التمويل المقدم لمنشآت هذا القطاع، مما أفقدها القدرة على التطور، مع عدم قدرتها على تحمل العبء الضريبي المتراكم على هذه المنشآت.²

3.3 مقومات الصناعة في جنين

تعني عملية التصنيع أو الصناعة إنتاج السلع الجاهزة لاستهلاك السكان، والتي تعوض عن الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى توفير العملات الصعبة التي من الممكن استخدامها في مجالات أكثر أهمية.³ وتتوفر مقومات الصناعة في مدينة جنين بشكل خاص والمحافظة بشكل عام، بحيث تساهم في إنشاء مختلف أنواع الصناعات، وأهم هذه المقومات:

3.3.1 توفر المواد الخام الزراعية

إن هناك فائضاً سنوياً في الإنتاج الزراعي في محافظة جنين، مما يؤدي إلى تدني أسعار المنتجات الزراعية وخاصة في حالة إغلاق الحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948م،⁴ حيث

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداد المنشآت، 2012، 2007، بيانات غير منشورة.

² - عطيان، نصر، 2010، تقرير الأوضاع الاقتصادية في محافظة جنين، الغرفة التجارية الصناعية والزراعية محافظة جنين، ص 6-7.

³ - غضية، احمد رأفت، 2010، صناعة الفحم النباتي في منطقة يعبد في محافظة جنين، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، ص 166.

⁴ - غانم، مصطفى عثمان، الصناعة في محافظة جنين، مرجع سابق، ص 25.

تتوقف حركة الزائرين الفلسطينيين للصفة الغربية ومنها إلى مدينة جنين، مما يعني تدني أسعار المنتجات الزراعية في السوق بسبب قلة الطلب عليها. وعليه فإن استغلال هذا الفائض في الإنتاج، مع العمل على تطوير قطاع الزراعة في المحافظة سيؤدي إلى قيام صناعة ناجحة. حيث أن تنوع المحاصيل الزراعية في المحافظة يتيح المجال أمام تنوع الصناعات أيضاً، كالصناعات الغذائية وتعليب الخضروات والمخللات وغيرها من الصناعات.

3.3.2 الأيدي العاملة

بلغت نسبة السكان الذين (فوق 15 سنة فأكثر) حسب تعداد عام 2007م، في مدينة جنين بلغت 55.5% أي 21.227 نسمة من إجمالي السكان، وهذه الفئة هي الفئة المنتجة في المجتمع والتي تزيد نسبتها عن نصف السكان. في حين وصل عدد العاملين في قطاع الصناعة بالمحافظة إلى 8,300 فرد من مجموع القوى العاملة.¹ يمكن استغلال هذه الأيدي العاملة في إحداث تنمية صناعية في المدينة، وخاصة إذا توفرت لديهم الخبرات العلمية والعملية الكافية. إذ يستوعب القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية واستغلال المحاجر والتعدين) 14.1% من إجمالي القوى العاملة في مدينة جنين للعام 2012م.²

3.3.3 توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الإنشائية

تتمتع محافظة جنين بشكل عام بتوفر المواد الخام سواء الزراعية أو الصخور الطبيعية (الحجارة الخام). ونخص هنا بالذكر حجارة البناء التي تستخرج من جبال جنين، إذ يوجد حوالي 20 منشار حجر في المنطقة، أهمها قباطية ومسلية وعجة والرامة والكفير. مع وجود احتياطي كبير من هذه المادة الخام التي يمكن أن تزود منشائر الحجر بالحجر الخام ولمدة طويلة وبأسعار مقبولة. تسمح هذه المحاجر بإقامة صناعات إنشائية كالكسارات التي توفر المواد الخام اللازمة لصناعة الطوب، والباطون الجاهز. بالإضافة إلى إقامة صناعة تعتمد على مخلفات منشائر

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - محافظة جنين 2007، رام الله، فلسطين، ص 47.

² - تعداد المنشآت، 2012، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

الحجر أو ما يسمى " بالكمخة " والتي يمكن الاستفادة منها في صناعة الدهانات، والأسمدة، والكلس وغيرها.¹

3.3.4 الموقع الجغرافي

كما ذكر سابقاً فإن مدينة جنين تقع على الطرف الجنوبي الشرقي لخط المنحدرات الذي يمتد من جبل الكرمل حتى شرقي جنين. وتعتبر المدينة ذات أهمية كبيرة من حيث المواصلات سواء في السابق أو في الوقت الحاضر، حيث تعد عقدة المواصلات بين جبال فلسطين الوسطى " نابلس والقدس "، وبين شمالي فلسطين " مدن وقرى جبال الجليل " لا سيما طريق القدس الناصرة.² هذا الموقع قد منحها ميزة قيام منطقة صناعية على الحدود، بعد معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام 1993م.³ وتصنف هذه المنطقة باعتبارها منطقة صناعية حرة تعمل على استيراد السلع والبضائع المنتجة في الأسواق الخارجية (خارج حدود دولة فلسطين) من دون جمارك؛ ما يشكل دافعاً تشجيعياً لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين. ويتميز هذا المشروع بقرية من مصادر خدمات البنية التحتية، ومصادر المواد الخام التي تقع في مرج بن عامر من جهة، وبقريه من الموانئ والمعابر الحدودية، حيث يبعد المشروع 25 كم عن ميناء حيفا و25 كم عن الحدود الأردنية، مما يجعل عملية الاستيراد والتصدير أكثر سهولة.

إن توفر هذه العوامل في منطقة الدراسة يساعد كثيراً على إقامة صناعات جديدة فيها، أو تطوير الصناعات القائمة، وتشجيع الاستثمار المحلي في مدينة جنين لإقامة صناعات يحتاجها السوق. مما يساهم فعلياً في إحداث تنمية اقتصادية واضحة، إضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة المتوفرة في المنطقة، والاستفادة من المواد الخام الأساسية للصناعة سواء الزراعية أو حجارة البناء الموجودة في أنحاء المحافظة.

¹ - غانم، مصطفى عثمان، الصناعة في محافظة جنين، مرجع سابق، ص26.

² - قبها، مصطفى، أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، مرجع سابق، ص37.

³ - مركز بيسان للبحوث، دراسة المدن والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين، ص9.

أما قطاع الإنشاءات فيعتبر من القطاعات الهامة لدوره المتمثل في توليد الدخل والاستخدام من جهة، وتوفير الأبنية اللازمة للسكن والأنشطة الاقتصادية الأخرى. إضافة إلى ذلك فإن قطاع الإنشاءات يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الصناعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات مثل: مناشير الحجر ومصانع الباطون الجاهز، ومصانع الطوب، ومصانع الألمنيوم، والدهان، والبلاط وغيرها. كما يعتبر محفزاً للعمل في ورش الحدادة والنجارة والألمنيوم.¹ فقد بلغت أعداد المنشآت للعام 2007م حوالي 25 منشأة، ووصل العاملين فيها إلى 147 عاملاً. في حين تراجعت أعداد المنشآت إلى 20 منشأة في العام 2012م، مقابل ارتفاع في أعداد العاملين الذي وصل إلى 152 عاملاً.

¹ - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2006، خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، رام الله، فلسطين، ص 7.

الفصل الرابع

الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة

عام 1948م

4. الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م

4.1 الأوضاع الاجتماعية والديمقراطية لفلسطيني ال 48

4.1.2 تطور أعداد السكان

4.1.3 التركيب الديني

4.1.4 التوزيع الجغرافي للسكان

4.1.5 التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب الديني

4.1.6 حجم الأسرة

4.1.7 الحالة الزوجية للسكان

4.1.8 الأوضاع التعليمية

4.2 الأوضاع الاقتصادية لفلسطيني ال 48

4.2.1 التركيب الاقتصادي

4.2.2 البطالة

4.2.3 الأجور والأنفاق الشهري

الفصل الرابع

الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة

عام 1948م

4.1 الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية لفلسطيني الـ 48

4.1.1 مقدمة

أدت الحرب العربية الإسرائيلية التي استمرت من نهاية 1947 حتى 1949 إلى طرد ما يزيد عن نصف السكان الفلسطينيين أو ما مجموعه بين 720-750 ألف لاجئ من المناطق المحتلة في نفس العام. وتحول هؤلاء إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتج عن هذه الحرب أيضاً قيام الكيان الصهيوني فوق غالبية الأرض الفلسطينية (78% من مساحة فلسطين). كما عمدت القوات الصهيونية إلى تدمير ومحو قرى ومعالمدن كاملة؛ إذ دمرت عشرات القرى الفلسطينية تدميراً كاملاً، وأُخِلت 10 مدن من غالبية سكانها العرب (صفد، بيسان، طبريا، بئر السبع، المجدل، يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة)، وأصبحت تُعرف حالياً بـ "المدن المختلطة". كذلك واجه المصير نفسه عدة أحياء من مدينة القدس مثل القاطمون، البقعة، والطالبية. إلا أن مدينة الناصرة لم تلقِ المصير نفسه؛ تجنباً لإغضاب الفاتيكان والعالم المسيحي حسب أوامر "بن غوريون" حينها، نظراً لمكانتها الدينية المقدسة عند المسيحيين.¹

كما وقُطعت العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم عام 1948م. إلى أن تغيرت العلاقة تدريجياً وتحسنت بعد 1967م من خلال عودة أنماط التشارك الثقافي والسياسي. حتى تنامت بشكل مطرد مع قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994م، وعادت من جديد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين

¹ - روحانا، نديم، وخوري، اريج صباغ، 2011، الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية "مدى كرمل" حيفا، فلسطين، ص 17.

الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة الأردنية - الإسرائيلية لعام 1949م، خاصة مدن شمال الضفة الغربية القريبة من هذا الخط مثل جنين وطولكرم وقلقيلية.¹

ويعتبر الصراع الأساسي بين السكان الفلسطينيين والسكان اليهود من وجهة النظر الديموغرافية، هو صراع بين فئة تنمو نمواً طبيعياً (الزيادة الطبيعية للفلسطينيين)، وأخرى تعتمد على الهجرة الوافدة لحملة الديانة اليهودية. وبذلك، فإن محاولة الاحتلال للمحافظة على تفوقه الديموغرافي على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1948م، إنما تتم لاعتباراتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ.² وكما تُعتبر الأقلية العربية الفلسطينية الموجودة في تلك الأراضي أقليةً قوميةً لها حضارتها وامتدادها وعاداتها وتقاليدها التي تميزها عن اليهود المحتلين. ومن هنا فإن دراسة التغيرات الديموغرافية والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء الفلسطينيين لها أهمية كبيرة من النواحي الاقتصادية والسياسية ومكانة هذا الجزء من الشعب الفلسطيني في المجتمع الإسرائيلي.

4.1.2 تطور أعداد السكان

طرأت تغيرات عديدة على أعداد السكان الفلسطينيين الذين صمدوا في بلداتهم ومدنهم إثر حرب 1948م، إذ كان مجموعهم في ذلك العام نحو 156,000 نسمة، أو ما نسبته (17.9%) من مجمل سكان الأراضي المحتلة عام 1948م. إلا أن نسبة الفلسطينيين انخفضت إلى 12.3% في عام 1950م، نتيجة القسري الذي مارسه سلطات الاحتلال بحقهم، وإحلال اليهود المهاجرين من بلدان العالم مكانهم. والجدول التالي رقم (13) يبين تطور أعداد السكان في الأراضي المحتلة عام 1948م.

¹ - سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني، 2013، التجمعات الفلسطينية وتمثيلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول الفلسطينيون. الهوية وتمثيلاتها، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، البيرة، فلسطين، ص 52.

² - إبراهيم، يوسف كامل، 2007، السكان الفلسطينيون في إسرائيل دراسة في التطور الديمغرافي والتوزيع الجغرافي، مجلة أدب الكوفة، العدد الخامس، جامعة الأقصى، غزة، ص 14.

جدول رقم (13): تطور أعداد السكان الفلسطينيين واليهود في الأراضي المحتلة ما بين عامي

1948م - 2014م.

السنة	السكان الفلسطينيين		السكان اليهود	
	أعداد (بالآف)	نسبة مئوية %	أعداد (بالآف)	نسبة مئوية %
1948	156,000	%17.9	716,700	%82.1
1950	167,100	%12.3	1,203,000	%87.8
1960	239,100	%11.1	1,911,300	%88.9
1970	440,100	%14.6	2,582,000	%85.4
1982	690,400	%17	3,373,200	%83
1990	875,000	%18.1	3,946,700	%81.9
2008	1,488,000	%20	5,952,000	%80
2012	1,623,000	%20.6	6,255,641	%79.4
2014	1,720,300	%21.7	6,219,200	%78.3

المصدر: Statistical Abstract of Israel. Various No's

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن أعداد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م متذبذبة ما بين سنةٍ وأخرى؛ نتيجة لما تعرضت له فلسطين من حروبٍ مع "إسرائيل". ففي أعقاب حرب حزيران 1967م ارتفع مجموع الفلسطينيين من 239,100 نسمة عام 1960م، إلى 440,100 نسمة، أو ما نسبته 14.6% في عام 1970م؛ إذ تم إضافة (70 ألف نسمة) من الفلسطينيين في شرقي القدس إلى "الكيان الإسرائيلي" مما ساهم في رفع هذه النسبة، كذلك فقد ضمت "إسرائيل" بشكل غير شرعي حوالي (12 ألف درزي) من هضبة الجولان عام 1982م.¹ الأمر الذي رفع من نسبة الفلسطينيين (مع العرب الدروز) في الأراضي المحتلة عام 1948م حتى

¹ - كيوان، مأمون، 2010، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم-دراسة في اوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ص 18.

وصلوا في ذلك العام إلى 17% من مجمل السكان. من جهةٍ أخرى نلاحظ أنه مع كل انخفاضٍ في أعداد الفلسطينيين، يقابله ارتفاع في أعداد اليهود؛ إذ يرتبط هذا بالزيادة الطبيعية (مصدر الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين، وكون غالبية هؤلاء من المسلمين)، وحجم الهجرات اليهودية من أنحاء العالم إلى الأراضي المحتلة عام 1948م (مصدر الزيادة السكانية عند اليهود).

تتبع هذه الزيادة السكانية من ميزان الهجرة الإيجابي، الذي يعني أن عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد أعلى من المهاجرين المغادرين منها. فقد بلغ مجموع المهاجرين في الفترة (1948م - 1982م) نحو 1.75 مليون مهاجرٍ من دول العالم الغربي والعربي والإسلامي، أو ما نسبته 52% من إجمالي اليهود في فلسطين.¹ وقد شجعت الوكالة اليهودية على الهجرة وتنظيمها والاهتمام بأمور المهاجرين عند وصولهم إلى فلسطين. إضافة إلى إصدار قانون الجنسية الإسرائيلية عام 1952م والذي ينص على إعطاء الحق لكل يهوديٍّ يهاجر إلى فلسطين بالحصول على الهوية الإسرائيلية. مما ساهم بشكلٍ كبيرٍ في إزياد أعداد المهاجرين الوافدين من مختلف دول العالم. كما وينقسم اليهود في الأراضي المحتلة عام 1948م وفقاً لـ "البلد الأم" إلى ثلاث جماعاتٍ هي

(1) يهود غربيون: وهم من مواليد أوروبا وأمريكا، أو من مواليد البلاد لآباء من أوروبا وأمريكا.

(2) يهود شرقيون: وهم من مواليد آسيا وإفريقيا، أو من مواليد البلاد لآباء من آسيا وإفريقيا.

(3) يهود أبناء البلد: أي يهود ولدوا هم وآباؤهم في فلسطين.²

4.1.3 التركيب الديني

تستند الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية (Central Bureau of Statistics) إلى مؤشراتٍ تمييزيةٍ دينيةٍ وطائفيةٍ. فنجد من خلالها تقسيم السكان في الأراضي المحتلة عام 1948م، ما بين

¹ - صالح، حسن عبد القادر، 1985، سكان فلسطين ديمغرافيا وجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 42-43.

² - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2213>

عرب ويهود أو مسلمين ومسيحيين ودروز، وكذلك حسب التوزيع الجغرافي لكل طائفة دينية. وتُظهر الإحصاءات الديموغرافية أن المسلمين في الأراضي المحتلة عام 1948م يشكلون الغالبية العظمى من فلسطيني الـ 48، فقد وصلت نسبتهم عام 1950م إلى 70% من إجمالي هؤلاء السكان.

وبقيت هذه النسبة ثابتة تقريباً حتى عام 1960م، لكنها أخذت بالارتفاع بعد العام 1970م نتيجة ضم الكيان الإسرائيلي بشكل غير شرعي للجزء الشرقي من مدينة القدس عام 1967م والذي كان يقطنه نحو 70 ألفاً من السكان المسلمين.¹ والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للسكان حسب الديانة.

جدول رقم (14) ، التوزيع النسبي (%) للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م حسب الديانة.

السنة	مسلمين	مسيحيين	دروز
1950	70%	21%	9%
1960	70%	21%	9%
1970	75%	17%	8%
1982	77%	14%	9%
1990	78%	13%	9%
2008	83%	8%	8%
2012	84%	8%	8%
2014	84%	9%	7%

المصدر: Statistical Abstract of Israel. Various No's

يشير الجدول رقم (14) أن نسبة السكان المسيحيين تناقصت تدريجياً، إذ وصلت أعلى نسبة لهم بين عامي 1950م و1960م حوالي 21% من إجمالي السكان الفلسطينيين. وتراجعت هذه النسبة لتصل إلى 13% عام 1990م، وتوالت بعدها النسب بالانخفاض؛ نتيجة هجرة البعض

¹ - أبو غولة، خالد محمد، 2013، المسلمون في إسرائيل دراسة في النمو والتطور الديموغرافي، جامعة فلسطين، غزة، فلسطين، ص10.

منهم إلى خارج فلسطين وتحديدًا إلى كندا وأمريكا. إضافة إلى تدني معدلات الخصوبة أو المواليد، بسبب زيادة المستوى التعليمي للمرأة المسيحية، ومشاركتها في سوق العمل، وبالتالي لجوئها إلى تنظيم الأسرة في سبيل التفرغ للعمل ومسؤولياته.

وقد بلغ معدل أنجابية النساء المسيحيات في سنة 2002م حوالي (2.3) طفلاً للمرأة. وهو أقل من معدل أنجابية النساء اليهوديات الذي وصل إلى (2.6) طفلاً للمرأة. وأقل بكثير من مثيله لدى النساء المسلمات (4.6) طفلاً للمرأة؛ ويرجع هذا إلى التفاوت في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ومستوى التحضر، والتي جعلت السكان المسيحيين أقل إنجاباً من غيرهم. ففي سنوات الخمسينيات والستينيات كان مستوى معدل الإنجابية للنساء المسيحيات هو 4.7 طفل للمرأة، لينخفض بعدها بصورة مستمرة إلى أن بلغ أقل من النصف بقليل.¹

وفيد الجدول السابق رقم (14) إلى أن نسبة الدروز لم تتجاوز 7% من مجمل السكان العرب للعام 2014م، فلم تشهد هذه الفئة تغيراتٍ كبيرةٍ خلال السنوات المدرجة بالجدول؛ نتيجة الهجرة إلى الخارج أو انخفاض معدلات الخصوبة. ويعتبر شمال فلسطين المحتلة عام 1948م تحديداً في جبل الكرمل ومنطقة الجليل مركزاً لتجمع هؤلاء الدروز، إضافة إلى الطائفة الدرزية القاطنة في هضبة الجولان التي احتلتها "إسرائيل" في عام 1967م وضمتها عام 1981م. وهم من المقيمين الدائمين بموجب قانون مرتفعات الجولان، وقد رفضت الغالبية الساحقة منهم قبول الجنسية الإسرائيلية، واختاروا الاحتفاظ بجنسيتهم وهويتهم السورية، على الرغم من إلزامهم بالتجنيد العسكري في الجيش الإسرائيلي.²

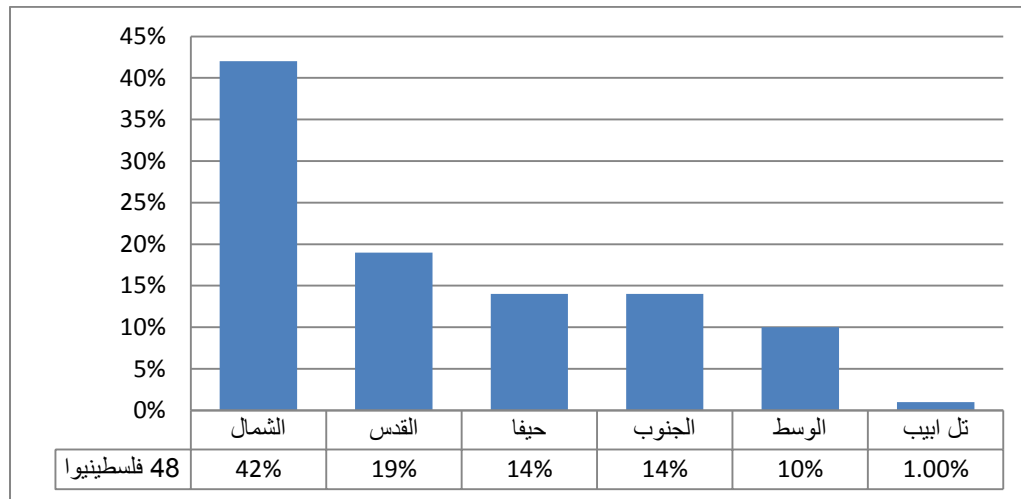
4.1.4 التوزيع الجغرافي للسكان

تركزت مناطق إقامة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م في 101 قرية وثلاث مدنٍ عربيةٍ كالناصرية وشفأ عمرو وأم الفحم، وفي 8 "مدن مختلطة" وهي المدن التي تعيش فيها أقلية فلسطينية إلى جانب أكترية يهودية: مثل عكا، حيفا، الرملة، اللد، يافا، القدس. وتستثنى مدينة

¹ - كيوان، مأمون، 2010، مرجع سابق، ص31.

² - <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/10/29/AR2006102900926.html>

القدس من مجموعة المدن المختلطة، على اعتبار أنها ضُمت إلى " الكيان الإسرائيلي " عام 1967م. ويشار إلى أن غالبية فلسطينيي الـ 48 الذين بقوا في المدن المختلطة كانوا من سكانها الأصليين الذين لم يتركوها أثناء الحرب.¹ وحالياً يتوزع هؤلاء الفلسطينيون على 6 ألوية إدارية توزعت حسب التقسيم الإداري " الإسرائيلي " على الشكل الآتي:



الشكل رقم (5): التوزيع النسبي لفلسطينيي الـ 48 في عام 2014م.

المصدر: P1، N 2.17، CENTRAL BUREAU OF STATISTICS، ICBS 2015

يظهر من خلال الشكل رقم (5) أن الغالبية العظمى من فلسطينيي الـ 48 تركزت بشكلٍ خاصٍ في " لواء الشمال " أو منطقة الجليل بما نسبته (42%)؛ فالهجرات اليهودية تمحورت على المدن الساحلية ومدينة القدس، وبقيت المنطقة الشمالية ذات غالبية فلسطينية. وباتت تضم أكثر من 60 قرية ومدينة، وحوالي 10 قبائل بدوية. ومن أهم المدن والقرى في هذه المنطقة: الناصرة وشفة عمرو وسخنين وطمرة والمغار وكفر ياسيف.² وبشكل هذا اللواء مصدر قلقٍ للكيان الإسرائيلي. إذ قامت السلطات الإسرائيلية بانتهاج سياسة تهويد الجليل؛ من أجل قلب المعادلة الديموغرافية لصالح اليهود. بهدف إحكام سيطرة " إسرائيل " على الفلسطينيين القاطنين فيه، ومنعهم من المطالبة بالانفصال عن باقي الأراضى المحتلة عام 1948م.

¹ - كيوان، مأمون، 2010، مرجع سابق، ص16.

² - قاسم، عايش احمد، 2012، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص58.

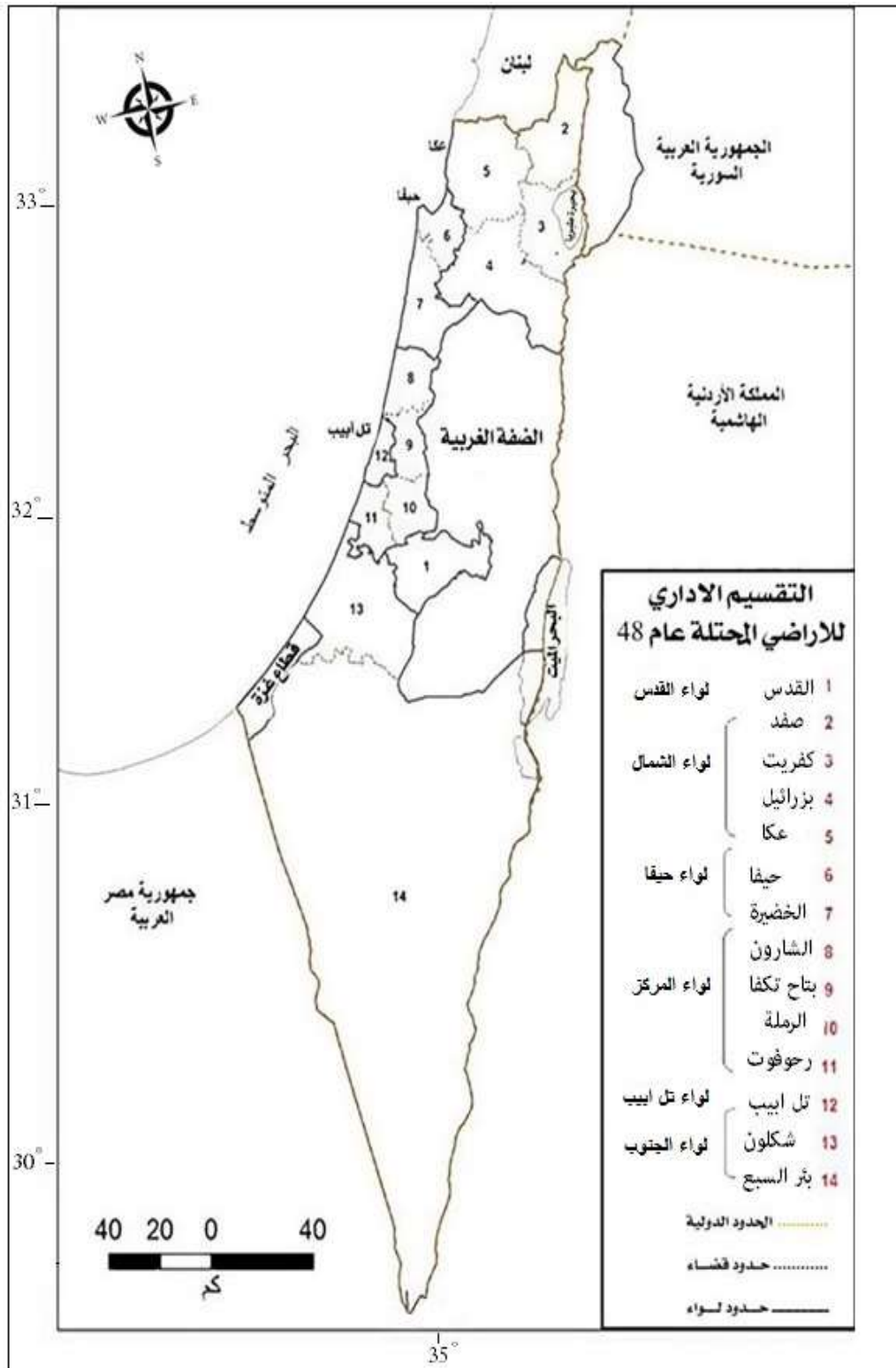
فقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى استخدام أنواع عديدة من القوانين وأنظمة الطوارئ؛ بهدف السيطرة على الأراضي وتحويلها إلى سلطة دائرة أراضي إسرائيل، إذ صادرت إسرائيل حوالي المليون ونصف المليون دونم من أراضي الجليل حتى العام 1976م، ولم يبق بحوزة السكان العرب سوى نحو نصف مليون دونم، وتم تخصيصها لإقامة المستعمرات، إضافة إلى إقامة المناطق الصناعية بحجة تطوير الجليل، حيث سعت إسرائيل لتشييد 8 مدن صناعية فوق الأراضي البور والمهملة في الجليل. وفي ذلك العام 1976م تم مصادرة آلاف الدونمات من الفلسطينيين، ونتج عن هذه الإجراءات التعسفية أن هبَّ الفلسطينيون في الثلاثين من آذار ضد سياسة المصادرة والتهويد التي انتهجتها "إسرائيل"، وسُميت هذه الهبة فيما بعد بـ "يوم الأرض" والتي تمخض عنها قيام مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين عمت كامل الأراضي المحتلة عام 1948م، وسقط خلالها ستة فلسطينيين وأصيب واعتقل المئات.¹

في المقابل فقد تركز اليهود في المدن الساحلية، حيث تعتبر مدينة تل أبيب والمنطقة الوسطى مركزاً لتجمعهم نظراً لأهميتها كمناطق جذبٍ اقتصاديٍّ وحضاريٍّ لليهود.² كما يستأثر لواء القدس بحوالي 19% من مجمل فلسطينيي الـ 48، حيث ازدادت نسبة الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي خاصة بعد ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس في العام 1967م بشكلٍ أحادي الجانب ومعارضٍ للقوانين الدولية.³ وقد تميز السكان الفلسطينيون في هذا اللواء بارتفاع معدلات الخصوبة لديهم، مما ساهم في الحفاظ على ثبات نسبتهم رغم كل محاولات التهويد وتهجير سكان المدينة. وبضم هذا اللواء مدناً مختلطة كمدينة القدس، ومدينة يهودية مثل بيت شيمش.

¹ - http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=258581. تاريخ الزيارة 2015/3/15، pm5.

² - إبراهيم، يوسف كامل، 2007، مرجع سابق، ص 45.

³ - إبراهيم، يوسف كامل، 2007، مرجع سابق، ص 42 - 43.



خريطة رقم (2): التقسيم الإداري للأراضي المحتلة عام 1948م.

المصدر: C,B,C ,Statistical Abstract of Israel, No 62, Jerusalem, 2011,P10٠I

4.1.5 التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب الديني

نتج عن قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948م أن تم تشريد نحو خمسة أمداس سكان فلسطين الأصليين،¹ وتحولهم إلى أقلية سكانية لا تتجاوز نسبتها 17.9% من جملة سكان الأراضي المحتلة عام 1948م. ويتألف السكان العرب من ثلاث طوائف دينية: مسلمين ومسيحيين ودروز. وشكل المسلمون الغالبية العظمى من هؤلاء السكان، فكما يشير الجدول أدناه إلى أن نسبة المسلمين تعدت 84% من مجمل السكان الفلسطينيين خلال العام 2014. بينما وصلت نسبة المسيحيين إلى 8.5%، في حين بلغت نسبة الدروز حوالي 7.4% من مجمل السكان.

جدول رقم (15) ، التوزيع النسبي لفلسطيني الـ 48 حسب الانتماء الديني واللواء، 2014م.

الانتماء الديني				اللواء (*)
المجموع	درزي	مسيحي	مسلم	
100%	10.7	13.3	76	الشمال
100%	10.3	6.9	82.8	حيفا
100%	-	3.9	96.1	الوسط
100%	-	-	100.0	الجنوب
100%	7.4%	8.5%	84.1%	المجموع

المصدر: ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2015، الفلسطينيون في إسرائيل المسح الاجتماعي

الاقتصادي الرابع 2014، النتائج الأساسية، شفا عمرو، فلسطين، ص 75.

* خلال الدراسة تم اعتماد الأولوية الواقعة غربي خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية للعام 1949م، بما فيها (لواء الشمال، وحيفا، والوسط، والجنوب)، ويُعد لواء تل أبيب ضمن لواء الوسط.

¹ - أبو غولة، خالد محمد، 2013، مرجع سابق، ص 9.

إن ارتفاع نسبة المسلمين بين السكان العرب يعود إلى ارتفاع معدلات الولادة؛ بحيث بلغت عند المسلمين حوالي 2.9%، مقابل 0.6% عند المسيحيين، و2.2% عند الدروز.¹ ومن خلال الجدول رقم (15) نجد أن نسبة المسلمين وصلت إلى 76%، في لواء الشمال المتمثل بمدن مثل: عكا والناصره وطمرة وسخنين. إضافة إلى هؤلاء المسلمين يتركز أغلب المسيحيين في هذا اللواء بما نسبته 13.3%، حيث أن أغلب المسيحيين يعيشون في الناصرة تليها حيفا وعكا، وبعض قرى الجليل، إما بشكل منفرد أو اختلاطاً بالمسلمين والدروز. وتعد مدينة الناصرة أهم المدن الفلسطينية التي يقطنها المسيحيون حيث يقدر عددهم فيها بـ 20 ألفاً، وفيها أحد المعالم الدينية المقدسة لدى المسيحيين متمثلة بكنيسة البشارة. وتنقسم الطوائف المسيحية في الأراضي المحتلة عام 1948م إلى أربع مجموعات أساسية: الكنائس الأرثوذكسية الخلقيدونية، الكنائس الأرثوذكسية غير الخلقيدونية، الكنائس الرومانية الكاثوليكية (اللاتينية والشرقية) والكنائس البروتستانتية.²

أما بالنسبة للمسلمين القاطنين في لواء الجنوب فإنهم يتمتعون بمعدلات نمو عالية تصل إلى (5%)³، ورافق هذا الارتفاع العددي لهؤلاء السكان ارتفاعاً في نسبتهم أيضاً؛ بحكم المعتقدات الدينية التي تشجع على الإنجاب، إلى جانب العادات والتقاليد الاجتماعية، التي تعتبر أن العائلة الكبيرة أكثر قدرة على تحقيق المنفعة الاقتصادية. إضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر التي تنتشر بين سكان هذه المنطقة، وقلة الوعي بين السكان نتيجة قلة التعليم وقلة الخدمات الصحية والتنقيفية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، مما يساعد بشكل كبير على ارتفاع نسبة الإنجاب.

من جهة أخرى نجد أن الطائفة الدرزية تركزت ضمن لوائي الشمال وحيفا، تحديداً في اثنتين وعشرين قرية، أهمها دالية الكرمل وشفا عمرو وعسفا وكسرا ودير الأسد وغيرها،⁴ بالإضافة إلى الدروز القاطنين في هضبة الجولان التي احتلت عام 1967م. ويعود تجمع الدروز في شمال فلسطين لقربهم من موطنهم الأصلي "سوريا".

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي أرقام 2011، القدس، ص 36.

² - <http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheIsraeliSociety/Pages/christian-communities-in-israel.aspx>

³ - كيوان، مأمون، 2010، مرجع سابق، ص 25.

⁴ - <http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael> تاريخ 2017/8/19 ، 5 pm

4.1.6 حجم الأسرة

يعتمد حجم الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات على مستويات الخصوبة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك المجتمع. فأية زيادة في حجم الأسرة تعني زيادة في أعداد السكان من جهة، ومن جهة أخرى زيادة النفقات في مختلف احتياجات الحياة.¹ فقد بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م في سنة 2006م حوالي 5 أفراد، ومن العوامل المؤثرة في ارتفاع متوسط أفراد الأسرة في الأراضي المحتلة عام 1948م هو انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول والبالغ (24 سنة) للذكور، و(21) للإناث؛² وهو ما يزيد من معدلات الخصوبة السكانية ويؤدي إلى ارتفاع حجم الأسرة. إلا أن متوسط حجم الأسرة في الأراضي المحتلة عام 1948م ارتفع إلى 5.11 فرداً في العام 2014م،³ ونجده أعلى من حجم الأسرة في الضفة الغربية، الذي بلغ 4.9 أفراداً في عام 2013م؛⁴ نتيجة انخفاض نسبة الزواج المبكر إلى حدٍّ ما؛ بسبب ارتفاع مستويات التعليم خاصة بين الإناث في الضفة الغربية، وبالتالي ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، الأمر الذي قلل من نسبة الخصوبة السكانية. إضافة إلى خروج المرأة لسوق العمل وتحملها لمسؤوليات إضافية، وبالتالي حدٍّ من معدلات الإنجاب. ويظهر من خلال الجدول التالي حجم الأسرة، وأنماطها في الأراضي المحتلة عام 1948م.

¹ - إبراهيم، يوسف كامل، 2007، مرجع سابق، ص 35.

² - ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل 2015، مرجع سابق، ص 86.

³ - ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل 2015، مرجع سابق، ص 74.

⁴ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، رام الله - فلسطين، ص 21.

جدول رقم (16) ، حجم الأسرة الفلسطينية ونمطها حسب اللواء خلال عام 2014م.

الليواء				المجموع	نمط الأسرة
الجنوب	الوسط	حيفا	الشمال		
2.0%	9.1%	6.1%	4.6%	5.1%	أسرة من فرد واحد
88.1%	90.3%	92.2%	94.8%	92.9%	أسرة نووية
9.0%	0.5%	1.8%	0.6%	2.0%	أسرة ممتدة
6.11 فرداً	4.98 فرداً	4.80 فرداً	4.95 فرداً	5.11 فرداً	متوسط حجم الأسرة

المصدر: المسح الاجتماعي الاقتصادي الرابع، الفلسطينيون في إسرائيل 2014، ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية

في إسرائيل، 2015، النتائج الأساسية، شفا عمرو، فلسطين، ص 74- 94.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (16)، إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لواء الجنوب (النقب) الذي بلغ 6.11 فرداً، إذ يعتبر هذا اللواء منطقة تركيز سكاني خاص بالبدو؛ الذين يتميزون بمعدلات إنجاب عالية؛ نظراً لطبيعية الحياة الاجتماعية ومحدودية فرص العمل، التي تفرض على العائلة إنجاب المزيد من الأبناء للمساعدة في كسب الرزق. إضافة إلى حالات الزواج المبكر المنتشرة بين هؤلاء، وقلة التعليم بينهم، وغياب برامج تنظيم الأسرة والنسل، بالتالي نجد ارتفاع معدلات الخصوبة. على العكس من لواء حيفا الذي يبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية فيه حوالي 4.80 فرداً، إذ يميل السكان في هذه المنطقة إلى تحديد النسل وتقليل حجم الأسرة، نظراً للأعباء المالية التي من الممكن أن تترتب على الأسرة الكبيرة في لواء حيفا، إضافة إلى طبيعة الحياة الاجتماعية المتمثلة بخروج المرأة إلى العمل، وساعاته الطويلة، مما يحتم عليها إنجاب عدد أقل من الأبناء.

أما أنماط الأسر الفلسطينية المنتشرة في الأراضي المحتلة عام 1948م، فإنها تتجه نحو الأسرة النووية بما نسبته 92.9% من مجمل الأسر. وكما هو معروف فإن الأسرة النووية تضم الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين الذين يعيشون معاً تحت سقف واحد. ويرجع هذا الاتجاه نحو هذا النمط، إلى ما تتمتع فيه من استقلال عائلي واقتصادي، وهي ما يتطلع إليه الأفراد في كل مكان، وتجنباً

للمشاكل العائلية وغيرها. وهو النمط الأكثر انتشاراً في كافة مناطق تواجد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م.

من جهةٍ أخرى نجد أن نمط الأسرة الممتدة يتركز تحديداً في منطقة الجنوب، فقد شكلت ما نسبته 9% من مجمل الأسر في الجنوب؛ إذ تميل الأسر الصغيرة إلى السكن مع عائلة رب الأسرة (الزوج) بعد الزواج، مما يؤدي إلى تشكيل أسرة ممتدة من عدة أسرٍ صغيرة. خاصة وأن متوسط حجم الأسرة في هذه المنطقة مرتفع (6.11 فرداً)، وهو أعلى من باقي المناطق الأخرى في الأراضي المحتلة عام 1948م. ويداوم هؤلاء الأفراد على العمل العائلي معاً في معظم الحالات، مثل تربية الماشية ورعي الأغنام والأبقار. إضافة إلى إحساسهم بالحماية والأمن الاجتماعي كلما اجتمع الأفراد وتمكنوا من العيش في بيتٍ واحد. فعمليات التهجير القسرية التي تتبعها "إسرائيل" في تهجير بدو النقب ساهمت نوعاً ما في تشكيل هذا النمط من الأنماط الأسرية. إذ أن أكثر من 75,000 بدوي فلسطيني من الذين يقطنون في قرى النقب معرضون لخطر هدم المنازل والترحيل عن مناطقهم في أي وقت. مع العلم أنه تم خلال العام 1968م وضع خطة تركيز الفلسطينيين في سبعة قرى ضمن المنطقة الشمالية الشرقية من النقب وهي: تل السبع ورهط وعرة وكسيفة وسيغف شالوم وحورة واللقية. وهي التجمعات الأكثر فقراً في الأراضي المحتلة عام 1948م. وكان الهدف من تشكيل هذه البلدات أو ما يُعرف بـ "بلدات التركيز" هو تجميع البدو الفلسطينيين في أماكن حضرية معزولة، وفصلهم عن أسلوب الحياة الرعوية، وتحويلهم إلى عمال قابليين للاستغلال في مختلف الصناعات المملوكة لليهود في منطقة النقب، وبالتالي سهولة مصادرة الأراضي وتهويد النقب.¹

4.1.7 الحالة الزوجية

يعتبر الزواج وإنجاب الأطفال بمعدلاتٍ مرتفعةٍ محور حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، ومن أهم وسائل الصمود والمحافظة على الهوية الوطنية في مواجهة التهويد الإسرائيلي للإنسان والأرض على حدٍ سواء. وأحد أهم السمات التي يتمتع بها المسلمون، الذين يشكلون غالبية

¹ - <http://www.badil.org/ar/component/k2/item/1328-art-3.html>. تاريخ الزيارة 2017/6/28 ، pm2.

المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م. كما وتعد الحالة الزوجية عاملاً مؤثراً في تحديد مستويات الخصوبة، خاصة في حالات الزواج المبكر التي تزيد من معدلات الإنجاب. إذ بلغت نسبة الأفراد المتزوجين من كلا الجنسين حوالي 62.7% من مجمل (السكان 15 سنة فما فوق). والجدول رقم (17) يبين توزيع السكان حسب الحالة الزوجية والجنس.

جدول رقم (17)، التوزيع النسبي للسكان (15 سنة فما فوق) حسب الحالة الزوجية والجنس عام 2014م.

المجموع		منفصل/ة		أرمل/ة		مطلق/ة		متزوج/ة		خاطب/ة		لم يتزوج أبداً		جميع الأولوية في الأراضي المحتلة عام 1948م
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
%100	%100	0.2	0.1	4.9	0.6	1.8	0.3	62.4	62.9	2.9	2.6	27.9	34.5	

المصدر: المسح الاجتماعي الاقتصادي الرابع، الفلسطينيون في إسرائيل 2014، ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2015، النتائج الأساسية، شفا عمرو، فلسطين، ص 85.

يشير الجدول رقم (17) إلى أن الاتجاه العام للحالة الاجتماعية لفلسطيني عام 1948م تتركز حول الزواج، إذ تشكل نسبة الأفراد المتزوجين الأعلى من بين الفئات الأخرى. وهي حالة طبيعية في المجتمع الفلسطيني، فعند بلوغ السن القانوني للزواج، تظهر الحاجة الأساسية للزواج وتشكيل أسرة جديدة. ومقارنة بنسبة الأفراد المتزوجين في الضفة الغربية وقطاع غزة التي بلغت (55.7%)¹ تعد أقل من نسبتها في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ يرجع هذا الأمر إلى التفاوت في المستوى المعيشي بين المجتمعين، الذي يعد من أهم العوامل التي تساعد على رفع نسبة الأفراد المتزوجين، خاصة وأن تكاليف الزواج مرتفعة مقارنة بالمستوى الاقتصادي المتدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعاني الشاب الفلسطيني من ارتفاع هذه التكاليف في وقتنا الحالي، مما يضطره إلى تأخير الزواج إلى حين توفير تكاليفه.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) تفاوتاً في نسبة العزوبة بين الذكور (34.5%) والإناث (27.9%)؛ إذ أن تأخر الزواج ناتج عن إكمال التعليم الجامعي لكلا الجنسين تحديداً الذكور، أو أن بعض الذكور يقومون بإعالة أسرهم وخاصة إذا كانت الظروف المعيشية سيئة مما يؤدي إلى تأخير سن الزواج. في حين تميل الفتيات للزواج في سن مبكرة، مما قلل من نسبة الإناث العزابات. كذلك فإن العادات والتقاليد الاجتماعية التي ما زالت قائمة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م تلعب دوراً في زيادة رغبة الأهل بتزويج الإناث في سن مبكر، خاصة عند تقدم شاب مناسب للخطبة وتتوفر لديه كافة الإمكانيات المادية لذلك.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى التفاوت الكبير في نسبة الترميل بين الذكور والإناث، حيث بلغت 4.9% بين الإناث، مقابل 0.6% بين الذكور. ويرجع هذا التفاوت إلى حقيقة أن معظم الرجال يتجهون بعد الترميل إلى الزواج مرة أخرى، بينما تفضل الإناث عدم الزواج؛ رغبة منهن في تربية أبنائهن أو خوفاً من انتقادات المجتمع. ونسبة الترميل في الأراضي المحتلة عام 1948م قريبة لما هو عليه في الأردن، إذ وصلت إلى 5.6% بين الإناث، بينما لم تتجاوز الواحد صحيح بين

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي 2013، رقم 14، رام الله، فلسطين، ص 86.

الذكور أي بزيادة مقدارها خمسة أضعاف.¹ بالإضافة إلى الأسباب آنفة الذكر، فإن جزءاً من هؤلاء الإناث يُعتبرن المعيل الوحيد لأسرهن، مما يضطرهن إلى العمل وإعالة أسرهن عوضاً عن الزواج مرة أخرى وترك الأبناء بلا معيل.

4.1.8 الأوضاع التعليمية

تعرض الفلسطينيون الذين بقوا في أرضهم بعد حرب الـ 48، إلى شتى أنواع الاضطهاد القومي والتمييز العنصري في مختلف مجالات الحياة. الأمر الذي جعل التعليم من أهم السبل لإعطاء هؤلاء الفلسطينيين القدرة على المطالبة بأدنى الحقوق الأساسية في المجتمع الإسرائيلي.² كما أن أهم ما تعانيه المسيرة التعليمية لفلسطيني الـ 48 هو الانحياز العنصري لصالح اليهود. من خلال تحكم جهاز التعليم العبري وموظفيه في الجهاز التعليمي الفلسطيني بجميع اتجاهاته، مثل مستوى الخدمات ومناهج التعليم والإدارة وإفقار البنية التحتية، التي ما زالت بحاجة إلى موارد مادية وبشرية كبيرة؛ حيث بلغ النقص في عدد الغرف الصفية في المدارس العربية خلال العام الدراسي 2014م/2015م أكثر من 6000 غرفة.³

إضافة إلى عدم وجود أية جامعة أو كلية عربية في الأراضي المحتلة عام 1948م، نتيجة لما تنتهجه "إسرائيل" من سياسة التجهيل وتعزيز التبعية التعليمية والثقافية لصالحها. وقد عمدت وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية إلى نزع الانتماء القومي والثقافي والحضاري من عقول الأجيال الفلسطينية الشابة، فما زالت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ترفض الاعتراف بوجود أقلية قومية فلسطينية عربية زاخرة بمجموعة من المفكرين والأدباء والشعراء كمحمود درويش وغسان كنفاني وغيرهم. إنما تصر على تعليم الطلبة الفلسطينيين نصوصاً للمفكرين اليهود كأمثال: حاييم نحمان بياليك وراحييل وشاي عجنون وغيرهم.⁴

¹ - <http://www.alrai.com/article/773387.html> ، تقرير في جريدة الرأي الأردنية. تاريخ الزيارة 2016/2/22، pm2.

² - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=41806> ، موقع الحوار المتمدن.

³ - <http://arab-education.org/?p=1805> ، مقالة نشرت في العدد 35، جريدة حق العودة، 2009.

⁴ - <http://arab-education.org/?p=1805> ، مرجع سابق.

من جهةٍ أخرى تم الفصل بين جهازي التعليم الفلسطيني واليهودي في المدن المختلطة. وذلك على مستوى كلٍّ من مؤسسات التعليم وإدارتها ومناهجها والإشراف المباشر عليها. مما أدى إلى استمرار الأنماط التقليدية في الأساليب التعليمية، وتأجيج المنافسة بين الطلاب الفلسطينيين والطلاب اليهود، على اعتبارها غير متكافئة بسبب الفجوة في الموارد المادية والاجتماعية والثقافية.¹ كما ظهرت الفجوة بين الوسط الفلسطيني والإسرائيلي في العام 1990م من خلال المصروفات (ميزانية التعليم). فقد خصصت وزارة المعارف ما يساوي 125.7 دولاراً للطلاب اليهودي مقابل 68.6 دولاراً للطلاب الفلسطيني. كذلك فإن التعليم الفلسطيني قد حقق نسباً متدنية في مهمة تأهيل الطلاب بدرجةٍ تكفي ضمان قدرتهم على الاستمرار في الدراسة في المراحل فوق الابتدائية، والحصول على الشهادات الرسمية ومن ثم الالتحاق بالتعليم العالي. إذ نجح في اختبار قياس التحصيل الدراسي لسنة 1991م حوالي 25% من تلاميذ الصف الرابع، و66% من تلاميذ الصف الخامس الفلسطينيين، مقابل 70% و75% على التوالي من تلاميذ المدارس اليهودية.²

كذلك فإن 33% فقط من الطلبة الفلسطينيين الذين أنهوا الصف الثاني عشر تقدموا للحصول على "شهادة البجروت" وهي إحدى أهم الشهادات في الأراضي المحتلة عام 1948م، إذ يحصل عليها الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية في إحدى المدارس المعترف بها رسمياً من قبل وزارة التربية والثقافة والرياضة، وذلك بعد اجتيازهم لجميع الالتزامات والامتحانات المقررة من قبل الوزارة، من أجل القبول في الجامعات الإسرائيلية. بالمقابل فقد وصلت نسبة التلاميذ اليهود الذين تقدموا للحصول على هذه الشهادة حوالي 58% من مجمل التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الثانوية. كما أن نسبة التسرب من المدارس العربية تعد مرتفعة فقد وصلت إلى 55% من مختلف الصفوف، مقابل 18% من التلاميذ اليهود.³ ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا التوزيع النسبي للسكان "15 سنة فأكثر" حسب الحالة التعليمية.

¹ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3708>، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. تاريخ

الزيارة 2015/5/8، 7 pm

² - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=41806>. تاريخ الزيارة 2015/5/10، 5pm.

³ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3708> - تاريخ الزيارة 2015/5/18، 8 pm.

جدول رقم (18) ، التوزيع النسبي للسكان العرب (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس، عام 2014م.

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	(المتوسط) لكلا الجنسين
أمي	2.2	5.7	3.9
ملم	5.5	7.4	6.5
ابتدائي	8.8	8	8.4
إعدادي	24.7	20.2	22.5
ثانوي	31.2	25.5	28.3
البجروت	11.2	12.1	11.7
دبلوم	6.3	7.8	7
بكالوريوس ودراسات عليا	10.1	13.4	11.7
المجموع	%100	%100	%100

المصدر: المسح الاجتماعي الاقتصادي الرابع، الفلسطينيون في إسرائيل 2014، ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2015، النتائج الأساسية، شفاعمرو، فلسطين، ص189.

أشارت البيانات الواردة في الجدول (18) أن متوسط نسبة الامية بين الأفراد (15 سنة فأكثر) قد بلغت في سنة 2014 حوالي 3.9% من كلا الجنسين؛ وهي نسبة منخفضة عما كانت عليه خلال العام 2007 التي بلغت فيها نسبة الأمية 5%. ويرجع الانخفاض في هذه النسبة الى فتح المزيد من المدارس العربية، وزيادة الاهتمام بالتعليم وخاصة تعليم الإناث. وفيما يخص المرحلة الإعدادية، فإن متوسط نسبة الفلسطينيين الذين تخطوا هذه المرحلة بلغت 22.5%. الا أنها انخفضت عما كانت عليه في العام 2007م إذ بلغت 24.8%، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة المتسربين من المدارس، خاصة بين الذكور، فقد وصل متوسط نسبة الذين تسربوا من المدارس ما

بين المرحلة الإعدادية والثانوية عام 2014م حوالي 3.4%، بواقع 1.1% للإناث و5.6% بين الذكور.¹ نتيجة عدم الاهتمام الكافي من قبل الأهل والجهات الحكومية بتعليم هؤلاء الأفراد، الأمر الذي يقودهم للانخراط في سوق العمل، أو الانجراف نحو السلوكيات السلبية، كالتدخين والمخدرات والسرقة وغيرها من الآثار السلبية. لكننا نجد أن نسبة من التسرب من المدارس تزيد بشكل أكبر في الضفة الغربية، ففي العام 2011م بلغت نسبة التسرب حوالي 13.5% للذكور و8.2% للإناث.² إن هذا الفارق الكبير في نسبة المتسربين ما بين المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م ونظيرة في الضفة الغربية، يرجع إلى اختلاف الاهتمام من قبل الأهل والجهات الحكومية، إضافة إلى التفاوت ما بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تؤثر بشكل كبير على هذه الظاهرة. كذلك فإن للاحتلال الإسرائيلي وممارسات المستوطنين أثر واضح في إعاقة قدرة الطلبة على الحركة ونيل حقوقهم في التعليم، وبالتالي تنشأ ظاهرة التسرب من المدارس التي تهدد مستقبل هؤلاء الأفراد وتنعكس سلباً على المجتمع ككل.

وكما يفيد الجدول السابق رقم (18) أيضاً، أن نسبة الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية تستحوذ على النسبة الأعلى من بين مراحل التعليم الأخرى بحوالي 28.3%، إذ تعتبر هذه المرحلة مهمه لما بعدها من مراحل تعليمية وتحديداً " البجروت" حيث يستوجب على المتقدم لشهادة " البجروت" إنهاء مرحلة الثانوية بنجاح. ونجد أن نسبة الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية تزيد عن الإناث بحوالي 5.7%؛ يرجع هذا الأمر إلى العادات والتقاليد المجتمعية، فمعظم الأهل يفضلون تزويج الإناث في سن مبكر، مما يضطرهن لإيقاف التعليم مقابل الاهتمام بالأمر المنزلية والعائلية.

إلا أن نسبة الإناث تفوق الذكور في المراحل التالية لمرحلة الثانوية؛ فقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على شهادة البجروت حوالي 12.1% مقابل 11.2% للذكور، حيث تتميز الإناث في هذه المرحلة بقدرات أعلى من الذكور في التحصيل العلمي. ومن خلال مقارنتها بنسبة الحاصلين

¹ - ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2014، مرجع سابق، ص 173-174.

² - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3207>. تاريخ الزيارة 2015/8/8، 7 pm

على شهادة البجروت في سنة 2007م نجد أنها انخفضت بشكل كبير من 20.8%، إلى 11.7% في 2014م.¹ يعود هذا التراجع إلى تقليص الميزانية الموجهة لتعليم فلسطينيي الـ 48، وضعف كبير في الكفاءات والكوادر التعليمية التابعة لجهاز التعليم العربي، إذ أن هؤلاء المعلمين يعانون هم أيضاً من التمييز العنصري، كإعطائهم رواتب متدنية مقارنة مع المعلمين اليهود، وقلة الدورات التأهيلية التي من المفروض أن تساهم في رفع مهاراتهم وكفاءتهم،² وبالتالي رفع المستوى التعليمي للطلاب الفلسطينيين.

أما انخفاض نسبة الحاصلين على شهادات عليا مثل البكالوريوس والدراسات العليا بين فلسطينيي الـ 48 ترجع إلى التكاليف العالية التي تتطلبها هذه الجامعات والتي تفوق قدرة هؤلاء الفلسطينيين. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على وظائف تناسب التخصصات التي درست بسبب التمييز الحاصل بين الفلسطيني واليهودي في الأراضي المحتلة عام 1948، وبالتالي لا تعتبر عامل مشجع لهم في إكمال التعليم العالي.

4.2 الأوضاع الاقتصادية لفلسطينيي الـ 48

تأثر فلسطينيو الـ 48 بالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي كان أهمها مصادرة أراضي الفلسطينيين، بحيث وصل مجموع ما تم مصادرته حوالي 21 ألف دونم من قرى سخنين وعرابة وغيرها من القرى الفلسطينية في الجليل والمثلث خلال العام 1976م. وما زالت هذه السياسة قائمة حتى يومنا هذا، فنسبة ما يملكه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م لا يتعدى 3% من تلك الأراضي، مما أدى إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية ومناطق البناء. إضافة إلى ذلك انخفاض حصة الفلسطينيين من الميزانيات المتعلقة بتطوير البنية التحتية الخاصة بالاقتصاد، إذ لم تتجاوز 6% من تلك الميزانية. وبلغ الجزء المخصص لتطوير الصناعة 5% فقط من هذه الميزانية، ولم يتعدى الجزء المخصص لتطوير الزراعة سوى 0.4%.³

¹ - ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2008 مرجع سابق، ص 197.

² - <http://www.arab48.com>، موقع عرب 48. تاريخ الزيارة 2016/9/8، 7 pm

³ - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3306>، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 2017/6/25، 5 pm

كما فرضت الحكومة الإسرائيلية على المستثمرين العرب قيوداً وصعوباتٍ فيما يتعلق بتسهيل إجراءات المنح والقروض والإعفاءات الضريبية. إضافة إلى أن التعليم المهني-التكنولوجي لم يحظ بأي اهتمامٍ من وزارة المعارف ووزارة العمل. وبقي التعليم العربي نظرياً أكاديمياً، فكانت معظم تخصصات الخريجين الفلسطينيين تتمحور حول فروع العلوم الإنسانية والمهن الطبية المساعدة، وتعتبر هذه التخصصات غير ملائمة لتطوير الاقتصاد، وخصوصاً القطاع الصناعي.¹

ومن آثار هذه السياسات والقوانين التي فرضت على فلسطيني الـ 48، أن تم تغيير جذري في الاقتصاد الفلسطيني، الذي استند إلى حدٍ بعيد على العمل المأجور عوضاً عن الزراعة. وتراجع نسبة العاملين في الزراعة عام 1989م إلى 7.2%، بعد أن بلغت حوالي 17% عام 1977م، بسبب تقلص المساحة المزروعة للفرد الواحد من 9 دونمات إلى 0.86 دونماً. إلا أن نسبة العاملين الفلسطينيين بهذا القطاع وصلت إلى 8.5% عام 2002م؛ نتيجة الركود الاقتصادي الذي الذي أصاب "إسرائيل" وارتفاع نسبة البطالة بين فلسطيني الـ 48 خلال التسعينيات، مما دفع بالأيدي العاملة غير المهنية خاصة في مجال البناء والخدمات إلى التوجه نحو العمل الزراعي.²

وتلخصت محصلة هذه السياسات بحق الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، أن بقي الأداء الاقتصادي لا يرقى إلى مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، فقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى ربطه بالنظام الاقتصادي الإسرائيلي. وبقي اندماج العمالة الفلسطينية مشوهاً وهامشياً، ويصب في خدمة الأكثرية اليهودية، وهذا يعكس الدونية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني مقارنة بالمجتمع اليهودي.³ إضافة إلى تحول المجتمع الفلسطيني من مجتمع منتجٍ إلى مجتمعٍ مستهلك.

¹ - كيوان ، مأمون، 2010، مرجع سابق، ص 43-45.

² - الحاج، ماجد، 2006، تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 67.

³ - حيدر، عزيز، 2012، تقرير النظام الاقتصادي وخيارات المواطنين العرب في إسرائيل، مركز مدى الكرمل، العدد 14،

4.2.1 التركيب الاقتصادي

سعى الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامه إلى ربط سكان القرى والمدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م اقتصادياً بسوق العمل في القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها اليهود. وتحويل الأقلية الفلسطينية إلى رافدٍ للسوق الإسرائيلي بالأيدي العاملة¹. بحيث يقع العامل الفلسطيني في أسفل السلم العمالي، فيُوظف في أنشطة مثل الزراعة والتجارة والبناء. لهذا تعتبر الأقلية الفلسطينية مجموعة نامية من الناحية الاقتصادية، مقارنة مع الطبقة الوسطى اليهودية، التي نجحت وازدهرت في مجالاتٍ عديدة مثل: الشؤون المالية، والاستيراد والتصدير، والصناعة وغيرها. نتيجة تلقيها كافة أنواع الدعم من قبل الحكومة.²

وكما سبقت الإشارة، فإن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م قد بلغ حوالي 1,720,300 نسمة، وهم يشكلون 21.7% من السكان. وقد بلغت نسبة السكان المصنفين ضمن القوى العاملة حوالي 69.1%، أما المصنفون خارج القوى العاملة فقد بلغوا 30.9% من مجمل السكان بعمر الـ 15 سنة فأكثر. وتتوزع الأيدي العاملة لفلسطيني الـ 48 للعام 2014م، على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبنسبٍ متفاوتة بين الذكور والإناث، كما هو وارد في الجدول (19)

¹ - الحاج، ماجد، 2006، مرجع سابق، ص68.

² - http://palestinianmissionuk.com/arabic/?page_id=642 - تاريخ الزيارة 2016/8/28، 7 pm

جدول رقم (19) ، التوزيع النسبي لفلسطيني الـ 48 العاملين (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 2014م.

القطاع الاقتصادي	ذكور (%)	إناث (%)	المجموع (%)
الزراعة	4.8	2.5	4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.4	11.3	14.7
إمدادات المياه والكهرباء	0.4	0.1	0.3
الإنشاءات	25.8	1.2	17.3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات	14.4	12.8	12.8
الفنادق والمطاعم	5.3	2.6	4.4
النقل والتخزين والاتصالات	9.8	2.3	7.4
الوساطة المالية	1.0	1.2	1.1
الأنشطة العقارية والتجارية	5.7	7.3	6.2
الإدارة العامة	4.8	1.2	3.7
التعليم	5.5	41.1	17.0
خدمات الصحة	5.1	14.8	8.2
خدمات عامة	1.1	1.5	1.5
منظمات عامة وخدمات الأسرة	—	0.2	0.1
غير مبين	0.1	—	—
المجموع	%100	%100	%100

المصدر: المسح الاجتماعي الاقتصادي الرابع، الفلسطينيون في إسرائيل 2014، ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، 2015، النتائج الأساسية، شفا عمرو، فلسطين، ص 142.

يشير الجدول رقم (19) إلى أن أعلى نسبة من العاملين الذكور في الأنشطة الاقتصادية، تركزت ضمن قطاع التعدين والصناعات التحويلية وقطاع الإنشاءات، بواقع 16.4% و 25.8% على التوالي من مجمل الذكور العاملين بالأنشطة الاقتصادية؛ نتيجة لما تتطلب هذه المهن من مجهود عضلي كبير، إضافة إلى تدني المستويات التعليمية بين الذكور. ونجد أن نسبة الإناث العاملات

بهذه القطاعات محدودة جداً على عكس الذكور؛ نتيجة لما تمت الإشارة له سابقاً حيث طبيعة العمل التي تتطلب مجهوداً جسمانياً كبيراً، إضافة إلى العادات والتقاليد التي تحد أو تعارض مزاوله المرأة لمثل هذه المهن.

كما أن ارتفاع نسبة العاملين في أنشطة التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات، ما هو إلا دليل على تسخير هؤلاء العمال لخدمة المصالح اليهودية في تشييد مبانيهم ومنشآتهم، والتي تعود بالفائدة في معظمها لليهود. إذ وصلت نسبة العاملين من فلسطيني الـ 48 في الصناعات الإسرائيلية حوالي 23% من مجمل القوى العاملة عام 1990م.¹ أما نسبة العاملين في الصناعات المحلية العربية وصلت إلى 6% من إجمالي القوى العاملة. مما يشير إلى تركيز أو توجه العمالة الفلسطينية للعمل في القطاع الصناعي اليهودي؛ نظراً للمنافسة غير المتوازنة بين القطاعين اليهودي والعربي.

ومن أهم الأسباب التي دفعت العمال الفلسطينيين للتوجه للعمل في الأنشطة الصناعية الخاصة باليهود، هو قلة التعويضات أو الأجور التي تقدمها المؤسسات العربية مقارنةً بنظيراتها اليهودية. إذ تتميز الصناعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م بأنها صناعات خفيفة وصغيرة كمصانع المواد الغذائية البسيطة، وبعض الورش المهنية. في المقابل يُحظر على الفلسطينيين العمل في مؤسسات صناعية يهودية هامة كالصناعات العسكرية البرية والبحرية والجوية والإلكترونية،² باعتبارها تشكل خطراً أمنياً على "إسرائيل" من وجهة نظر الإسرائيليين.

وبحسب الجدول السابق رقم (19) نجد أن أعلى نسبة من النساء العاملات تتركز تحديداً في قطاعي التعليم (41.1%)، والصحة (14.8%) من مجمل الأنشطة الاقتصادية. ونجد هذه النسب متقاربة لما هو عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ وصلت نسبة مشاركة النساء في العمل في

¹ - <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/19/21993.html>، موقع دنيا الوطن. تاريخ الزيارة

2016/6/22، 9pm.

² - سوق المال الفلسطيني، 2010، اقتصاد الداخل الفلسطيني 48 الواقع والتحديات، العدد 16، نابلس، فلسطين، ص 7.

هذه القطاعات إلى 59.3% مقابل 30.9% للذكور للعام 2013م؛¹ ويرجع هذا الأمر إلى عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني أينما كان في تفضيل عمل المرأة في هذه المجالات دون غيرها.

وتتصف مشاركة المرأة الفلسطينية في القوة العاملة في الأراضي المحتلة عام 1948م بتدنيها مقارنة بالمرأة اليهودية؛ ففي عام 1994م كان عدد النساء الفلسطينيات اللواتي يُعتبرن من ضمن الفئة المنتجة (15 سنة فأكثر) حوالي 305 ألف امرأة، وتضمن هذا العدد 17% فقط ممن توجهن إلى العمل. وبمقارنتها بالنساء اليهوديات، وصلت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة حوالي 52.5%؛ وتعود قلة نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل إما لعوامل التمييز العنصري الذي تمارسه "إسرائيل" تجاه توظيف الفلسطينيين، أو للعوامل الاجتماعية والحياة الأسرية التي تستوجب عليها البقاء في المنزل وتدبير شؤونه. أو لصعوبة الوصول لأماكن العمل والمناطق الصناعية المشغلة، خاصة تلك الموجودة في المدن والبلدات البعيدة عن القرى الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م.²

كما نلاحظ هناك انخفاضاً في نسبة العاملين من كلا الجنسين في الأنشطة الزراعية، بحيث لم تتجاوز (4.8% للذكور و2.5% للإناث)، نتيجة مصادرة الأراضي الزراعية من أصحابها. بالإضافة إلى سياسات التمييز العنصري تجاه المزارعين الفلسطينيين: كمنعهم من تربية الأبقار والطيور الداجنة، وحرمانهم من الحصول على كميات كافية من المياه، إذ أنهم لا يستهلكون سوى 2.4% فقط من مياه الري. الأمر الذي جعل من الزراعة عملاً غير مجدٍ مادياً، فقد وصل الدخل الناتج من الزراعة العربية قياساً بالدخل الناتج من الزراعة اليهودية إلى 30% للدونم الواحد.³ ويعد هذا الموضوع في غاية من الأهمية؛ حيث تسعى "إسرائيل" من خلال سياستها وفرض قوتها على الأقلية الفلسطينية إلى إضعاف ارتباط فلسطينيي الـ 48 بالأرض.⁴ وتوجيه الأيدي العاملة

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوة العاملة، مرجع سابق، ص 85.

² - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3708> ، مرجع سابق. تاريخ الزيارة 2016/6/21، pm9.

³ - كيوان، مأمون، 2010، مرجع سابق، ص 49.

⁴ - حسن صالح، 1985، مرجع سابق، ص 95.

الفلسطينية نحو العمل في القطاعات الخدمية والتجارية والإنشائية لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي بأيدي عاملة رخيصة مقارنة بالعمالة اليهودية.

4.2.2 البطالة

لعبت فترات الانحسار الاقتصادي الناتجة عن الظروف السياسية والأمنية في الأراضي المحتلة عام 1948م دوراً مؤثراً في ارتفاع نسبة الفلسطينيين العاطلين عن العمل، والتي تفوق كثيراً نسبة العاطلين عن العمل من اليهود. فالاقتصاد العربي يعتبر تابعاً للاقتصاد اليهودي، ويتأثر بكافة التغيرات التي تحصل عليه. كما يتميز بضعفه وعدم قدرته على التغلب على المشاكل والحد من انتشارها؛ والتي من أهمها مشكلة البطالة.

جدول رقم (20) ، حجم البطالة في الوسط الفلسطيني واليهودي لسنواتٍ مختلفة.

السنة	فلسطينيو 48	اليهود
1967	%18	%1
1989	%2.1	%7.8
2002	%14.1	%9.1
2014	%6.1	%5

المصدر: Statistical Abstract of Israel. Various Nos

نلاحظ من الجدول رقم (20) تفاوتاً واضحاً في نسبة البطالة بين فلسطينيي الـ 48 مقابل اليهود خلال سنواتٍ مختلفة. ففي العام 1967م وصلت نسبة البطالة بين صفوف الأيدي العاملة الفلسطينية إلى 18%، في حين لم تتجاوز نسبة البطالة بين اليهود 1%؛ نتيجة تأثر القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية خاصة قطاع البناء، الذي استحوذ على النصيب الأكبر من العمال الفلسطينيين إثر حرب حزيران عام 1967م، إضافة إلى أن قطاع الزراعة شهد تراجعاً حاداً في أعداد العاملين فيه، نظراً لمصادرة الأراضي الزراعية من قبل "إسرائيل".¹ بالمقابل فقد تم تأمين

¹ - كرم، جورج، 1995، موقع قوة العمل العربية في الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التغيير، مركز العمل التنموي/ معا، القدس، ص106.

فرص عمل كافية للمهاجرين الوافدين من اليهود والمقيمين في الأراضي المحتلة عام 1948م، لتشجيعهم على البقاء في الأراضي المحتلة عام 1948م.

إلا أن نسبة البطالة بين اليهود ارتفعت عن نسبتها بين الفلسطينيين في العام 1989م؛ نتيجة تدفق آلاف المهاجرين الجدد من أثيوبيا والاتحاد السوفيتي السابق، الذين لم ينضموا إلى سوق العمل مباشرة مما زاد من نسبة البطالة بين اليهود.¹ وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت نسبة البطالة بين الفلسطينيين أعلى مما هي عليه بين اليهود في السنوات التالية. ففي العام 2002م وصلت نسبة البطالة في الوسط الفلسطيني إلى 14.1% في حين أنها انخفضت إلى 9.1% بين اليهود. يعود هذا الأمر إلى الظروف الأمنية التي كانت سائدة حينها، ممثلة بانتفاضة الأقصى والاجتياح العسكري الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية. وهو ما أثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فإن الاقتصاد العربي كان مصيره التراجع وتزايد نسبة البطالة في الوسط العربي نتيجة ارتباطه بشكل كبير بالاقتصاد الإسرائيلي. وكما أثرت أيضاً هذه الظروف الأمنية على رفع نسبة البطالة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ ارتفعت من 21.6% في عام 2001 إلى حوالي 28.2% في عام 2002م.²

كما ساهمت سياسة التهميش والتمييز التي اعتمدتها "إسرائيل" ضد فلسطينيي الـ 48 في انتشار البطالة، في ظل غياب المشاريع الصناعية والتجارية المتطورة، الخاصة بمناطق تواجد فلسطينيي الـ 48. مقابل إقامة العشرات من المناطق الصناعية العصرية للبلدات اليهودية والتي أقيمت على أراضي صودرت من الفلسطينيين.³ فالمدن العربية أو التي تتمتع بثقل سكاني فلسطيني كبير والقريبة من المدن الصناعية والتجارية الإسرائيلية تتمتع بنسبة بطالة منخفضة؛ كمدن لواء الوسط. أما تلك البعيدة عن المناطق الصناعية والتجارية فإن نسبة البطالة تكون فيها أعلى من

¹ - ربيع، حمد الله، 2005، مرجع سابق، ص 47.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2013، مرجع سابق، ص 77.

³ - <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness> ، موقع الجزيرة نت. تاريخ الزيارة 2016/8/22، pm9

غيرها كمدن لواء الشمال والجنوب. فقد بلغت نسبة البطالة في النقب عام 2001م حوالي 20.7%، بينما لم تتعدى نسبتها في الوسط 5.1%¹.

من جهةٍ أخرى، يحظى المواطن اليهودي في الأراضي المحتلة عام 1948م بفرصة عملٍ تصل إلى أربعة أضعاف الفرصة المتاحة أمام المواطن الفلسطيني في تلك المناطق. حتى وإن كانت مؤهلات الفلسطيني ملائمة للوظيفة مقارنة بمؤهلات اليهودي. فغالبية العاملين العرب من ذوي المؤهلات العلمية والمهنية يعملون في وظائف أقل من مؤهلاتهم، نظراً لقلة فرص العمل، كما أن أجر أو تعويض العامل الفلسطيني المؤهل للعمل أكاديمياً ومساوٍ لمؤهلات العامل اليهودي، تكون أقل بنسبة 12% من معدل أجور العمال اليهود.²

4.2.3 الأجور والإنفاق الشهري

استمرت سياسة التمييز العنصري التي اتبعتها سلطات الاحتلال في إيجاد التفاوت الكبير في مستويات الدخل الشهري بين العمال الفلسطينيين واليهود. إذ لم يتجاوز دخل العامل الفلسطيني ما نسبته 40% من متوسط دخل العامل اليهودي في العام 1987م.³ وبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل الفلسطيني حوالي 5149 شيكلاً، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل اليهودي حوالي 8056 شيكلاً خلال العام 2007م. كذلك فإن أجر ساعة العمل الذي يتقاضاه العامل الفلسطيني أدنى من أجر نظيره اليهودي بنسبة (30%).⁴ إن أهم العوامل المؤثرة في تدني أجور العمال الفلسطينيين؛ هي أن الغالبية الساحقة منهم تعمل في الفروع الاقتصادية كثيفة العمل حيث تتدنى الأجور، خاصة في المهن الدنيا أو المتوسطة كالبنا والزراعة والصناعات الخفيفة. إضافة إلى تدني المستويات التعليمية والخبرات الفنية مقارنة بالعامل اليهودي. مما ساهم بزيادة حدة التمييز العنصري بين الفلسطينيين واليهود وانعكاسها على قلة الأجور الخاصة بالفلسطينيين.

¹ - CBS,CENTRAL BUREAU OF STATIATICS, N 2.17, P1, 2002.

² - <http://www.madarcenter.org>، تقرير مركز مدار للدراسات الإسرائيلية. تاريخ الزيارة 2016/8/22، 6 pm.

³ - كرم، جورج، 1995، مرجع سابق، ص 107-108.

⁴ - سوق المال الفلسطيني، 2010، مرجع سابق، ص.

كما بقيت الفوارق في الدخل الشهري بين الأسر الفلسطينية واليهودية كبيرة، إذ بلغ معدل دخل الأسرة اليهودية في عام 1987م ذات 6 أفراد حوالي (4182 شيكلاً)، بالمقابل انخفض دخل الأسرة الفلسطينية إلى (2964 شيكلاً).¹ بينما ارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ في العام 2008م ليلبلغ دخل الأسرة الفلسطينية حوالي (8151 شيكلاً) مقابل (14157 شيكلاً) للأسرة اليهودية.²

إن هذه الفوارق في معدلات الأجور بين الأسر الفلسطينية واليهودية تأتي في ظل حرمان الفلسطينيين دخول كثير من القطاعات الحكومية والصناعية ذات الرواتب العالية والأهمية الأمنية بالنسبة "لإسرائيل". وبالتالي ينعكس هذا على مستوى رفاهية العامل والأسرة بشكل عام.³

من جهة أخرى تشير المعطيات الواردة عن مركز "ركاز" أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية يصل إلى مستويات عالية مقارنة بمتوسط دخلها الشهري، فقد بلغ متوسط الإنفاق للعام 2014م حوالي (8,830 شيكلاً) مقابل دخل وصل بالمتوسط إلى (9,396 شيكلاً)،⁴ ما يؤكد على أن العائلة العربية تعيش مستوى استهلاكياً عالياً يتقارب ودخلها الشهري. نتيجة تأثر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م بالحياة الاستهلاكية المتبعة في المجتمع الإسرائيلي، فقد وصلت قيمة الإنفاق الشهري للفرد الفلسطيني قرابة 2000 شيكلاً مقابل 3000 شيكلاً للفرد اليهودي.⁵ وعليه فإن قدرة السكان اليهود الشرائية أعلى من قدرة الفلسطينيين نتيجة انخفاض الدخل الشهري للفلسطينيين مقارنة مع دخل اليهود. كما أن ارتفاع مستوى إنفاق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م إنما عائد إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات في تلك الأراضي؛ وبالتالي وجد فلسطينيو الـ 48 الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية خاصة أسواق المدن القريبة من خط الهدنة الأردنية الإسرائيلية لعام 1949م مكاناً مناسباً لهم للتزود بالاحتياجات والسلع على مختلف أنواعها في ظل انخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع في الأراضي المحتلة عام 1948م.

¹ - كرم، جورج، 1995، مرجع سابق، ص 107-108.

² - دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2009، ملف السكان العرب 2008، القدس، ص 7.

³ - خميسي، راسم، 1991، مرجع سابق، ص 46.

⁴ - ركاز بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 155.

⁵ - سوق المال الفلسطيني، 2010، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الخامس

خصائص حركة فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين وآثارها الاقتصادية

5.1 العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة

5.1.1 مقدمة

5.1.2 المعابر العسكرية الحدودية

5.1.3 الإجراءات الأمنية على المعابر العسكرية

خصائص التفاعل الاقتصادي الناشئ عن حركة فلسطيني الـ 48 في

5.2 مدينة جنين

5.2.1 الخصائص الاجتماعية للزوار من فلسطيني الـ 48

5.2.3 الحالة الاجتماعية

5.2.4 أهداف زيارة فلسطيني 48 لمدينة جنين

5.2.5 التوزيع الجغرافي للزوار من فلسطيني الـ 48

5.2.6 كيفية الوصول

5.2.7 أهم المشكلات التي تواجه فلسطيني الـ 48 داخل المدينة

5.3 الحركة الاقتصادية في المدينة

- 5.3.1 عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين
- 5.3.2 متوسط إنفاق فلسطيني الـ 48 في المدينة
- 5.3.3 أنواع السلع المستهلكة
- 5.3.4 حركة فلسطيني الـ 48 خلال أيام الأسبوع
- 5.3.5 حركة فلسطيني الـ 48 في مدن الضفة الغربية
- 5.4 الآثار الاقتصادية لفلسطيني الـ 48 على مدينة جنين
 - 5.4.1 أهمية حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين
 - 5.4.2 حجم الاعتماد على الزبائن من فلسطيني الـ 48
 - 5.4.3 الآثار الناتجة عن حركة فلسطيني الـ 48 على دخل المنشآت
 - 5.4.4 التغيرات الحاصلة على منشآت العينة
 - 5.4.5 فرص استثمار فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين

الفصل الخامس

خصائص حركة فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين وآثارها الاقتصادية

5.1 العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة

5.1.1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل خصائص العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م والفلسطينيون في الضفة الغربية على وجه العموم، ومدينة جنين على وجه الخصوص. إضافة إلى تتبع الدوافع وراء هذه الزيارات المتنامية نحو مدينة جنين، وتحليل أهمية هذه الظاهرة والآثار الاقتصادية المترتبة عليها. كما وتؤكد الباحثة أن هذه الدراسة تعد من أولى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وركزت عليه من الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية، لما يمثله الواقع الفلسطيني من حالة فريدة، خاصة بعد تقسيم أجزاء الأرض الفلسطينية إلى: الأراضي المحتلة عام 1948م، والأراضي المحتلة عام 1967م، وما نجم عنه من تباينات في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في كلا القسمين.

وتشير الباحثة أيضاً إلى النقص الكبير في المعلومات والبيانات المتعلقة بحركة فلسطيني الـ 48، نحو مدن الضفة الغربية بما فيها مدينة جنين، حيث لم تتل هذه الحركة وكذلك العلاقات من كلا الاتجاهين أي اهتمامٍ بحثيٍّ رسميٍّ من قبل الجهات المختصة، سوى بعض المقالات والتقارير الصحفية المنشورة في المواقع الإلكترونية، ودراسة بحثية واحدة لها صلة بهذا البحث. ولدراسة هذا الموضوع وتحصيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من البيانات والمعلومات، تم الاعتماد على المسح الميداني "المسح بالعينة"، إضافة إلى القيام بالمقابلات الشخصية والملاحظات العلمية. ولإحاطة الموضوع من كافة جوانبه المطلوبة تم تصميم استبانته خاصة بالفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م، وآخر خاصٍّ بمشغلي المنشآت الاقتصادية في المنطقة التجارية في مدينة جنين. ووزعت هذه الاستبانات على عينةٍ طبقيةٍ عشوائية، وتم تحليل نتائج هذا المسح باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وتمتعت الحياة في فلسطين قبل حرب عام 1948م وولادة الدولة العبرية على جزءٍ من الأرض الفلسطينية، بالتجانس الاجتماعي والاقتصادي بين سكانها الأصليين "العرب الفلسطينيين" على كامل الأرض الفلسطينية. وكانت تضم مدناً رئيسية مثل حيفا وعكا ويافا واللد والناصره ونابلس والقدس والخليل. إذ كانت مدينة نابلس تعد مثلاً بمثابة مركزٍ تجاريٍّ وإداريٍّ للبلدات والقرى المحيطة بها، واعتبرت متنفساً للمناطق البعيدة عن الساحل الفلسطيني، بينما شكلت حيفا منطقة جذبٍ للأيدي العاملة من الأرياف، وأحد أهم البوابات التجارية التي تطل على الغرب من خلال البحر المتوسط. وقد كان من نتائج حرب الـ 48 أن فرقت "إسرائيل" بين مدنها واستولت عليها وطردت سكانها، وصادرت الأراضي من أصحابها الأصليين، ورسمت حدوداً جديدةً مع الضفة الغربية باتت تُعرف بـ "خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية لعام 1949م".

وعلى الرغم من إزالة العقبات التي كانت مفروضة على الحركة التجارية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967م، فقد بقيت هذه العلاقات مقيدة بفعل الآثار التي أفرزتها الحرب وعزلتهم عن بعضهم البعض،¹ كما وباتت مرهونة بالتقلبات الأمنية والسياسية في المنطقة. ومن خلال تتبع العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة للعام 1949م، فإننا نجدها تتخذ شكل التبادل التجاري ما بين تجار الضفة الغربية والتجار الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م. إضافة إلى نشاط التسوق الذي يقوم به فلسطينيو الـ 48 في أسواق مدن الضفة، خاصة مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية القريبة من خط الهدنة.

كما أدت "انتفاضة الأقصى" عام 2000م وإقامة جدار الفصل العنصري عام 2002م إلى إعادة فصل وقطع العلاقات التجارية والاجتماعية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة للعام 1949م بشكلٍ كامل. إلى أن عادت وتمحورت حركة فلسطينيي الـ 48 في مدن الضفة الغربية أواخر العام 2008م ضمن رحلات تسوقٍ جماعيةٍ أو رحلات سياحةٍ دينيةٍ بالتحديد نحو مدينة

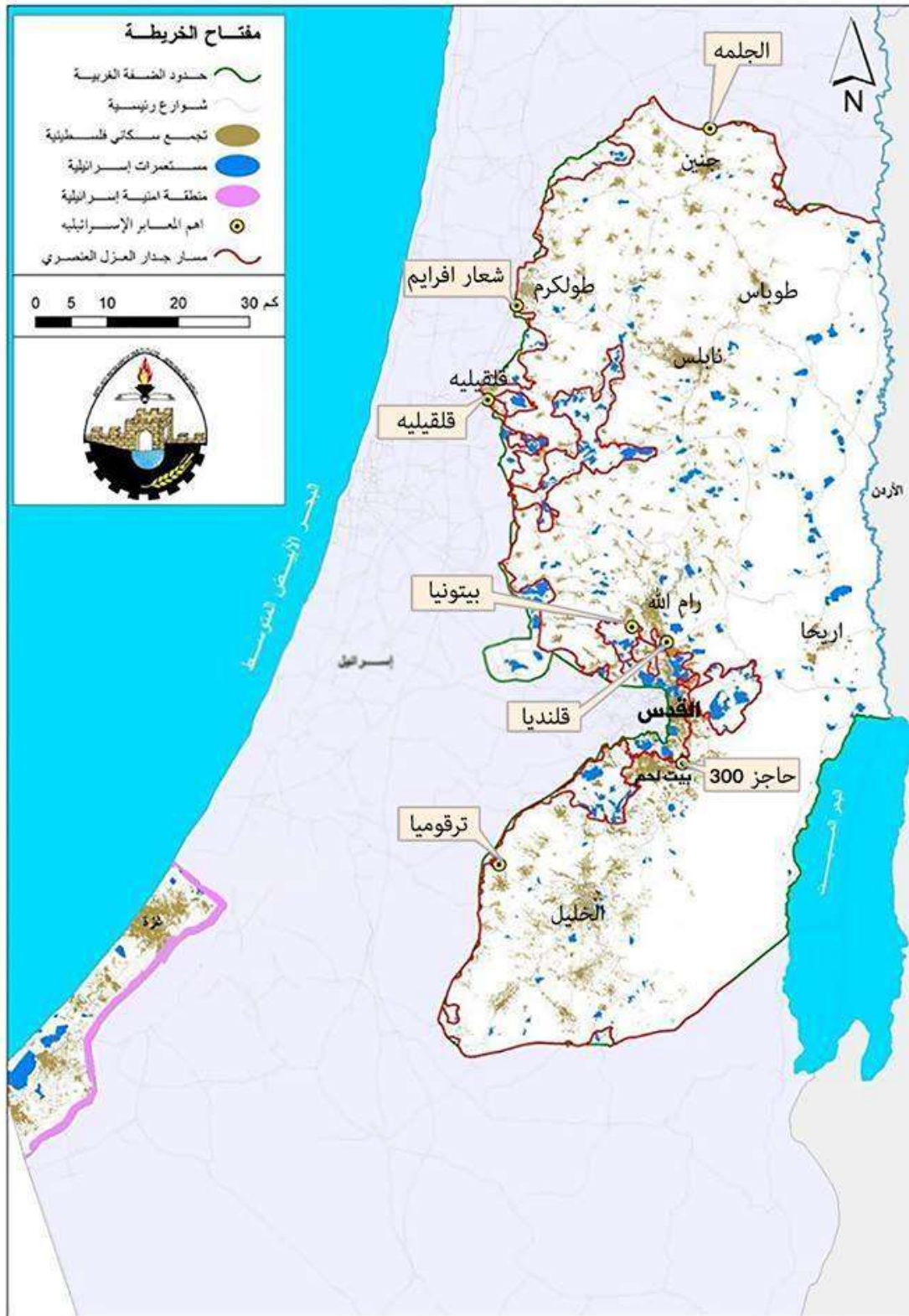
¹ - الخالدي، رجا، وآخرون، 2014، مرجع سابق، ص7.

القدس.¹ حيث تتم هذه الرحلات عبر المرور من خلال حواجز عسكرية تفصل بين مدن الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948م.

5.1.2 المعابر العسكرية الحدودية:

شهدت السنوات التالية لانتفاضة الأقصى عام 2000م ركوداً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية للعام 1949م، وذلك كنتيجة مباشرة لتشديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاتها على تنقل الفلسطينيين خاصة العمال منهم، سواء من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأراضي المحتلة عام 1948م أو تنقل فلسطيني الـ 48 نحو الضفة الغربية. فقد تم خلال هذه الانتفاضة إقامة العديد من المعابر العسكرية الإسرائيلية على طول جدار الفصل العنصري لخدمة المصالح الإسرائيلية، وكذلك تقييد حرية الحركة في كلا الاتجاهين سواء حركة التجارة أو حركة الأفراد، واستخدامها كوسيلة عقابٍ جماعية في حالة التوترات الأمنية. ومن أهم هذه المعابر العسكرية على الحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948م حواجز الجملة، وشعار، أفرام، ومعبر قلقيلية، وبيتونيا، وترقوميا. والخريطة التالية رقم (3) تبين بعض هذه المعابر على طول مسار جدار الفصل العنصري.

¹ - الخالدي، رجا، وآخرون، 2014، مرجع سابق، ص8.



خريطة رقم (3): المعابر العسكرية على طول جدار الفصل العنصري.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية- أريج ، نقلًا عن <http://www.poica.org/details.php?Article=487>.

وقد أقيم في محافظة جنين ثلاثة معابر عسكرية إسرائيلية على طول الحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948م، ويشكل حاجز الجلمة أحد أهم وأكبر هذه الحواجز، يليه حاجز برطعة المقام على أراضي قرية برطعة الشرقية خلف جدار الفصل العنصري، إضافة إلى حاجز سالم. أما حاجز الجلمة فقد أقيم في عام 2000م خلال الانتفاضة الثانية ويقع شمال شرق المحافظة بالقرب من قرية الجلمة، ويعد مدخلاً للعمال والتجار الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام 1948م، والمعبر الوحيد لفلسطيني الـ 48، وأبنائهم الملتحقين بالجامعات الفلسطينية وخاصة الجامعة العربية الأمريكية في جنين.¹

وخلال عام 2008م تم السماح لفلسطيني الـ 48 بالحركة والتسوق في مدينة جنين عبر هذا الحاجز، من خلال اتفاقية تمت بين اللجنة الرباعية والسلطة الوطنية الفلسطينية والولايات المتحدة و"إسرائيل". يتضمن حرية حركة فلسطيني الـ 48 إلى مدن شمال الضفة الغربية بما فيها مدن جنين وطولكرم وقلقيلية، تحت حجة تحسين الوضع الاقتصادي في هذه المدن، وبالتزامن مع الخطة الأمنية التي نفذتها السلطة الفلسطينية فيها آنذاك.²

تم في بادئ الأمر دخول قرابة 300 شخص سيرا على الأقدام عبر حاجز الجلمة باتجاه مدينة جنين، ومنعت المركبات الشخصية والعمومية من الدخول للمدينة. بينما سُمح للمركبات بعبور الحواجز العسكرية في مدن طولكرم وقلقيلية. وكان يتم هذا الأمر خلال أيام السبت والاحد فقط من كل أسبوع، إضافة إلى مواسم الأعياد.³ إلى أن تم الاتفاق على دخول المركبات والباصات في الفترات اللاحقة. وفي عام 2012م تم السماح بدخول الزوار من الأراضي المحتلة عام 1948م طيلة أيام الأسبوع.

¹ - مقالة في موقع الحدث، <http://www.alhadath.ps/article>، تاريخ الزيارة 2016/6/23 ، 12 pm

² - مقالة في جريدة الشرق الأوسط، <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=497899>، تاريخ الزيارة 2016/6/23 ، 12 pm

³ - مقالة في جريدة الشرق الأوسط، archive.aawsat.com، مرجع سابق.

5.1.3 الإجراءات الأمنية على المعابر العسكرية:

تعيق الإجراءات الأمنية المشددة على الحواجز حركة الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م، وتتمثل هذه الإجراءات بقيام جنود الاحتلال بالتفتيش الشخصي، واستخدام الكلاب في تفتيش السيارات والعبث بمحتوياتها، إضافة إلى ساعات الانتظار الطويلة، والممرات الضيقة التي يمر بها هؤلاء الزوار من خلال الحواجز. وتهدف هذه الإجراءات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل دائم إلى تضيق الخناق على الفلسطينيين مهما اختلفت هويتهم الشخصية. إضافة إلى منع التواصل الاجتماعي فيما بينهم؛ فالعديد من العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م تجمعهم علاقات نسب وقرابة مع العائلات في مدن الضفة الغربية، وعلى وجه التحديد المدن القريبة مثل جنين وطولكرم وقلقيلية.

على صعيد آخر فإن إغلاق حاجز الجملة يتسبب بخسائر مادية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والحركة التجارية في مدينة جنين، إذ يعتبر هذا الحاجز شريان الحياة الاقتصادية بالنسبة للمدينة. حيث قُدرت الخسارة المالية خلال أسبوع واحد من إغلاق الحاجز بـ 19 مليون شيكلاً¹ فجميع القطاعات الاقتصادية في المدينة تعتمد على الزوار من فلسطيني الـ 48، خاصة القطاع التجاري الذي يضم أنشطة بيع الجملة والمفرق وإصلاح المركبات والقطاع الحرفي والمهني تحديداً عيادات طب الأسنان.

5.2 خصائص التفاعل الاقتصادي الناشئ عن حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين

تعتبر مدينة جنين أولى مدن الضفة الغربية التي شهدت أواخر العام 2008م عودة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الفلسطينية؛ إذ أصبحت أسواق المدينة بشكل عام تعتمد اعتماداً كبيراً على هؤلاء الزوار. فالقدرة الشرائية لسكان المحافظة بشكل عام منخفضة مقارنة مع القدرة الشرائية لفلسطيني الـ 48، مما شكل داعماً رئيسياً لإقتصاد المدينة. ولتوضيح صورة حركة فلسطيني الـ

¹ - مقابلة أجراها موقع "عرب 48" لرئيس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مدينة جنين "هشام مساد" <http://www.arab48.com/search?searchText=%20%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AF>. تاريخ الزيارة 2016/12/23 ، 12 pm.

48 في مدينة جنين سنتتبع الخصائص الاجتماعية لهؤلاء الزوار، بالإضافة إلى تتبع أهم عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين، والدوافع التي تقف وراء زيارة فلسطينيي الـ 48 للمدينة، وغيرها من العوامل.

5.2.1 الخصائص الاجتماعية للزوار من فلسطينيي الـ 48:

تشمل هذه الخصائص على التركيب العمري والنوعي والحالة الاجتماعية لأفراد العينة البالغ حجمها (400) فرداً من فلسطينيي الـ 48. بحيث تساهم هذه المعلومات في توضيح الصورة العامة للأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين الزائرين لمدينة جنين، والتي تعتبر أحد العوامل التي تؤثر على حركتهم باتجاه المدينة.

5.2.2 التركيب العمري والنوعي:

يتوافد الزوار إلى مدينة جنين من الأراضي المحتلة عام 1948م ذكوراً وإناثاً من مختلف الأعمار. فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أن نسبة الإناث شكلت ما نسبته 50.5% من مجمل الزائرين للمدينة مقابل 49.5% للذكور، وتوزعت هذه النسب على معظم الفئات العمرية من كلا الجنسين. والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للذكور والإناث حسب الفئات العمرية.

جدول رقم (21): التوزيع النسبي لفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م زوار مدينة جنين حسب الجنس والعمر.

المجموع		الجنس				الفئات العمرية
		إناث		ذكور		
النسبة	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
3	12	1.8	7	1.3	5	اقل من 19
13.7	55	9	36	4.8	19	20-29
9.3	37	5.3	21	4	16	30-39
46	184	23	92	23	92	40-49
28	112	11.5	46	16.5	66	50 فأكثر
%100	400	%50.5	202	%49.5	198	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول رقم (21) بأن هناك تنوعاً واضحاً من كلا الجنسين؛ إلا أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور بفارقٍ بسيطٍ جداً حوالي (1%)، والتي تُعَلَّل بطبيعة النساء وميولهن للقيام بالتسوق، والتزود بما تحتاجه الأسرة. كما نجد أن النسبة الأعلى من الفئات العمرية الزائرة للمدينة من كلا الجنسين تتركز بين 40-49 سنة، إذ أن هذه الفئة تضم المتزوجين الذين عادةً ما يقومون بالتسوق لتلبية حاجات أسرهم. كما لاحظت الباحثة أن معظم الأسر تأتي بكامل أفرادها إلى المدينة، بهدف قضاء أكثر من حاجةٍ في نفس الوقت؛ كالتسوق والتنزه معاً أو التسوق والعلاج وزيارة الأقارب معاً.

كما نجد أن أدنى فئةٍ عمريةٍ كانت للأفراد الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة من كلا الجنسين، بنسبةٍ لا تتجاوز 1.3% للذكور و1.8% للإناث. حيث يمكن القول أن هذه الفئة تضم الأفراد القادمين بصحبة ذويهم أو الأفراد المشتركين بمجموعاتٍ سياحية. إضافة إلى الطلبة من "الجامعة العربية الأمريكية" الذين يحصلون على احتياجاتهم المعيشية من أسواق المدينة بسبب قربها الجغرافي.

5.2.3 الحالة الاجتماعية:

ركزت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية على سؤال الأفراد المتزوجين وأرباب الأسر، بهدف أخذ صورةٍ أوضح عن خصائص فلسطينيي الـ 48 المختلفة، وطبيعة نشاطهم في المدينة. فكانت غالبية أفراد العينة من المتزوجين، حيث توزعت ما بين 42.5% للذكور و39.3% للإناث.

جدول رقم (22): التوزيع النسبي لزوار مدينة جنين من فلسطيني الـ 48 حسب الحالة الاجتماعية والجنس.

المجموع		الجنس				الحالة الاجتماعية
		اناث		ذكور		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
%15.2	61	9.3	37	6	24	أعزب
%81.7	327	39.3	157	42.5	170	متزوج
%0.8	3	0.3	1	0.5	2	مطلق
%2.3	9	1.8	7	0.5	2	أرمل
%100	400	%50.5	202	%49.5	198	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يرجع ارتفاع نسبة الأفراد المتزوجين ممن زاروا مدينة جنين من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى الحاجة لإعالة أسرهم بكافة الاحتياجات والخدمات المتوفرة في المدينة، والتي تكون تكلفتها أقل مما هي عليه في مناطق إقامتهم. كما وجد من خلال الدراسة الميدانية أن 63.3% من أفراد العينة يُعتبرون أرباباً لأسرهم والمكلفون بتوفير جميع احتياجاتها ومتطلباتها. أما نسبة الأفراد غير المتزوجين فقد بلغت 15.2% من مجمل أفراد العينة، كما تمت الإشارة سابقاً بأنهم يقومون بزيارة المدينة لأهدافٍ ترفيهيةٍ من خلال رحلاتٍ سياحية، أو كطلابٍ في الجامعة العربية الأمريكية.

5.2.4 أهداف زيارة فلسطيني 48 لمدينة جنين:

تعددت الأهداف التي تدفع فلسطيني الـ 48 لزيارة مدينة جنين، فمنها ما هو للتسوق أو الترفيه أو العلاج، أو لأهدافٍ أخرى.

جدول رقم (23): الأهداف الأساسية من زيارة فلسطينيي الـ 48 لمدينة جنين.

النسبة %	العدد	الهدف الأساسي
52.3	209	التسوق
22.0	88	الحصول على خدماتٍ علاجية
14.4	58	السياحة والتنزه
7.0	28	الحصول على خدماتٍ تعليمية
4.3	17	تصليح السيارات
%100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

كما يظهر في الجدول رقم (23) فإن الدافع الأساسي من حركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م نحو مدينة جنين هو التسوق. حيث بلغت نسبة الأفراد الذين كان هدفهم الأساسي التسوق حوالي 52.3% من مجمل أفراد العينة؛ فإن انخفاض الأسعار في أسواق المدينة عما هي عليه في الأراضي المحتلة عام 1948م. "تابع الملحق رقم (1)". بالإضافة إلى قربها من المدن العربية في الأراضي المحتلة عام 1948م.

وتتوفر في مدينة جنين العديد من الأسواق منها السوق الشعبي وسوق الحلال وسوق الجملة وسوق السيياط وسوق شارع أبو بكر وسوق الحسبة وشارع الناصرة وغيرها، التي تزود زورها بجميع الاحتياجات والسلع. إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن 90.5% من فلسطينيي الـ 48 يفضلون التسوق في أسواق وسط المدينة؛ لتنوع المحال والأنشطة التجارية الموجودة فيها وقربها من مواقف السيارات الخاصة بهم. ويميل 8.2% منهم للتسوق في شارع الناصرة؛ لتوفر الكثير من المحال التجارية الجديدة على طول هذا الشارع المؤدي إلى حاجز الجملة؛ بحيث يفضل بعض الأفراد التزود بحاجياتهم خلال طريق العودة من المدينة بعيداً عن ازدحام السيارات والمتسوقين وسط المدينة. في حين لا يتعدى الأفراد الذين يتسوقون في شارع حيفا من فلسطينيي الـ 48 سوى

1.3% من مجمل أفراد العينة؛ نظراً لكون هذا الشارع بعيداً عن وسط المدينة وعن الطريق المؤدي لحاجز الجلمة، وعليه فإنه لا يشهد حركة مرورٍ كبيرةٍ من قبل فلسطينيي الـ 48، ويقتصر الأفراد المتسوقين فيه على السكان المحليين.

ويوضح الجدول رقم (23) أيضاً أن 22% من فلسطينيي الـ 48 يتوافدون إلى المدينة بهدف الحصول على خدماتٍ علاجيةٍ؛ وخاصةً في مجال طب الأسنان؛ حيث أن انخفاض "الكشفية" عن مثيلتها في الأراضي المحتلة اعتبر العامل الأساسي وراء إقبالهم على عيادات المدينة. إذ تقدر كشفية العلاج في عيادة المدينة بـ 50 شيكلاً، بينما وصلت قيمتها في الأراضي المحتلة عام 1948م إلى 200 شيكلاً.¹ علماً أنها تقدم نفس العلاج وبنفس الجودة. كما أن التأمين الصحي الخاص بالفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1948م لا يشمل علاج الأسنان، مما يضطرهم للعلاج في عيادات المدينة.

وقد تبين أيضاً من الجدول السابق (23) أن 14.4% من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م يقومون بالتنزه والسياحة في المدينة، إذ أن البعض يقوم بالتسوق ومن ثم يتجه للتنزه والسياحة في المدينة أو في المنتزهات المحيطة بها، كقرية حداد السياحية. والجدول التالي رقم (24) يشير إلى أن 63.2% من فلسطينيي الـ 48 قاموا بزيارة قرية حداد السياحية خلال توجههم للمدينة.

جدول رقم (24): المكان المفضل للتنزه في جنين بالنسبة لفلسطينيي الـ 48.

مكان التنزه ←	قرية حداد السياحية	منتزه موال	عروس الشمال	روابي	الوادي الأخضر	البستان	الربيع	لم يرقم بالتنزه	المجموع
العدد	253	28	3	2	6	43	10	55	400
النسبة %	63.2	7.0	0.8	0.5	1.5	10.8	2.5	13.8	100%

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

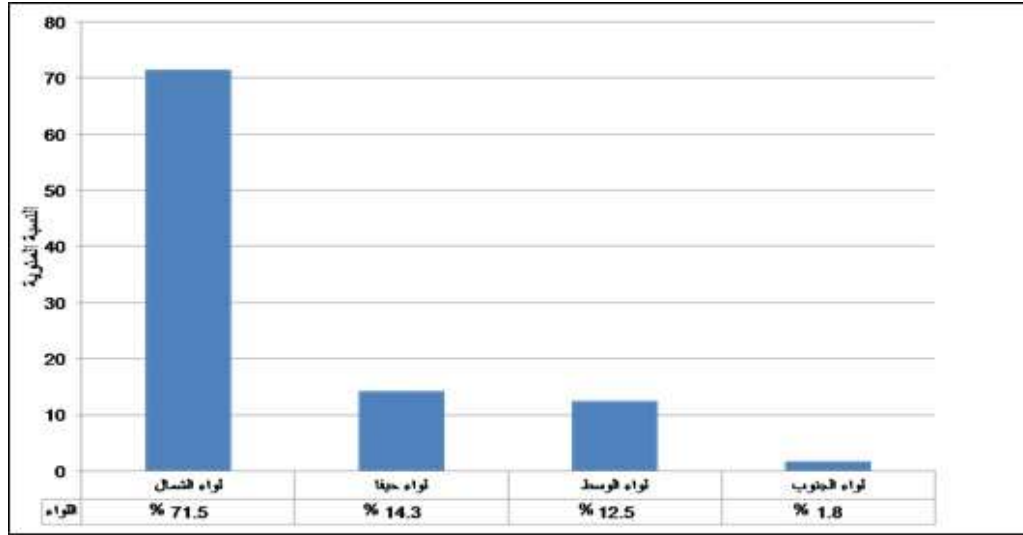
¹ - مقابلة مع طبيب الأسنان " أحمد خليل " بتاريخ 2016/3/23.

تعد قرية حداد السياحية أحد أكبر المواقع السياحية في جنين والتي توفر لزائريها كافة الخدمات السياحية والترفيهية، كما وتضم فنادق سياحية ومطاعم ومدينة ألعاب ومساح. وتعتبر الأسعار المقدمة فيها أقل بثلاث مرات عما هي عليه في الأراضي المحتلة عام 1948م. فمن خلال مقابلة أحد زوار المدينة المقيم في بلدة أم الفحم عن أسعار وجبات الطعام المقدمة للفرد الواحد في قرية حداد السياحية وجد أنها تبلغ حوالي 30 شيكلاً، بينما وصل متوسط الأسعار لنفس الوجبة إلى حوالي 100 شيكلاً للفرد الواحد في أحد منتزهات مدينة الناصرة. كما وتختلف هذه الأسعار ما بين منتزه سياحي وآخر، كل حسب جودة ونوعية الخدمات المقدمة فيها. ويوجد في مدينة جنين وضواحيها العديد من المنتزهات السياحية التي تستقطب الزوار من كافة أنحاء محافظة جنين بشكل عام، والزوار من فلسطيني الـ 48 بشكل خاص.

كما يتضح من الجدول رقم (24) بأن باقي المنتزهات لا تلاقي إقبالاً واسعاً عند فلسطيني الـ 48، مثل منتزه روابي وعروس الشمال والوادي الأخضر؛ إذ يمكن القول أن الخدمات المقدمة في هذه المنتزهات متواضعة، فلا ترقى إلى جودة الخدمات السياحية والترفيهية المقدمة في قرية حداد السياحية. إضافة إلى افتقارها لكثير من المرافق الترفيهية الهامة كتوفر مساح وملاهي كبيرة، حيث تقتصر على بعض الألعاب الصغيرة والمطاعم.

5.2.5 التوزيع الجغرافي للزوار من فلسطيني الـ 48

يختلف التوزيع الجغرافي للزوار الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م نحو مدينة جنين ما بين لواء وآخر. وبحسب الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة على عينة مؤلفة من 400 شخص، وجد أن لواء الشمال حاز على النصيب الأكبر من نسبة الزائرين للمدينة. وتعد مدينة الناصرة مركز هذا اللواء، بالإضافة إلى بلدات الجليل ومرج بن عامر وعكا وصفد وطبريا وغيرها من البلدات والمدن ذات الغالبية الفلسطينية. والشكل رقم (8) يبين التوزيع الجغرافي للفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م نحو مدينة جنين.



الشكل رقم (6): التوزيع الجغرافي للزوار الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يلاحظ من الشكل رقم (6) أن لواء الشمال ضم أكثر من 71% من مجمل الزائرين للمدينة من فلسطيني الـ 48؛ إذ يعتبر من أكبر الألوية التي تضم سكاناً فلسطينيين، فكما تمت الإشارة سابقاً بأنه يضم 42% من مجمل السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، إضافة إلى كونه الأقرب مكانياً من باقي ألوية الأراضي المحتلة على مدينة جنين. وعلى العكس من لواء الجنوب الأبعد جغرافياً عن مدينة جنين، نرى أن الفلسطينيين القادمين من هذا اللواء قد شكلوا أقل نسبة من الزوار بحوالي 1.8% من مجمل أفراد العينة. ومن هنا نستنتج أن للقرب الجغرافي أو قرب المسافات بين مكان السكن في الأراضي المحتلة عام 1948م ومدينة جنين، يساهم بشكل كبير جداً في ظهور العلاقات التجارية وازدياد نشاط التسوق في المدينة. إضافة إلى أن الكثير من العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م، تربطها علاقات نسبٍ وقرابةٍ بالعائلات في مدينة جنين وقراها، مما شجع بشكلٍ أو بآخر على استمرار هذه العلاقات. كذلك فقد ساهم القرب الجغرافي على تكرار الزيارات للمدينة لأكثر من مرة في الشهر والأسبوع. والجدول التالي يوضح لنا معدلات الزيارة حسب منطقة السكن.

جدول رقم (25): معدلات زيارة فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين حسب اللواء.

معدل مرات الزيارة	لواء الشمال		لواء حيفا		لواء الوسط		لواء الجنوب		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مرة على الأقل بالشهر	89	22.3	13	3.3	18	4.5	3	0.8	123	30.8
مرتان شهرياً	64	16	18	4.5	8	2	2	0.5	92	23
مرة كل أسبوع	88	22	13	3.3	10	2.5	-	-	111	27.7
نادرًا	45	11.3	13	3.3	14	3.5	2	0.5	74	18.5
المجموع	286	71.5%	57	14.2%	50	12.5%	7	1.8%	400	100%

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول رقم (25) أن أعلى معدل لزيارة فلسطيني الـ 48 لمدينة جنين كانت بحدود مرة على الأقل شهرياً بنسبة 30.8%، حيث باتت بوابات حاجز الجملة مفتوحة أمام حركة الفلسطينيين طيلة أيام الأسبوع تقريباً ولساعات طويلة، مما شجع فلسطيني الـ 48 على زيارة مدينة جنين في معظم أيام الشهر. إضافة إلى أن توفر جميع الاحتياجات في أسواق المدينة وبأسعار منخفضة دفع هؤلاء الفلسطينيين إلى زيارتها والتزود بما يحتاجون منها باستمرار. من جهة أخرى نجد أن أعلى معدل للزيارات التي قام بها فلسطينيو الـ 48 نحو مدينة جنين من لواء الجنوب محدودة جداً؛ فكما تم ذكره سابقاً فإن لعامل البعد الجغرافي عن المدينة تأثيراً كبيراً في تحديد معدلات الزيارة؛ نتيجة طول الوقت المستغرق في الوصول للمدينة، والصعوبات التي تواجه المسافرين خلال الرحلة كإجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز.

ولغاية اختبار صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($a=0.05$) بين معدلات زيارة فلسطيني الـ 48 للمدينة ومتغير مكان الإقامة"، تم تطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول رقم (26) أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تقول بأنه: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($a=0.05$) بين معدلات زيارة فلسطيني الـ 48 لمدينة جنين ومتغير مكان الإقامة"، الأمر الذي يعني بأنه لا يوجد تأثير لمكان الإقامة

بمعدلات زيارة فلسطيني الـ 48 للمدينة نتيجة فتح الحاجز طيلة أيام الأسبوع وإتاحة المجال لكافة الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1948م من زيارة المدينة ومن ضمنهم سكان لواء الجنوب والوسط على الرغم من طول المسافة بين هذين اللوائين ومدينة جنين.

جدول رقم (26): اختبار مربع كاي للعلاقة بين عدد مرات الزيارة ومكان السكن.

14.039 ^a	قيمة الاختبار
9	درجات الحرية
0.121	مستوى المعنوية

المصدر: المسح الميداني 2016.

كما يمكن القول أن للمستوى المعيشي أثرٌ آخرٌ في تحديد معدلات زيارة المدينة وقيمة المشتريات (الإنفاق). ففي مقابلة أجرتها الباحثة مع "مصطفى غانم" أحد تجار المدينة، أفاد بأن معظم المتسوقين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م من لواء الشمال، هم من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض نوعاً ما، مقارنةً مع أقرانهم سكان لواء حيفا الذين يتمتعون بمستوياتٍ معيشيةٍ أعلى، حيث لاحظ هذا التاجر فرقاً في القدرة الشرائية وعدد مرات زيارتهم للمدينة قبل العام 2000م (قبل انتفاضة الأقصى) وما بعد العام 2008م؛ إذ يميل سكان لواء الشمال للتسوق والحصول على الخدمات المختلفة المتوفرة في المدينة نتيجة انخفاض أسعارها التي تتناسب ومستواهم المعيشي المنخفض، فالحصول على السلع والخدمات من الأراضي المحتلة عام 1948م يعتبر مكلفاً جداً بالنسبة لهم، على العكس من سكان لواء حيفا، فإن مستواهم المعيشي المرتفع يؤمن لهم كافة احتياجاتهم تقريباً من الأسواق الموجودة في بلدات ومدن هذا اللواء. فتأتي زيارتهم للمدينة على سبيل التنزه والترفيه غالباً، أو للتسوق في جوٍّ فلسطينيٍّ خالص؛ كونهم يعتبرون المدينة جزءاً من وطنهم وأرضهم.

من جهةٍ أخرى فإن الزيارات تتكرر نحو مدينة جنين في حال كون الشخص الزائر من فلسطيني الـ 48 رباً لأسرته، نظراً لمسؤولياته المتمثلة في تأمين احتياجات الأسرة من السلع والخدمات المختلفة، والتي توفرها له مدينة جنين. والجدول التالي يبين هذه العلاقة.

الجدول رقم (27): معدلات الزيارة حسب كون الشخص رب الأسرة.

المجموع		كون الشخص رب أسرته				معدل زيارات فلسطيني الـ 48 لمدينة جنين
		لا		نعم		
نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	
30.8%	123	13.5	54	17.3	68	مرة على الأقل شهرياً
23%	92	6.5	26	16.5	66	مرتان شهرياً
27.8%	111	12.0	48	15.8	63	مرة كل أسبوع
18.5%	74	4.8	19	13.8	55	نادراً
100%	400	36.8%	147	63.3%	253	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يلاحظ من الجدول رقم (27) أن أعلى نسبة من أفراد العينة أرباب الأسر الذين يقومون بزيارة المدينة، تتمثل بمعدل مرة على الأقل شهرياً، ومرتان شهرياً، ما نسبته 17.3% و 16.5% على التوالي؛ حيث يتم توفير احتياجات الأسرة من أسواق المدينة، أو الحصول على خدمات عديدة بشكل شهري بأسعار منخفضة. وهو ما يسعى إليه رب الأسرة عند تأمين احتياجات أسرته، خاصة إذا كان متوسط حجم الأسرة كبيراً، فالعامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لنشاط فلسطيني ال 48 في مدينة جنين، الأمر الذي يشجعهم على استمرار وتكرار زياراتهم للمدينة.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين معدلات زيارة فلسطيني ال 48 للمدينة ومتغير مسؤولية الفرد عن أسرته (رب الأسرة)؛ تم تطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما بينها الجدول رقم (35) أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين معدلات زيارة فلسطيني ال 48 للمدينة ومتغير مسؤولية الفرد عن أسرته (رب الأسرة)"، أي أن معدلات الزيارة تتأثر في حال كون الفرد رب أسرة.

جدول رقم (28): إختبار مربع كاي للعلاقة بين عدد مرات الزيارة وكون الفرد رب أسرته.

11.477 ^a	قيمة الاختبار
3	درجات الحرية
0.009	مستوى المعنوية

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

5.2.6 كيفية الوصول:

يتم عبور الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م نحو مدن الضفة الغربية من خلال حواجز عسكرية على طول جدار الفصل العنصري، ويعتبر حاجز الجلمة العسكري من أهم هذه الحواجز، فقد وجد أن 86% من فلسطينيي الـ 48 قدموا من خلاله، إلا أنهم يواجهون عبر هذا الحاجز عدة مشاكل كالأزمات المرورية وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي كالتفتيش الدقيق؛ لغاية عرقلة حركة المرور وسير المركبات المتجهة نحو مدينة جنين بشكل متعمد. أما باقي أفراد العينة فإنهم يمرون من خلال حاجز برطعة بما نسبته 12.5%، بالإضافة إلى 1.5% يمرون من خلال حاجز سالم، ويرجع انخفاض نسبة من يستخدمون هذه الحواجز إلى بُعدها عن مدينة جنين.

ومن خلال الدراسة الميدانية أيضاً اتضح أن 91.5% من مجمل أفراد العينة، استغرق زمن وصولهم من مكان سكنهم وحتى المدينة أقل من ساعتين (ساعة أو نصف ساعة كحد أقصى)، مما يدل على قرب المسافة بين مدينة جنين ومدن الأراضي المحتلة عام 1948م خاصة لواء الشمال. إلا أن 8.5% من فلسطينيي الـ 48 استغرقت رحلتهم من مكان سكنهم إلى جنين من 3-5 ساعات؛ بسبب سفرهم من مدن وبلدات بعيدة عن المدينة إلى حد ما مثل اللد والرملة، إضافة إلى أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز العسكرية وما تسببه من أزمة مرورية كبيرة على طول الطريق تؤدي إلى زيادة الوقت المستغرق في الوصول إلى المدينة.

وأفاد حوالي 76.8% من فلسطينيي الـ 48 بأنهم استقلوا سياراتهم الخاصة لنقلهم إلى مدينة جنين، مقابل 13.2% استقلوا مركبة أو حافلة عمومية، حيث يتم السماح للمركبات الخاصة بالعبور خلال الحواجز العسكرية. بحيث تكون غالباً على شكل زيارات عائلية، إضافة إلى تنظيم

رحلاتٍ جماعيةٍ تحديداً في يوم السبت. ومن خلال ملاحظة الباحثة في المدينة اتضح أنه تم تخصيص العديد من الأماكن العامة والفارغة في وسط وأطراف المركز التجاري للمدينة كمواقف للسيارات والمركبات بجميع أنواعها لخدمة فلسطينيي الـ 48.

5.2.7 أهم المشكلات التي تواجه فلسطينيي الـ 48 داخل المدينة:

واجه العديد من الزوار الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م العديد من المشاكل والصعوبات أثناء تجوالهم في أسواق مدينة جنين مثل: الازدحام المروري واكتظاظ الشوارع واختلاف الأسعار من محلٍ تجاريٍّ إلى آخر لنفس السلعة، إضافة إلى نقص المرافق الصحية ومواقف السيارات. مما يؤثر سلباً على حركة هؤلاء الزوار في المدينة، والذي من شأنه أن يسبب عامل طردٍ من مدينة جنين لتتحول حركتهم نحو مدن الضفة الغربية الأخرى. والجدول التالي يبين أهم هذه المشكلات.

جدول رقم (29): المشكلات الأساسية التي تواجه فلسطينيي الـ 48 في أسواق المدينة.

العدد	النسبة %	المشكلات الأساسية
296	74	الازدحام المروري
63	15.8	اختلاف الأسعار لنفس السلعة
24	5.9	نقص مواقف السيارات
17	4.3	نقص المرافق الصحية
400	100%	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يتبين من الجدول رقم (29) أن مشكلة الازدحام المروري واكتظاظ الشوارع بالمتسوقين والسيارات و"البسطات" تواجه 74% من مجمل المتسوقين من فلسطينيي الـ 48 في مدينة جنين، حيث نلاحظ فعلياً هذا الأمر عند النزول إلى أسواق المدينة، إضافة إلى العشوائية في توزيع المحال التجارية واكتظاظها جنباً إلى جنب، والازدحام الناتج عن "البسطات" أو "عربات نقل البضائع" التي تعمل على تضيق المساحة المخصصة للمارة والمتسوقين. كما أن المركبات الخاصة بفلسطينيي الـ 48 تسبب جزءاً من هذه الأزمة، من خلال اصطافاف المركبات في غير

الاماكن المخصصة لذلك. الأمر الذي يعيق الحركة التجارية في أسواق المدينة خاصة في أيام السبت من كل أسبوع، مما يستوجب على البلدية والجهات الأمنية المسؤولية لتنظيم حركة المرور وأماكن وقوف "البسطات" وتنظيم توزيع المحال التجارية حتى تقسح المجال أمام المتسوقين وحركة السيارات بشكلٍ سهل.

كذلك يعاني حوالي 15.8% من أفراد العينة من مشكلة اختلاف الأسعار لنفس السلعة من محلّ تجاريّ لآخر؛ إذ يحاول بعض التجار استغلال هؤلاء المتسوقين ورفع أسعار السلع عند ملاحظتهم أن الزبون من الأراضي المحتلة عام 1948م؛ نظراً لقدرتهم الشرائية العالية مقارنة بالمتسوقين المحليين، إلا أن 98% من أصحاب المنشآت الاقتصادية في المدينة نفوا قيامهم برفع أسعار السلع والخدمات عند معرفتهم بأن المتسوق أو الزبون من فلسطيني الـ 48، مقابل 2% فقط من مجمل أصحاب هذه المنشآت أفادوا بأنهم قاموا برفع الأسعار. وهذا الأمر يتعارض مع ما ذكر سابقاً بأن 15.8% من فلسطيني الـ 48 يعانون من مشكلة اختلاف السعر لنفس السلعة من محلّ تجاريّ وآخر. وتشير الباحثة هنا إلى أن البيانات أو المعلومات - التي تتعلق بالأموال أو حركة البيع والشراء داخل المنشأة - التي يكون مصدرها التاجر نفسه تكون أقل مصداقية من التي يكون مصدرها الزبون نفسه.

5.3 الحركة الاقتصادية في المدينة:

5.3.1 عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين:

شهدت أسواق مدينة جنين تغيراً كبيراً في الحركة التجارية عما كانت عليه قبل السماح بدخول الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى المدينة أواخر العام 2008م، إذ أن القدرة الشرائية للمواطنين المحليين تعد أقل من القدرة الشرائية لفلسطيني الـ 48، فالمستويات المعيشية المرتفعة لهؤلاء تزيد من إمكانية إقبالهم على شراء كميات أكبر من المنتجات والسلع عالية الجودة. وعلى الرغم من أن العامل الاقتصادي يشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الإقبال المتنامي من فلسطيني الـ 48 نحو مدينة جنين - نظراً للتكلفة المرتفعة التي تتصف بها أسعار المنتجات والسلع في الأراضي المحتلة عام 1948م - فإن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تشجعهم

على زيارة المدينة؛ كالعامل الجغرافي المتمثل بالقرب من مدن العربية في الداخل المحتل، وتوفر جميع السلع والخدمات في أسواق المدينة. والجدول التالي يوضح عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين على وجه التحديد.

جدول رقم (30): عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة جنين.

أهم العوامل	العدد	النسبة %
انخفاض الأسعار	184	46
القرب المكاني	111	27.7
توفر جميع السلع والخدمات	66	16.5
المعاملة الجيدة من قبل السكان	39	9.8
المجموع	400	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول رقم (30) إلى أن 46% من أفراد العينة اختاروا مدينة جنين بسبب انخفاض أسعارها، وهو ما يؤكد على الفروقات في الأسعار بين مدن الضفة الغربية من ناحية وبين مدينة جنين ومدن الأراضي المحتلة عام 1948م من ناحية أخرى. كذلك يعتبر عامل القرب المكاني من مدينة جنين من أحد الأسباب التي ساهمت باختيار 27.7% من فلسطينيي الـ 48 لمدينة جنين دون غيرها من مدن الضفة الغربية، إذ أن 71.5% ممن زوار المدينة قدموا من لواء الشمال وخاصة البلدات القريبة من حدود محافظة جنين، كالمجدل وأم الفحم والعفولة والناصرة وغيرها. في المقابل فقد كان عامل المعاملة الجيدة من قبل سكان المدينة أقل تأثيراً من عوامل الجذب الأخرى، فظاهرة "رفع الأسعار" منتشرة بين بعض التجار وأصحاب المنشآت الاقتصادية. وعلى الرغم من اعتياد السكان والتجار في مدينة جنين على هؤلاء الزوار من الأراضي المحتلة عام 1948م منذ سنوات طويلة، ووجود علاقات تجارية واجتماعية جيدة فيما بينهم، وتقارب نمط الحياة والعادات والتقاليد ما بين هذين المجتمعين، إلا أن هناك بعض السلوكيات السلبية الصادرة من بعض المارة تجاه المتسوقين من فلسطينيي الـ 48، يؤدي إلى تراجع أثر "المعاملة الجيدة من قبل السكان المحليين" في تشجيع المزيد من فلسطينيي الـ 48 على زيارة مدينة جنين.

5.3.2 متوسط إنفاق فلسطيني الـ 48 في المدينة:

يتفاوت إنفاق فلسطيني الـ 48 في أسواق مدينة جنين ما بين فردٍ وآخر وأسرةٍ وأخرى، ويتأثر متوسط الإنفاق بالحالة الاجتماعية للفرد، والغرض من التسوق، ومستويات الدخل الشهري. فيزداد متوسط إنفاق الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م في المدينة في حال كون الشخص متزوجاً وربما لأسرته، حيث يتم التسوق بكمياتٍ كبيرةٍ ومتنوعةٍ لتلبي كافة احتياجات الأسرة خلال زيارةٍ واحدة. كذلك يتأثر متوسط الإنفاق في حالة اصطحاب مجموعةٍ من أفراد العائلة إلى المدينة؛ إذ تزداد الرغبة في شراء المزيد من السلع والمنتجات وبالتالي يرتفع متوسط الإنفاق. ويكون العكس من ذلك في حال كون الشخص الزائر للمدينة أعزباً وقادماً بشكلٍ منفرد؛ فيكون هدفه من الزيارة إما للتنزه أو التسوق وسد حاجاته الشخصية فقط. والجدول التالي يبين متوسط إنفاق فلسطيني الـ 48 عند كل زيارةٍ يقومون بها إلى مدينة جنين.

جدول رقم (31): متوسط إنفاق فلسطيني الـ 48 في كل زيارة.

الغرض من التسوق				النسبة المئوية	العدد	متوسط الإنفاق (شيكلم)
غرض شأصص		غرض أأار				
نسبة	عدد	نسبة	عدد			
-	-	1.3	5	%1.3	5	أقل من 100 ش
1.2	5	31	124	%32.3	129	100-500 ش
2.2	9	17.8	72	%20.3	81	500-1000 ش
4.3	17	20.8	83	%25.0	100	1000-1500 ش
1	4	4.8	19	%5.8	23	1500-2000 ش
1.8	7	8.8	35	%10.5	42	2000-2500 ش
2	8	3	12	%5.0	20	أكثر من 2500 ش
%12.5	50	%87.5	350	%100	400	المأموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

من خلال الجدول رقم (31) نجد أن 77.6% من فلسطيني الـ 48 بلغ متوسط إنفاقهم في كل زيارةٍ ما بين 100-1500 شيكلٍ لكل زيارة، وهو ما يعكس القدرة الشرائية العالية التي يتمتع بها فلسطينيو الـ 48. كذلك يتأثر متوسط الإنفاق بالغرض من التسوق سواء كان لهدفٍ شخصيٍّ أم لهدفٍ تجاري. فبعض أفراد العينة يقومون بتأمين كمياتٍ كبيرةٍ من مختلف السلع الاستهلاكية من

مدينة جنين، بهدف التجارة بها في أماكن إقامتهم في الأراضي المحتلة عام 1948م. إلا أن نسبتهم تعد منخفضة تصل إلى (12.5%)، مقارنة بنسبة الأفراد الذين يتسوقون للاستخدام الشخصي التي وصلت إلى 87.5%.

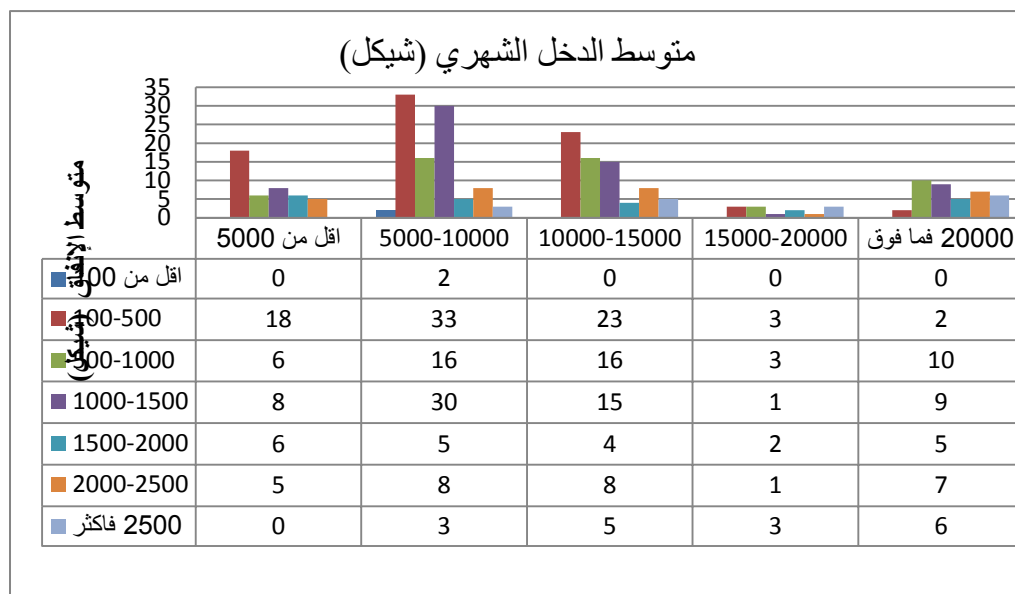
ولإثبات أو نفي الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في المدينة ومتغير الغرض من التسوق" تم تطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي نقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في المدينة ومتغير الغرض من التسوق"، إذ يزداد وينخفض متوسط الإنفاق في أسواق المدينة حسب الهدف من التسوق.

جدول رقم (32): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الدخل الشهري والإنفاق في المدينة.

26.479 ^a	قيمة الاختبار
6	درجات الحرية
.001	مستوى المعنوية

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

كذلك الحال فإن القدرة الشرائية لفلسطينيي الـ 48 ترتبط بمستويات الدخل الشهري لكل أسرة. فنجد أن لمتوسط الدخل الشهري تأثير واضح في تحديد قيمة الإنفاق في أسواق المدينة. والشكل رقم (9) يوضح هذا التأثير.



الشكل رقم (7): العلاقة بين متوسط الإنفاق ومتوسط الدخل الشهري.

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يتبين من خلال الشكل رقم (7) أن أعلى متوسط للإنفاق في كل زيارة يتركز بين الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين 5000-10,000 شيكل. الأمر الذي يدل على تأثير قيمة المشتريات والخدمات التي يحصل عليها فلسطينيو الـ 48 في المدينة بمستوى الدخل الشهري. إضافة إلى أن كمية ونوعية الأصناف والسلع التي يقومون بشرائها ترتفع في حال ارتفاع متوسط الدخل الشهري، مما يزيد من احتمالية مضاعفة الإنفاق عندئذ. وتؤكد هذه القيم أنفة الذكر على ارتفاع القدرة الشرائية لفلسطينيي الـ 48.

ولإثبات أو نفي الفرضية الرابعة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في المدينة ومتغير الدخل الشهري" تم تطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول رقم (40) أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين متوسط إنفاق فلسطينيي الـ 48 في المدينة ومتغير الدخل الشهري"، أي أنه يوجد تأثير أو علاقة واضحة ما بين الدخل الشهري

ومتوسط الإنفاق في كل زيارة، فكلما زاد الدخل الشهري فإنه من المحتمل أن يزداد معه متوسط الإنفاق أو المصروف في المدينة.

جدول رقم (33): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الدخل الشهري والإنفاق في المدينة.

43.336 ^a	قيمة الاختبار
24	درجات الحرية
0.009	مستوى المعنوية

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

5.3.3 أنواع السلع المستهلكة

ينفق الفلسطينيون من الأراضي المحتلة عام 1948م أموالهم في مدينة جنين من خلال عدة قطاعاتٍ تمت الإشارة إليها سابقاً، كالقطاع التجاري (التسوق وشراء السلع والمنتجات المتنوعة) والقطاع الطبي (الحصول على الخدمات العلاجية) والقطاع التعليمي، والقطاع السياحي (كالوصول على الخدمات الترفيهية والطعام). أما السلع الاستهلاكية التي يقومون بشرائها في المدينة فإنها تختلف ما بين صنفٍ وآخر، وقد توزعت على عدة أنواع كما يبينها الجدول رقم (34).

جدول رقم (34) ، أنواع السلع المستهلكة من قبل فلسطينيي الـ 48 في مدينة جنين.

النسبة %	العدد	تصنيف السلع
40	160	ملابس وأكسسوارات وأحذية
38.9	156	مواد غذائية وتموينية
11.8	47	أدوات منزلية ومفروشات
6.3	25	مواد بناء ودهانات
3	12	أجهزة كهربائية والإلكترونية
%100	400	المجموع

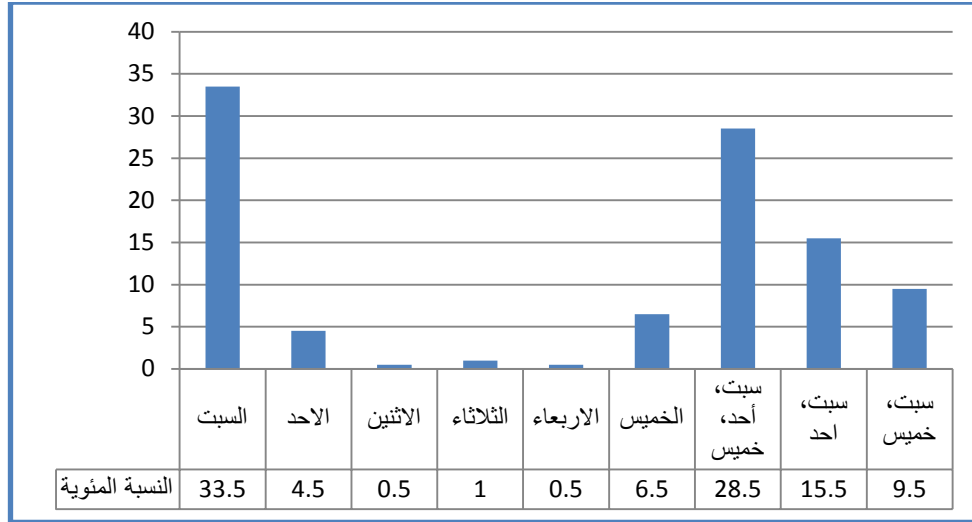
المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يظهر من خلال الجدول رقم (34) تنوع السلع التي يُقبل فلسطيني الـ 48 على شرائها، إلا أن هناك تركيزاً على أصنافٍ محددةٍ دون غيرها كالسلع الشخصية مثل الملابس والإحذية والإكسسوارات، فقد أفاد 40% من أفراد العينة أنهم يقومون بشرائها خلال زيارتهم للمدينة، إضافةً إلى المواد الغذائية والتموينية المختلفة والتي يستهلكها حوالي 38.9% من ضمن أفراد العينة. حيث يلاحظ بأن احتياجات الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلة عام 1948م لا تختلف عن احتياجات المواطن الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية. ويرى البعض من فلسطيني الـ 48 أن هذه الحركة جاءت لتعزيز اقتصاد المدينة بدلاً من دعم الاقتصاد الإسرائيلي.

أما أصناف الأجهزة الإلكترونية والكهربائية تحديداً، فنجدها من أقل الأصناف التي يُقبل على شرائها فلسطينيو الـ 48؛ إذ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع دخول الأجهزة الكهربائية إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948م خاصةً الأحجام الكبيرة منها. إلا أن البعض يقوم بشراء بعض الأجهزة الصغيرة التي لا تأخذ حيزاً كبيراً في المركبة، بحيث تكون بمأمنٍ من التفتيش عبر الحاجز العسكري.

5.3.4 حركة فلسطيني 48 خلال أيام الأسبوع:

تبين من الدراسة الميدانية أن حركة فلسطيني الـ 48 تنشط خلال يوم السبت تحديداً، فقد بلغت نسبة المنشآت التي تزداد فيها الحركة التجارية خلال هذا اليوم حوالي 33.5% من مجمل أيام الأسبوع. إذ يُعتبر يوم السبت يوم عطلةٍ رسميةٍ في الأراضي المحتلة عام 1948م، وبالتالي يستغله الفلسطينيون في التسوق وقضاء حاجياتهم إذ تكون أسواق المدينة مفتوحة فيه. ومن خلال الشكل الآتي يتبين التوزيع النسبي لحركة فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م في مدينة جنين على مدار أيام الأسبوع.



الشكل رقم (8): حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين خلال أيام الأسبوع.

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الشكل السابق رقم (8) إلى أن هناك تركزا واضحا لبعض أيام الأسبوع دون غيرها، فإلى جانب يوم السبت تنشط الحركة التجارية خلال يومي الأحد والخميس بنسبة لا تقل عن 28.5%؛ إذ يعتبر يوم الأحد يوم عطلة رسمية عند المسيحيين منهم، وخاصة سكان مدينة الناصرة وقراها القريبة من مدينة جنين، بحيث يتوافدون إلى المدينة خلال هذا اليوم. كما أن يوم الخميس تزداد فيه حركة السكان المحليين المقيمين في مدينة جنين والقرى المجاورة، فيفضلون التسوق في المدينة بعيداً عن الأزمات التي تتشكل في يومي السبت والأحد. ويعتقد جزء منهم أن الأسعار تكون أرخص خلال هذا اليوم، خاصة أن أسعار الخضار والفواكه تنخفض إلى النصف يوم الخميس. نظراً لنفاد الكميات الجيدة منها خلال يومي السبت والأحد تحديداً من قبل المتسوقين من فلسطيني الـ 48، وبقاء النوعيات الأقل جودة ليتم تسويقها خلال يوم الخميس، وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح عند التجول في أسواق المدينة في الأيام المذكورة.

أما أوقات الذروة، فنجد أنها تتركز ما بين الساعة العاشرة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر بنسبة 55% من مجمل ساعات العمل، وذلك حسب الجدول رقم (35). حيث تتأثر حركة الزوار من الأراضي المحتلة عام 1948م بتوقيت فتح وإغلاق المعبر العسكري من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى إثرها تنشط أو تقل حركة هؤلاء الزوار في المدينة. حيث يتم تحديد وقت دخول

الفلسطينيين إلى أراضي الضفة الغربية من الأحد حتى الجمعة ما بين الساعة 8 صباحاً وحتى 3 بعد الظهر. بينما يتحدد وقت الدخول يوم السبت ما بين الساعة 10:30 صباحاً وحتى 5 بعد العصر.¹

جدول رقم (35): أوقات الذروة في مجتمع الدراسة.

النسبة %	العدد	وقت الذروة
5%	10	أ-الساعة 8-10 صباحاً
23.5%	47	ب-الساعة 10-12 ظهراً
31.5%	63	ج-الساعة 12-2 ظهراً
7%	14	د-الساعة 2-4 عصراً
33%	66	هـ- (10-2 ظهراً)
100%	200	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

5.3.5 حركة فلسطينيي الـ 48 في مدن الضفة الغربية:

من خلال سؤال أفراد العينة المتمثلة بفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م عن المدن الأخرى التي زاروها إضافةً إلى مدينة جنين، وجد أن 68.3% من أفراد العينة قد قاموا بزيارة بعض مدن الضفة الغربية على شكل رحلاتٍ سياحيةٍ ورحلات تسوق، مقابل 31.7% اقتصرت زيارتهم فقط على مدينة جنين. وكانت أهم الأسباب التي حدّت أو منعت فلسطينيي الـ 48 من زيارة مدنٍ أخرى غير مدينة جنين، هي طول المسافة ما بين مدن الأراضي المحتلة عام 1948م وباقي مدن الضفة الأخرى، فكانت جنين المدينة الأقرب جغرافياً والأسهل في الوصول من غيرها. وجاء هذا السبب بواقع 38.2% من مجمل الأسباب التي حدثت من السفر لباقي مدن الضفة الغربية. يليه على التوالي بنسبة 29.3% بسبب عدم وجود أقارب وأصدقاء تربطهم بهم علاقاتٍ في تلك

¹ - <http://www.cogat.idf.il/1362-ar/Cogat.aspx>. تاريخ الزيارة 2016/3/5، pm4.

المدن، إضافةً إلى عدم رغبتهم في السفر. حيث نلاحظ أن العلاقات الاجتماعية تركزت في المدينة الأقرب جغرافياً إلى مدن الأراضي المحتلة عام 1948م من تلك البعيدة عنها، والتي تمثلت بعلاقات مصاهرة وعلاقات صداقةٍ إلى جانب العلاقات التجارية.

وأخيراً جاءت الحواجز العسكرية وإجراءات الاحتلال على المعابر الحدودية كسببٍ أخير في منع حوالي 3.3% من فلسطينيي الـ 48 من السفر إلى مدنٍ أخرى غير مدينة جنين. أما المدن التي قام فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948م بزيارتها كانت كالآتي.

جدول رقم (36): أهم المدن التي قام بزيارتها فلسطينيو الـ 48 عدا مدينة جنين.

النسبة	العدد	المدينة
51.6%	141	نابلس
16.5%	45	رام الله
4.8%	13	طولكرم
2.9%	8	الخليل
2.6%	7	بيت لحم
21.6%	59	معظم مدن الضفة الغربية
100%	273	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول السابق رقم (36) إلى أن مدينة نابلس قد شكلت النسبة الأعلى من بين مدن الضفة الغربية التي قام بزيارتها 51.6% ممن صرحوا بزيارتهم لمدنٍ أخرى عدا مدينة جنين؛ نظراً لقربها الجغرافي من مدن الأراضي المحتلة عام 1948م خاصة الشمالية منها. إضافةً إلى توفر العديد من الأسواق وتنوعها وغناها بشتى المنتجات والخدمات بشكلٍ كبيرٍ جداً مقارنةً مع أسواق مدينة جنين، كتوفر الخدمات السياحية المتمثلة بالفنادق والمطاعم والمنترهات وأماكن الترفيه ذات المستويات الأعلى. كذلك الحال بالنسبة لمدينة رام الله التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة الزوار من فلسطينيي الـ 48. وضمن دراسة الخالدي والسطري، جاءت مدينتي طولكرم وقلقيلية في المرتبة الثانية من حيث عدد الزيارات بعد مدينة جنين،¹ نظراً لقرب هذه المدن أيضاً من خط الهدنة

¹ - الخالدي، رجا، والسطري، قصي، مرجع سابق، ص 19.

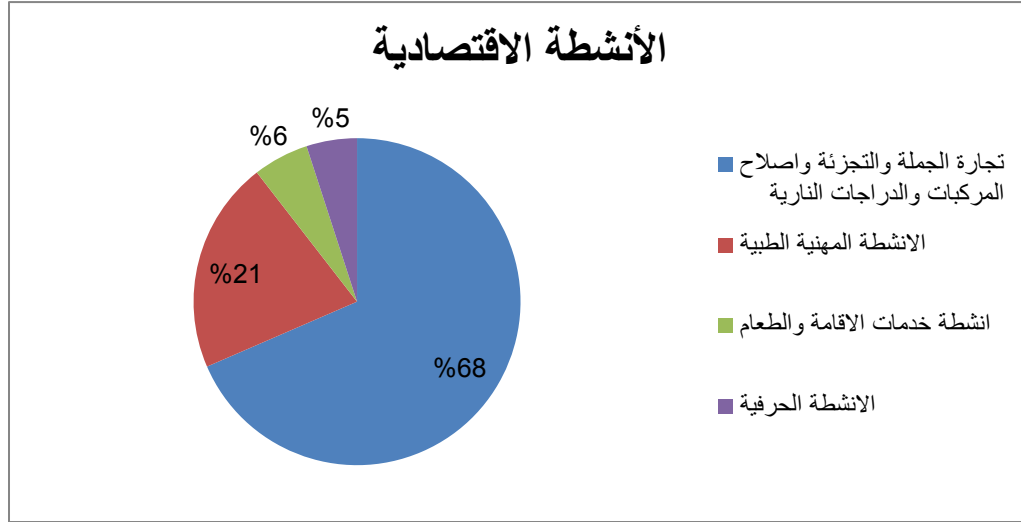
الأردنية-الإسرائيلية للعام 1949م، إضافةً إلى انخفاض أسعارها مقارنةً بمدينتي نابلس ورام الله على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بحركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948م نحو مدن الضفة الغربية الأخرى كنابلس ورام الله وطولكرم وغيرها. فقد لاحظ 40% من أصحاب المنشآت أن السماح لهؤلاء الزوار بدخول مدنٍ أخرى إضافةً إلى مدينة جنين قد أوجد تأثيراً سلبياً على الحركة التجارية في المدينة. من حيث انخفاض أعداد هؤلاء الزوار في المدينة وتوجههم للتسوق في تلك المدن، وبالتالي أصبحت مدينة جنين ممراً لعبورهم فقط. إلا أن 60% من أصحاب هذه المنشآت الاقتصادية لم يلاحظوا أي تأثير لانخفاض أعداد الزوار من الأراضي المحتلة عام 1948م في المدينة على الحركة التجارية. فمن وجهة نظرهم قد حصل العكس، فقد زادت أعداد المتسوقين من فلسطينيي الـ 48؛ نظراً للقرب الجغرافي من مدن الأراضي المحتلة عام 1948م، وانخفاض أسعار السلع في مدينة جنين مقارنةً بأسعار السلع في مدينتي نابلس ورام الله، وهو ما شكل عامل جذبٍ لهؤلاء الزوار على استمرار التسوق في المدينة.

5.4 الآثار الاقتصادية لحركة فلسطينيي الـ 48 على مدينة جنين

إن السماح بدخول الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى مدينة جنين شكّل حالةً اقتصادية مميزةً عن باقي مدن الضفة الغربية، إذ أدى هذا الأمر إلى ارتباط اقتصاد المدينة بالحركة النشطة الناتجة عن فلسطينيي الـ 48، والتي تختلف أثارها الاقتصادية ما بين قطاعٍ اقتصاديٍّ وآخر وما بين المنشآت الاقتصادية.

وقد تم تقسيم المنشآت الاقتصادية في المدينة حسب التصنيف الوارد في الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني. إذ ركزت الباحثة تحديداً على مجموعة متنوعةٍ من الأنشطة الاقتصادية التي يُقبل عليها فلسطينيو الـ 48 تمثلت بأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة الحرفية والأنشطة الطبية المهنية وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، كما هو موضح في الشكل التالي رقم (11).



الشكل رقم (9): تصنيف الأنشطة الاقتصادية في مدينة جنين.

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

5.4.1 أهمية حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين:

فُدرت قيمة المشتريات الإجمالية التي أجراها فلسطينيو الـ 48 في مدن الضفة الغربية خلال العام 2013م بحوالي 1,1 مليار شيكلٍ حسب ما أصدره محافظ سلطة النقد الفلسطينية. وتؤكد تقديراتٍ أخرى صادرةً عن السلطات الإسرائيلية، بأن إنفاق المستهلكين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م في أسواق الضفة الغربية قد بلغ 800 مليون شيكلٍ خلال العام 2010م. ويُنظر إلى هذه المبالغ على اعتبارها شكلاً من أشكال المشتريات النقدية التي تتفقها الأسر الفلسطينية في أسواق الضفة الغربية. كما وتظهر أهمية هذه التقديرات الإجمالية في فائض التراكومات النقدية بالشيكال الإسرائيلي في النظام المصرفي الفلسطيني، والتي لم تلقى أية ملاحظة أو اهتمام من قبل المعنيين في هذا المجال.¹

ويُقبل هؤلاء الفلسطينيون بشكلٍ واضحٍ على التبضع وشراء كل الاحتياجات الشخصية والمنزلية والخدمات الأخرى من أسواق مدن شمال الضفة بشكلٍ عامٍّ ومدينة جنين بشكلٍ خاص. إذ باتت الغرف التجارية في تلك المدن تستعد لاستقبال هؤلاء الزوار على أكمل وجه، وخاصةً في السنوات

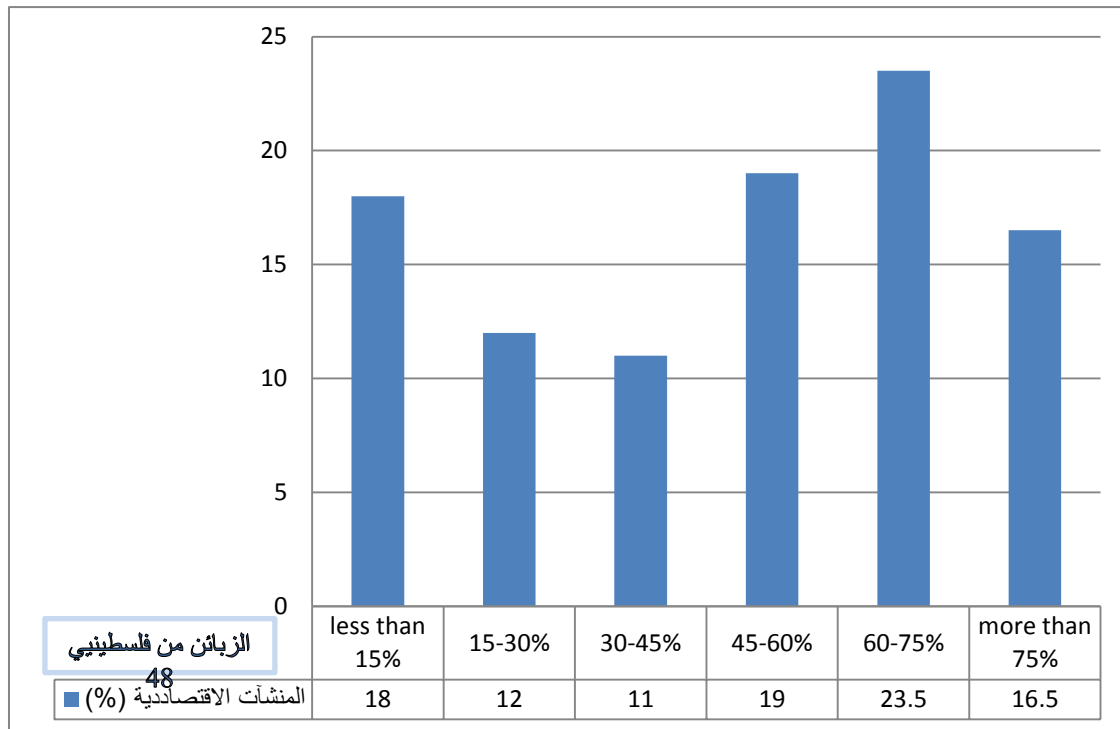
¹ - الخالدي، رجا، والسطري، قصي، 2014، مرجع سابق، ص 16-17.

التي تلت السماح لهم بدخول مدن الضفة الغربية. فقد استقبلت مدينة جنين وحدها من 7000-8000 سيارةٍ تحمل لوحة أرقام "صفراء-إسرائيلية" دخلت حاجز الجملة ووصلت مدينة جنين خلال أحد أيام السبت من العام 2013م، وتزداد هذه الأرقام في الأعياد والمناسبات. وتبين الإحصاءات السياحية الصادرة عن مديرية شرطة محافظة جنين، بأن 17 ألف زائرٍ من الأراضي المحتلة عام 1948م قد زاروا مدينة جنين خلال شهر كانون الثاني من العام 2016م.¹

5.4.2 حجم الاعتماد على الزبائن من فلسطيني الـ 48:

تأثرت الحركة التجارية في مدينة جنين بنشاط التسوق الذي يقوم به فلسطينيو الـ 48 في المدينة؛ حيث باتت بعض القطاعات الاقتصادية تعتمد بشكلٍ كبيرٍ جداً على حركة فلسطيني الـ 48 في المدينة، فالى جانب المتسوقين من داخل المدينة والقرى المجاورة لها، نجد أن 16.5% من منشآت المدينة التي جرت عليها الدراسة تعتبر أن فلسطيني الـ 48 يشكلون أكثر من 75% من مجمل زبائن منشآتهم. بالمقابل وجد أن 18% من هذه المنشآت تعتبر أن الزبائن من فلسطيني الـ 48 يشكلون أقل من 15% من مجمل الزبائن ككل. والشكل التالي يوضح نسبة زبائن المنشآت الاقتصادية من فلسطيني الـ 48 إلى مجمل الزبائن ككل.

¹ - المقدم مصطفى غنام، مديرية شرطة محافظة جنين 2016، بيانات وإحصاءات سياحية.



الشكل رقم (10): نسبة زبائن المنشآت الاقتصادية من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى مجمل الزبائن ككل.

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يتبين من الشكل رقم (10) أن قرابة 60% من المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين تعتمد في نشاطها بصورة رئيسية (45%+) على فلسطيني الـ 48، فكما سبقت الإشارة فإن فروقات الأسعار قد ساهمت بشكل كبير على تنامي إقبال فلسطيني الـ 48 على أسواق مدينة جنين دون أسواق المدن داخل المناطق المحتلة عام 1948م، واستفادت المنشآت التجارية المختلفة في المدينة من حركة هؤلاء الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن عامل القرب المكاني من مدينة جنين قد ساعد على استمرار هذه الحركة. ويشير هذا الأمر إلى اعتبار حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين شريان الحياة الاقتصادية فيها، وبالتالي فإن الحركة التجارية في مدينة جنين قد تتعرض للضرر الكبير في حال الإغلاق العسكري للمعابر المنتشرة حول المحافظة، أو منع الزوار من دخول المدينة.

ومن جهة أخرى نجد أن بعض المنشآت الاقتصادية لا تعتمد على الزبائن من فلسطيني الـ 48 بشكل أساسي؛ فقد أفاد 18% من أصحاب هذه المنشآت أن نسبة اعتمادهم على فلسطيني الـ 48 تقل عن 15% من مجمل الزبائن ككل. ويرجع هذا التباين بين المنشآت الاقتصادية في اعتمادها على فلسطيني الـ 48 إلى حقيقة أن هؤلاء الزوار تتركز حركتهم في المدينة على

قطاعاتٍ معينةٍ دون غيرها، بينما نجدهم يشكلون المورد الأساسي لدخل 85.7% من كراجات تصليح السيارات، ونجدهم لا يشكلون المصدر الأساسي للدخل عند 70% من الحرفيين وأصحاب المهن اليدوية كمشاغل الحدادة والخياطة والنجارة؛ حيث تعتمد هذه المهن في دخلها على الزبائن من سكان المدينة والقرى المجاورة. كما قد يرجع هذا التباين إلى قرب أو بعد هذه المنشآت الاقتصادية عن المركز التجاري للمدينة، حيث تتوفر معظم أنواع الاحتياجات على مسافاتٍ متقاربةٍ جداً من بعضها.

جدول رقم (37): توزيع الزبائن من فلسطيني الـ 48 على الأنشطة الاقتصادية حسب اعتبارهم المورد الأساسي لدخل المنشأة.

اعتبار فلسطيني الـ 48 المورد الأساسي للدخل						نوع النشاط
المجموع		لا		نعم		
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
%100	137	40.1	55	59.9	82	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
%100	29	51.7	15	48.3	14	محال الملابس والأحذية والإكسسوارات
%100	34	29.6	10	70.6	24	محال الأدوات المنزلية والكهربائية
%100	15	53.3	8	46.7	7	محال الإلكترونيات والخدمات الأخرى
%100	37	40.5	15	59.5	22	المواد الغذائية والتموينية
%100	8	62.5	5	37.5	3	المختبرات الطبية والبصريات والصيدليات
%100	14	14.3	2	85.7	12	كراجات تصليح السيارات
%100	42	52.4	22	47.6	20	المهن الطبية
%100	29	31	9	69	20	عيادات طب الأسنان
%100	13	100	13	-	-	عيادات الطب العام والأخصائيين
%100	10	70	7	30	3	الأنشطة الحرفية
%100	11	36.4	4	63.6	7	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
%100	200	%44	88	%56	112	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يَظهر من الجدول رقم (37) أن 56% من المنشآت الاقتصادية تعتمد بشكلٍ أساسيٍّ في دخلها على الزبائن من الأراضي المحتلة عام 1948م مقابل 44% من هذه المنشآت لا تعتبر هؤلاء الزوار المحرك الأساسي للدخل؛ إنما اعتمادها يكون على السكان المحليين. كذلك فقد وجد أن 69% من عيادات طب الأسنان تُعتبر فلسطيني الـ 48 هم المصدر الأساسي للدخل، وأنها أنشئت فعلياً لخدمتهم؛ نظراً لما تم ذكره سابقاً، فعلاج الأسنان في الأراضي المحتلة عام 1948م مكلفٌ جداً ويصل إلى 4 أضعاف تكلفته في عيادات مدينة جنين، إضافةً إلى أن التأمين الصحي الحكومي المخصص للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م لا يشمل علاج الأسنان، الأمر الذي يضطرهم للعلاج في جنين. وعلى العكس من عيادات الطب العام والأخصائيين، نجد أن هذه العيادات لا تستقطب الزوار من الأراضي المحتلة عام 1948م ولا تعتبرهم المورد الأساسي لدخلها بنسبة 100%؛ نظراً لاشتمال التأمين الصحي الخاص بفلسطيني الـ 48 على فرعي الطب العام والاختصاص.

5.4.3 الآثار الناتجة عن حركة فلسطيني الـ 48 على دخل المنشآت:

تتأثر الحركة التجارية في أسواق المدينة في حالة إغلاق الحواجز العسكرية وتحديدًا حاجز الجلمة، وما يتبعه من توقف نشاط فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين. فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 68% من منشآت العينة تتأثر سلباً في حال غياب الزبائن من فلسطيني الـ 48؛ نظراً لاعتبارهم المورد الأساسي لدخلها.

وبحسب ما سيرد في الجدول رقم (38) فإن أنشطة خدمات الإقامة والطعام كانت الأكثر تأثر بالأوضاع الأمنية للمعابر العسكرية من بين الأنشطة الأخرى، فقد وصل متوسط الخسارة اليومية التي تتلقاها هذه الأنشطة حوالي 1081.82 شيكلاً، ومتوسط الربح اليومي بلغ حوالي 2027.28 شيكلاً. إذ أن نسبة المنشآت التي تعتبر فلسطيني الـ 48 المورد الأساسي لدخلها كما ظهر في الجدول رقم (37) بلغت حوالي 63.6% من مجمل المنشآت. إضافةً إلى أن 72.7% من منشآت أنشطة خدمات الإقامة والطعام - كما سيتضح في الجدول التالي رقم (39) - قد تم تأسيسها بعد العام 2008م؛ أي بعد السماح لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م بدخول مدينة جنين، ما

سمح المجال لهذه الأنشطة بالنمو وتحقيق المزيد من الأرباح في ظل استمرار حركة فلسطيني الـ 48 في المدينة، مما دفع بالعديد من أصحاب رؤوس الأموال لتأسيس منشآت تجارية متنوعة تستهدف الزبائن من الأراضي المحتلة عام 1948م.

جدول رقم (38): متوسط الدخل والخسارة اليومية (بالشيكل) حسب حالة المعبر الأمنية ونوع النشاط الاقتصادي.

نوع النشاط				متوسط الدخل حسب حالة المعبر
الأنشطة الحرفية	الأنشطة المهنية الطبية	تجارة التجزئة والجملة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	
480.00	656.90	1107.45	1554.55	متوسط الدخل اليومي في حال فتح المعبر
211.00	310.00	391.61	472.73	متوسط الدخل اليومي في حال إغلاق المعبر
691	966.9	1449.06	2027.28	متوسط الربح
269.00	346.9	715.84	1081.82	متوسط الخسارة

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

كذلك نلاحظ من الجدول رقم (38) أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات تعد إحدى هذه الأنشطة التي تتأثر سلباً في حال إغلاق الحواجز الأمنية، فقد وصل متوسط الخسارة اليومية لهذه الأنشطة حوالي 715.84 شيكلاً، أما متوسط الربح اليومي فقد وصل إلى 1449.06 شيكلاً، فكما تم الإشارة إليه سابقاً في الجدول رقم (17) فإن نسبة المنشآت التابعة لهذا القطاع التي تعتبر الزبائن من فلسطيني الـ 48 المورد الأساسي لدخل منشأتها تصل إلى حوالي 59.9% من مجمل المنشآت، مما يؤكد على أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات من بين

أهم الأنشطة التي تنتفع بشكل كبير من حركة فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين وتتضرر في حالة توقف هذه الحركة.

جدول رقم (39): توزيع المنشآت الاقتصادية حسب سنة تأسيسها ونوع النشاط.

المجموع		سنة التأسيس				نوع النشاط
		بعد العام 2008		قبل العام 2008		
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
%100	137	50.4	69	49.6	68	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
%100	42	85.7	36	14.3	6	الأنشطة المهنية الطبية
%100	11	72.7	8	27.3	3	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
%100	10	30	3	70	7	الأنشطة الحرفية
%100	200	%58	116	%42	84	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول رقم (39) إلى أن 58% من مجمل المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها ميدانياً قد تأسست بعد العام 2008م، أي بعد السماح بدخول فلسطيني الـ 48 إلى مدينة جنين. ويرجع هذا الأمر إلى مدى الاستفادة الكبيرة التي تحقّقها هذه الحركة النشطة من قبل فلسطيني الـ 48 في المدينة، وبالتالي شجع الكثير من العاطلين عن العمل والخريجين الجامعيين والذين منعوا من دخول إلى الأراضي المحتلة عام 1948م إلى فتح منشأة تجارية خاصة بهم في المدينة. مما ساهم برفع المستوى المعيشي للسكان.

كما وتعد الأنشطة الطبية خاصة طب الأسنان، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام من الأنشطة التي أوجدت مجالاً للاستثمار والنمو الاقتصادي في المدينة؛ حيث تأسست أكثر من 72% من أنشطة خدمات الإقامة والطعام و85% من عيادات طب الأسنان بعد العام 2008م. نظراً لاعتمادها أساساً على فلسطيني الـ 48 كمصدرٍ للدخل. ويشير هذا الأمر إلى نوعية القطاعات التي يقبل عليها فلسطيني الـ 48، مما يستدعي اهتمام أصحاب رؤوس الأموال في إقامة مشاريع

اقتصادية ذات صلة، وتطويرها قدر الإمكان بهدف تشجيع حركة السياحة نحو المدينة سواء كانت لأهدافٍ علاجيةٍ أو ترفيهيةٍ أو للتسوق.

ولإثبات أو نفي الفرضية الخامسة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين نمو أعداد المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين ومتغير سنة التأسيس" تم تطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول رقم (40) أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين نمو أعداد المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين ومتغير سنة التأسيس"، أي أنه يوجد تأثير أو علاقة واضحة ما بين سنة تأسيس المنشأة وسنة دخول الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م إلى مدينة جنين أواخر العام 2008م.

جدول رقم (40): اختبار مربع كاي للعلاقة بين سنة تأسيس المنشأة وسنة دخول فلسطيني الـ 48 إلى جنين.

20.719 ^a	قيمة الاختبار
3	درجات الحرية
0.001	مستوى المعنوية

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

كما أن المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأعداد المنشآت العاملة في تجمع جنين (تشمل جميع أحياء مدينة جنين) حسب النشاط الاقتصادي لعامي 2007م و2012م أظهر أن هناك ارتفاعاً واضحاً في أعداد المنشآت المشابهة لتلك التي تمت دراستها في هذا البحث، إذ بلغت أعدادها في العام 2007م حوالي 2,157 منشأة ارتفعت إلى 3,071 منشأة في العام 2012م.¹ مما يعني أن هناك ازدياداً واضحاً في أعداد المنشآت الاقتصادية بعد حركة قدوم

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد المنشآت 2012، 2007 بيانات غير منشورة.

فلسطيني الـ 48 إلى المدينة أواخر العام 2008م. ويمكن القول أن هذه الحركة شجعت الكثير من أصحاب رؤوس الأموال - حتى وإن كانت بسيطةً في معظمها أو من العاطلين عن العمل - على تأسيس منشأة اقتصادية والعمل ضمن الأنشطة الاقتصادية التجارية المختلفة، نظراً لما تحققه حركة فلسطيني الـ 48 في المدينة من ربحٍ ماديٍّ جيد.

ومن جهةٍ أخرى أوجدت هذه الحركة النشطة أواخر العام 2008م فرص عملٍ ليس فقط لسكان مدينة جنين فحسب، إنما لسكان القرى المجاورة؛ إذ تبين أن 64% من مشغلي المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها في المدينة يقيمون في القرى، مقابل 28% يقيمون في مدينة جنين و8% يقيمون في مخيم جنين. والجدول رقم (41) يبين التوزيع النسبي لمكان إقامة أصحاب المنشآت الاقتصادية حسب سنة تأسيسها.

جدول رقم (41): التوزيع النسبي لمكان إقامة أصحاب المنشآت حسب سنة تأسيسها.

المجموع		سنة التأسيس				مكان الإقامة
		بعد عام 2008		قبل عام 2008		
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
64%	128	37.0	74	27.0	54	قرى المحافظة
28%	56	18.0	36	10.0	20	مدينة جنين
8%	16	3.0	6	5.0	10	مخيم جنين
100%	200	58%	116	42%	84	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (41) أن نسبة أصحاب المنشآت الاقتصادية المقيمين في قرى محافظة جنين والتي تأسست بعد العام 2008م وصلت إلى 37% مقابل 27% قبل ذلك العام؛ نتيجةً لتوفر فرص عملٍ في مدينة جنين في مختلف القطاعات التجارية، في حين نجد أن قرى المحافظة تعاني من شح الوظائف وقلة فرص العمل وتراجع العمل الزراعي فيها. وعليه تعد مدينة جنين الخيار الأفضل لتوفير فرصة عملٍ مناسبةٍ مقارنةً مع الأوضاع الصعبة التي تعاني منها القرى. وقد ازدادت فرص العمل هذه خاصةً بعد السماح بدخول فلسطيني الـ 48 إلى المدينة

أواخر العام 2008م، إضافةً إلى أن المنع المتكرر من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين من العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م أدى إلى إيجاد بدائل أخرى لكسب الرزق، ومن ضمنها العمل في المدينة بمختلف المجالات التجارية؛ كتأسيس متاجر للبيع بالجملة أو التجزئة كمتاجر الملابس أو الأحذية وفتح كراجاتٍ لتصليح السيارات أو حتى العمل على عربات بيع البضائع، الخ.

ومن خلال المسح الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي شمل المنشآت التجارية والطبية والحرفية والمهنية والمطاعم في تجمع مدينة جنين كاملاً، وجد أن هناك ارتفاعاً واضحاً في أعداد العاملين في هذه المنشآت؛ فقد بلغت أعداد العاملين في المدينة عام 2007م حوالي 4,146 عاملاً من أصل 7,310 عاملاً أي 56.7%، بينما ارتفع هذا العدد في العام 2012م إلى 6,381 عاملاً من أصل 9,943 عاملاً أي 64.2%¹. مما يشير إلى توفر فرص عملٍ مناسبةٍ في القطاعات الاقتصادية في مدينة جنين، خاصةً بعد السماح بدخول فلسطينيي الـ 48 إلى المدينة أواخر العام 2008م.

5.4.4 التغيرات الحاصلة على منشآت العينة:

تنوعت التغيرات التي جرت على المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين، نتيجة تأثرها بحركة فلسطينيي الـ 48 فيها، ما بين زيادة مساحة المنشأة أو فتح فروعٍ أخرى لها. إضافةً إلى تأثر نوعية السلع والمنتجات المعروضة والخدمات المقدمة فيها. إذ أن 25% من المنشآت قد أجرت تغييراً في نوعية البضاعة أو المنتجات والخدمات تماشياً مع متطلبات ورغبات الزبائن من الأراضي المحتلة عام 1948م. بينما بقيت 75% من هذه المنشآت تقدم نفس الخدمات والسلع. حيث أن احتياجات الفلسطينيين في جنين والأراضي المحتلة عام 1948م تتشابه إلى حدٍّ كبير، مما لا يستدعي إجراء تغييراتٍ كبيرة.

أما التغيرات الحاصلة على المنشأة نفسها، فقد تم إجراء تغييراتٍ على مساحة المنشأة، أو إنشاء فروعٍ أخرى. حيث أوضح 19.5% من أرباب العمل بأنهم قاموا بإجراء تغييراتٍ على منشآتهم إما

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد المنشآت 2012، 2007 بيانات غير منشورة.

بسبب الأرباح التي تحققها منشآتهم أو بسبب الإقبال المتزايد من فلسطيني الـ 48 أو لكلاهما معاً. في المقابل فإن 80.5% من المنشآت المدروسة لم يجري عليها أي تغيير يُذكر. والجدول التالي يبين الأسباب التي دفعت لعمل هذه التغييرات.

جدول رقم (42): جملة الأسباب التي دفعت مشغلي المنشآت الاقتصادية لإجراء تغييرات عليها حسب نوع النشاط.

سبب التغيير								نوع النشاط
المجموع		كلاهما معاً		الأرباح العالية التي تحققها المنشأة		الإقبال المتزايد من فلسطيني 48		
نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	
64.1%	25	28.2	11	17.9	7	17.9	7	
20.5%	8	2.6	1	10.3	4	7.7	3	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات
12.8%	5	10.3	4	2.6	1	-	-	الأنشطة المهنية الطبية
2.6%	1	-	-	-	-	2.6	1	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
100%	39	41.0%	16	30.8%	12	28.2%	11	الأنشطة الحرفية
المجموع								

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يلاحظ من الجدول رقم (42) أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية قد حاز على النسبة الأكبر (64.1%) من بين المنشآت التي عملت على إجراء تغييراتٍ في منشآتها، وقد اقتصرَت الأسباب التي دفعت أرباب العمل لإجراء تغييراتٍ على المنشأة على الإقبال المتنامي عليها من قبل فلسطيني الـ 48 والأرباح العالية التي تجنيها المنشأة مع مجيئهم؛ والتي ارتفعت بنسبة 28.2%، مما يؤكد على التأثير الكبير الذي تحدثه حركة فلسطيني الـ 48 في أسواق المدينة. في حين جاءت الأنشطة الحرفية في أدنى القطاعات التي قامت منشآتها بإجراء تغييراتٍ ملموسة فيها بنسبة 2.6%؛ بسبب صغر حجم هذه المنشآت، ومحدودية الإنتاج ورأس المال الخاص بها، إضافةً إلى عدم اعتمادها على فلسطيني الـ 48 كموردٍ أساسيٍّ للدخل، إنما يكون اعتمادها على السكان المحليين الذين يتميزون بانخفاض قدرتهم الشرائية مقارنة مع فلسطيني الـ 48.

على صعيد آخر أفاد 53.5% من أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها في مدينة جنين، بأن حركة فلسطيني ال 48 في المدينة قد ساهمت برفع الأسعار بشكل عام على مختلف السلع والخدمات؛ نظراً لما يتمتع به فلسطينيو ال 48 من قدرة شرائية عالية تفوق قدرة السكان المحليين. الأمر الذي يسوغ لبعض التجار وأرباب العمل في المدينة باستغلال هؤلاء الزوار ورفع الأسعار، وبالتالي تشكيل حالة عامة من الغلاء تطل جميع الأنشطة. بالمقابل نفى 46.5% من أرباب العمل وجود ظاهرة غلاء الأسعار نتيجة حركة فلسطيني ال 48 في المدينة؛ وقد يُعزى ذلك إلى عدم اعتماد العديد من المنشآت التجارية في المدينة على الزبائن من الأراضي المحتلة عام 1948م واعتمادهم على السكان المحليين فقط، وبالتالي المحافظة على أسعار السلع وعدم رفعها نتيجة محدودية قدرة المواطنين الشرائية، بالإضافة إلى الرقابة المستمرة على الأسعار من قبل هيئة حماية المستهلك، وهنا تشير الباحثة إلى تدني درجة مصداقية المعلومات التي تتعلق بالبيانات المادية والحركة التجارية والتي يكون مصدرها صاحب العمل نفسه.

أما بالنسبة للقدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية، فقد عبر 69% من أصحاب هذه المنشآت بأن القدرة الشرائية لذويهم قد ازدادت بعد دخول فلسطيني ال 48 بعد العام 2008م إلى المدينة، بينما عبر 31% عن عدم تحسن القدرة الشرائية لذويهم بعد حركة هؤلاء الفلسطينيين وبقائها على حالها السابق؛ نتيجة عدم إعتبار فلسطيني ال 48 المورد الأساسي لدخل منشآتهم الاقتصادية واعتمادهم على السكان المحليين ذوي القدرة الشرائية المنخفضة، مما يعني محدودية الربح المادي لهذه المنشآت. والجدول التالي يبين العلاقة ما بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية في المدينة ونسبة الزبائن من فلسطيني ال 48 من مجمل الزبائن ككل.

جدول رقم (43): العلاقة ما بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48.

مدى تحسن القدرة الشرائية						نسبة الزبائن من فلسطينيي 48 من مجمل الزبائن
المجموع		لا		نعم		
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
%18	36	14.5	29	3.5	7	%15 فأقل
%12	24	5.0	10	7.0	14	%30-15
%11	22	3.5	7	7.5	15	%45-30
%19	38	3.5	7	15.5	31	%60-45
%23.5	47	3.5	7	20.0	40	%75-60
%16.5	33	1.0	2	15.5	31	%75 فأكثر
%100	200	%31	62	%69	138	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

يشير الجدول رقم (43) إلى وجود علاقة طردية ما بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48 من مجمل الزبائن ككل. فكلما ازدادت نسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48 كلما تحسنت القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية بشكل أكبر والعكس صحيح. وهو أمرٌ طبيعيٌّ ناتجٌ عن الأرباح المادية التي تحققها المنشأة، والتي تعود بالفائدة على ذوي صاحب تلك المنشأة، وبالتالي ازدياد القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد. بينما لم تتأثر القدرة الشرائية وبقيت كما هي لذوي المنشآت التي تقل فيها نسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48 عن 15% من مجمل الزبائن ككل، بحيث يكون الاعتماد بالمجمل على السكان المحليين والذين يتمتعون بقدرة شرائية منخفضة مقارنة بفلسطيني الـ 48،

ولإثبات أو نفي الفرضية السادسة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ومتغير نسبة

الزبائن من فلسطيني الـ 48 في منشآتهم" تم تطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ومتغير نسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48 في منشآتهم"، أي أنه يوجد علاقة واضحة ما بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48 من مجمل الزبائن ككل.

جدول رقم (44): اختبار مربع كاي للعلاقة بين القدرة الشرائية لذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية ونسبة الزبائن من فلسطيني الـ 48.

60.721 ^a	قيمة الاختبار
5	درجات الحرية
0.001	مستوى المعنوية

المصدر: الدراسة الميدانية 2016.

من جهة أخرى لاحظ 39.5% من أصحاب هذه المنشآت أن القدرة الشرائية للسكان المحليين قد انخفضت بعد السماح لفلسطيني الـ 48 بدخول مدينة جنين، وما تبعه من تأثير بعض الأنشطة التجارية بارتفاع أسعار السلع والخدمات التي توفرها، والتي تفوق القدرة الشرائية لهؤلاء السكان، بالمقابل لاحظ 60.5% من أصحاب المنشآت بأن القدرة الشرائية للسكان المحليين بقيت كما هي ولم تتأثر مع ازدياد حركة فلسطيني الـ 48 أو ارتفاع الأسعار؛ فكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن هيئة حماية المستهلك تقوم بالرقابة على الأسعار بشكل مستمر في أسواق المدينة وتخالف غير الملتزمين بإشهار أسعار السلع للمستهلكين. بالإضافة إلى توفر العديد من السلع والمنتجات تحديداً المصنوعة في الصين والتي تتميز بتدني أسعارها، بحيث تناسب القدرة الشرائية لجميع فئات المجتمع خاصة ذوي الدخل المتدني.

5.4.5 فرص استثمار فلسطيني الـ 48 في مدينة جنين:

يُعد الاستثمار واستقطاب رأس المال المحلي أو الخارجي من أهم الفرص التي يمكن استغلالها من أجل بناء الاقتصاد الفلسطيني؛ من خلال إنشاء المشاريع المختلفة وتشغيل الأيدي العاملة من خلالها والقضاء على البطالة، إلا أن البيئة الاستثمارية في مدن الضفة الغربية والتي من ضمنها مدينة جنين لا تشكل عامل جذبٍ أمام المستثمرين خاصة من فلسطيني الـ 48، إذ أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي تحديداً على المعابر العسكرية، وعدم توفر بيئة استثمارية صالحة نتيجة الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة من وقتٍ لآخر. بالإضافة إلى أن عدم وجود قوانين تشجع استثمار وانتقال الأموال إلى مدن الضفة الغربية قد حال دون التقدم في هذا المجال، فقد عبّر 90.2% من أفراد العينة عن عدم رغبتهم باستثمار أموالهم في المدينة، مقابل 9.8%

فقط ممن يرغبون في الاستثمار. بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه سابقاً نجد أن توفر عملٍ ثابتٍ لدى فلسطيني الـ 48 في الأراضي المحتلة حال دون التفكير بإقامة مشاريع أخرى في مدينة جنين. كذلك قلة العروض التشجيعية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية في المدينة لتزيد من فرص الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية تخدم مصالح الفلسطينيين في كلا الطرفين على حدٍ سواء.

وتعددت المشاريع الاستثمارية التي يرغبون بإقامتها، كالمشاريع التجارية في وسط المدينة، مثل المطاعم ومحال الملابس والأدوات المنزلية والمراكز الطبية. ففي دراسة الخالدي والسطري، تم منذ العام 2010م استثمار العديد من المشاريع في الضفة الغربية مثل: إفتتاح فرعٍ لمحلات صناعة الحلويات الشرقية في رام الله، وإقامة فرعٍ لمصنعٍ خاصٍ بصناعة الأبواب المعدنية في جنين ورام الله والفرع الرئيسي في سخنين. وافتتاح مصنعٍ للطحينية والحلاوة في أم الفحم فرعاً له في جنين ونابلس ورام الله، والعديد من المشاريع الأخرى،¹ وهو ما خلق العديد من فرص العمل للعاطلين عنه.

ومن ضمن المشاريع التي يرغب بإقامتها فلسطينيو الـ 48، إنشاء أبنية سكنية خاصة بالطلاب الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية، إذ

¹ - الخالدي، رجا، وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

تبين من الدراسة الميدانية أن 19% من أفراد العينة لديهم أحد الأبناء أو الاقارب الذين يدرسون في الجامعة العربية الأمريكية. والتي تشهد عاماً بعد آخر ازدياداً في أعداد الطلبة الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م حيث بلغ عددهم خلال العام 2012 حوالي 3000 طالبٍ من مجموع 7000 طالب.¹ ويأتي هذا الإقبال الكبير للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين نتيجة تكلفة الدراسة المرتفعة في الأراضي المحتلة عام 1948م مقارنة بتكاليف الدراسة في هذه الجامعة، إضافة إلى صعوبات الالتحاق في تلك الجامعات متمثلة بامتحان القبول الجامعي المعتمد من وزارة المعارف والرياضة الإسرائيلية والمعروف باسم "البسخومتري"؛ الذي يتميز بصعوبته وعدم ملائمته لقدرات الطلبة الفلسطينيين، الأمر الذي يحد من قدرة هؤلاء الطلبة من الالتحاق بالجامعات العبرية وبالتالي توجيههم للدراسة في الجامعات الفلسطينية الموجودة في مدن الضفة الغربية.

¹ - <http://www.arab48.com> ، تقرير في موقع عرب 48. تاريخ الزيارة 2016/6/23 ، 12 pm

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

6.2 التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

في ضوء التحليل الذي تم في الفصول السابقة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- وصلت نسبة مساهمة أنشطة الخدمات بفروعها المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني حوالي 64% للعام 2014، مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية الاخرى (الزراعية، الصناعية، الانشائية) بحوالي 23.9%. مما يؤكد على ان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً بالدرجة الاولى .

2- إزدياد تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي، وكان من أبرز مظاهر هذه التبعية، تزايد الإعتماد على سوق العمل الاسرائيلي، إضافة الى التبعية التجارية. بحيث ساهم التطبيق الانتقائي لبنود اتفاقية باريس الاقتصادية لصالح " اسرائيل"، أن فرضت تحكمها في الحركة التجارية الفلسطينية الخارجية، وإبقاء التعاملات التجارية في اتجاه واحد اما مع " اسرائيل" أو من خلالها فقط.

3- إستحوذ قطاع خدمات التوزيع " تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية" على غالبية العاملين في مدينة جنين ما نسبته 47.2% من مجموع العاملين، كما بلغت نسبة المنشآت العاملة بهذا القطاع 56.2% من جملة المنشآت العاملة في المدينة للعام 2012.

4- بلغت نسبة الذكور المصنفون ضمن القوى العاملة في مدينة جنين حوالي 81% مقابل 19% للإناث حسب إحصاءات العام 2012. يتذكر العاملين الذكور في أنشطة التعدين وإستغلال المحاجر والصناعات التحويلية والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة. بينما نجد النسبة الاكبر من الإناث يعملن في القطاعات الحكومية كؤسسات التعليم والصحة.

5- تراجع العمل الزراعي والمساحات الزراعية في مدينة جنين، إذ إنخفضت بمقدار 10,262 كم² ما بين عام 1963-2012؛ نتيجة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في شمال المدينة، متمثلة بسهل مرج ابن عامر. إضافة الى تعرضها للتلوث بالمياه العادمة والمواد الكيميائية.

6- يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية في مدينة جنين، والتي نمت بشكل كبير بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. وقد بلغت أعداد المنشآت العاملة بهذا القطاع حوالي 3,963 منشأة عام 2012. وكانت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة من أكبر أنشطة هذا القطاع، شكلت ما نسبته 61% من مجمل منشآت قطاع الخدمات. أما أعداد العاملين من كلا الجنسين بهذا القطاع فقد وصلت الى 7,615 عامل وعاملة.

7- يقيم حوالي 42% من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في لواء الشمال، أغلبهم من المسلمين بنسبة تصل الى 76% من مجمل السكان. بينما يضم لواء الجنوب 14% من فلسطينيي 48 وجلبهم من المسلمين. كما بلغت نسبة الفلسطينيين المقيمين في لواء تل أبيب حوالي 1%، إذ تم تهجير معظم الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون في هذا اللواء إثر حرب عام 48.

8- بدأت العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية بالعودة أواخر العام 2008 الى ما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى عام 2000م. بعد عقد إتفاقية بين اللجنة الرباعية والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة و"إسرائيل".

9- يعتبر التسوق أحد الدوافع الأساسية التي تقف وراء زيارة نحو 52.3% من فلسطينيي 48 الى مدينة جنين، نتيجة فرق الأسعار ما بين أسواق الأراضي المحتلة عام 48 وأسواق مدينة جنين. وبلغت نسبة الذين يزورون المدينة بهدف الحصول على خدمات علاجية خاصة طب الأسنان حوالي 22%. وتوزعت باقي النسب على أهداف أخرى كالسياحة والتنزه والحصول على خدمات تعليمية وتصليح السيارات.

10- واجه العديد من الزوار الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة عام 48 في أسواق مدينة جنين العديد من المشاكل والصعوبات، وكان أهمها الإزدحام المروري وإكتظاظ الشوارع بالمتسوقين والسيارات بنسبة وصلت الى 74%. إضافة الى أن 15.8% من فلسطيني 48 كانت مشكلتهم الأساسية إختلاف الأسعار لنفس السلعة من محل تجاري وآخر داخل المدينة.

11- كان لعاملي إنخفاض الأسعار والقرب المكاني من مدن الاراضي المحتلة عام 48 الاثر المباشر لزيارة مدينة جنين. وتعد السلع الإستهلاكية الشخصية والمنزلية والمواد التموينية والغذائية من أكثر السلع التي يُقبل على شرائها فلسطيني 48. بينما نجد أن الأجهزة الكهربائية والإلكترونية في ادنى هذه الأصناف؛ نظراً لمنعها من المرور عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تحيط بالمدينة.

12- تعتمد القطاعات الإقتصادية المختلفة في مدينة جنين بشكل كبير على حركة فلسطيني 48، إذ أن 56% من المنشآت تعتمد في دخلها على فلسطيني 48. كما أن قرابة 60% من المنشآت الاقتصادية في مدينة جنين تعتمد في نشاطها بصورة رئيسية (+45%) على فلسطيني 48.

13- تعتبر أنشطة خدمات الإقامة والطعام من أكثر الأنشطة تأثراً بحالة المعابر العسكرية، فقد بلغ متوسط الدخل اليومي لمنشآت هذا القطاع حوالي 1554.55 شيقل في حال فتح المعبر. أما في حالة إغلاق المعبر فإن الدخل اليومي ينخفض الى 472.73 شيقل، وبذلك فإن متوسط الخسارة يصل الى 1081.82 شيقل للمنشأة الواحدة العاملة في هذا النشاط .

14- تأثرت نوعية البضائع والسلع المعروضة في الاسواق، والخدمات المقدمة في المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها في مدينة جنين بحركة فلسطيني 48؛ إذ أن 25% من المنشآت قد أجرت تغيير في نوعية البضاعة أو المنتجات والخدمات تمشياً مع متطلبات الزبائن من الاراضي المحتلة عام 48. بينما بقيت 75% من هذه المنشآت تقدم نفس الخدمات والسلع.

15- إزدادت القدرة الشرائية لحوالي 69% من ذوي أصحاب المنشآت الاقتصادية الموجودة في مدينة جنين إثر قدوم فلسطينيي 48 الى المدينة بعد العام 2008. بينما عبر 31% عن عدم تأثر القدرة الشرائية لذويهم بحركة الزوار من الاراضي المحتلة عام 48 وبقائها كما هي؛ نتيجة اعتبار الزبائن من السكان المحليين المصدر الأساسي للزبائن.

16- وفيما يتعلق بإستثمار فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 48 أموالهم في مدينة جنين، فقد عبّر 9.8% فقط من أفراد العينة عن رغبتهم بإستثمار اموالهم في المدينة، إذ تعددت المشاريع الإستثمارية التي يرغبون بإقامتها، كمشاريع تجارية في وسط المدينة، مثل المطاعم ومحال ملابس وأدوات منزلية ومراكز طبية وغيرها.

17- لاحظ 40% من اصحاب المنشآت، أن السماح لفلسطينيي 48 بدخول مدن اخرى إضافة الى مدينة جنين، قد أوجد تأثيراً سلبياً على الحركة التجارية في المدينة. ونقصان أعداد هؤلاء الزوار في المدينة، وتوجههم للتسوق في تلك المدن، وبالتالي أصبحت مدينة جنين ممر لعبورهم فقط. إلا أن 60% من أصحاب هذه المنشآت الاقتصادية لم يلاحظوا أي تأثير في نقصان أعداد الزوار من الأراضي المحتلة عام 48 في المدينة على الحركة التجارية.

18- أفاد 53.5% من أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تمت دراستها في مدينة جنين، بأن حركة فلسطينيي الاراضي المحتلة عام 48 في المدينة قد ساهمت في رفع الأسعار بشكل عام على مختلف السلع والخدمات؛ نظراً لما يتمتع به فلسطينيو 48 من قدرة شرائية عالية تفوق قدرة السكان المحليين. مما يسوغ لبعض التجار وأرباب العمل في المدينة إستغلال هؤلاء الزوار ورفع الأسعار، وبالتالي تشكيل حالة عامة من الغلاء تطل جميع الأنشطة. بينما صرّح 46.5% من أصحاب العمل أن حركة فلسطينيي 48 في المدينة لم تُحدث فرقاً في الأسعار

6.2 التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- ضرورة تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي، والعمل على دعم هذين القطاعين من قبل الحكومة والسلطة الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية عامة أو في مدينة ومحافظة جنين خاصة. من خلال تقديم الدعم المادي والفني للمزارعين وللعاملين في الصناعة؛ حيث تعتبر هذه القطاعات من القطاعات الإنتاجية الهامة في أي دولة، والتي يبنى على أساسها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة جنين، خاصة شمال المدينة " سهل مرج ابن عامر"، من خلال منع إصدار تراخيص للبناء في الأراضي الزراعية. إضافة إلى المحافظة على تلك الأراضي الزراعية ومنع وصول المياه الملوثة والعادمة الصادرة عن المصانع والمناطق السكنية.

3- توجيه الإهتمام البحثي من قبل الجهات المختصة بالدراسات والابحاث، إضافة إلى وزارة الإقتصاد الوطني، للقيام بدراسات اقتصادية تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الفلسطينية. والتي من أهمها حركة فلسطيني 48 نحو مدن الضفة الغربية، والأنشطة التي يمارسونها في هذه المدن ومن ضمنها المدن الشمالية للضفة. وملاحظة الاختلاف في التأثير الناتج عن هذه الحركة ما بين مدينة وأخرى، وما بين قطاع إقتصادي وآخر؛ لوضع خطة شاملة من أجل تطوير إقتصاد مدن الضفة الغربية بناءً على نتائج هذه الدراسات. إذ لا مجال للشك فيه أن هذه الحركة تحقق منفعة مادية واضحة على الإقتصاد المحلي.

4- بذل المزيد من الجهود الرسمية، ما بين السلطة الفلسطينية والجهات المسؤولة عن إدارة المعابر العسكرية الاسرائيلية، على طول حدود خط الهدنة الأردنية- الإسرائيلية لعام 49. التي من شأنها تحسين حركة فلسطيني 48 نحو مدن الضفة الغربية، خلال أيام الأسبوع جميعها ولأوقات

أطول. كذلك تخفيف القيود وتسهيل إجراءات المرور عبر هذه الحواجز، من أجل رفع مستويات التواصل الإقتصادية والإجتماعية بين الفلسطينيين في كلا الطرفين.

5- تنظيم حركة المرور والأفراد في أسواق مدينة جنين. من خلال وضع قوانين وأنظمة خاصة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطبيقها في المدينة لكافة المتسوقين الفلسطينيين من كلا الطرفين. وتحرير المخالفات المرورية بحق الخارجين عن القانون بغض النظر عن مكان الإقامة؛ لسيادة جو من النظام في المدينة، مما يؤدي الى سهولة التحكم بالحركة المرورية على مدار الوقت.

6- ضرورة توجيه إهتمام بلدية جنين نحو توفير المزيد من التسهيلات لإستقبال فلسطيني 48 كتوفير مواقف إضافية للسيارات والمرافق الصحية في أسواق المدينة. لضمان تلبية كامل إحتياجات المتسوقين، وتوفير الراحة اللازمة لهم. مما يشجع زوار المدينة من الاراضي المحتلة عام 1948 على تكرار الزيارة للمدينة في أي وقت وحين، وبالتالي دعم إقتصاد المدينة.

7- وفيما يتعلق بالإستغلال المادي من قبل التجار وأصحاب المنشآت الإقتصادية في مدينة جنين لفلسطيني 48، فإنه يجب على وزارة الإقتصاد وجمعية حماية المستهلك تفقد جميع هذه المنشآت بشكل دوري ومستمر. إضافة الى ضرورة إشهار الأسعار لكافة السلع والخدمات، حتى يكون هناك نوع من الشفافية والمسؤولية إتجاه المستهلك الفلسطيني.

8- العمل على رفع مستوى الخدمات السياحية والترفيهية وخدمات الطعام المقدمة في مدينة جنين. حيث أن هذا القطاع هو أكثر القطاعات الاقتصادية انتفاعاً من حركة فلسطيني 48 في المدينة، والأكثر تضرراً في حال غياب هؤلاء عن المدينة. وعليه يجب تطوير ما هو قائم من مطاعم وفنادق ومنترهات سياحية، أو إنشاء منشآت حديثة، وتقديم كافة الخدمات التي تلائم متطلبات فلسطيني 48.

9- ترويج المنتجات الفلسطينية وتطويرها بإستمرار كبديل عن المنتجات الإسرائيلية، وتسويقها بشكل يجذب المتسوقين من الاراضي المحتلة عام 48. كذلك إقامة المعارض الصناعية والغذائية على مدار المواسم الزراعية والمناسبات الوطنية. بما يضمن تبادل المنتجات من كلا المصدرين "

فلسطيني 48 وفلسطيني الضفة الغربية"، سواء على صعيد مدينة جنين أو مدن الضفة الغربية بشكل عام.

10- تهيئة مناخ مناسب للإستثمار في مدينة جنين، من خلال التواصل الدائم مع رؤساء البلديات والمستثمرين من فلسطيني 48 وإيجاد شراكات فيما بينهم. بغية خلق حالة من الحراك الإقتصادي المشترك، والتي من شأنها النهوض بالواقع الإقتصادي للمدينة بشكل خاص والوطن بشكل عام.

11- يجب على الجهات المختصة والمسؤولة أن تجد الحلول والدعم المناسب لمعالجة مشاكل الأسرة الفلسطينية في الاراضي المحتلة عام 1948. في سبيل مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية، والتي تتميز بالعنصرية المطلقة في كافة مجالات الحياة. إضافة الى إستغلال الطاقات البشرية الكامنة في المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلة عام 1948، ورفع مستواها لبناء مجتمع قادر على تطوير ذاته وفي مختلف المجالات.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، كتاب محافظة جنين السنوي (3)، رام الله، فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، النتائج النهائية للتعداد-ملخص- (السكان المبانى، المساكن، المنشآت) محافظة جنين. رام الله، فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، كتاب محافظة جنين الاحصائي السنوي (2)، رام الله، فلسطين
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، كتاب محافظة جنين الاحصائي السنوي (2)، رام الله، فلسطين
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، احصاءات المياه في الاراضي الفلسطينية 2008، التقرير السنوي، رام الله.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح الهجرة في الاراضي الفلسطينية التقرير الرئيسي، رام الله، فلسطين، 2011.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، احوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، رام الله، فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2014، رام الله، فلسطين
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، الحسابات القومية بالأسعار الثابة والجارية 2014، رام الله، فلسطين.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، احصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات 2014، رام الله، فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، تعداد المنشآت 2007، وتعداد 2012، بيانات غير منشورة.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2013، رام الله، فلسطين
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2014، رام الله، فلسطين
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي 2013، رقم 14، رام الله، فلسطين
15. دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية، 2009، ملف السكان العرب 2008، القدس
16. ركاز بنك المعلومات عن الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، 2008، الفلسطينيون في اسرائيل المسح الاجتماعي والاقتصادي 2007، شفا عمرو، فلسطين
17. دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، جنين-فلسطين، بيانات غير منشورة، 2015.
18. I.C.B.S: Statistical Abstract of Israel. Various No's
19. ICBS, Average Price for the Consumer Selected Product and Services 2014
20. دائرة الابحاث والسياسة النقدية، 2015، التقرير السنوي 2014، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
21. مديرية شرطة محافظة جنين 2016، بيانات واحصاءات سياحية

المراجع

1. إبراهيم، يوسف كامل، 2007، السكان الفلسطينيون في إسرائيل دراسة في التطور الديموغرافي والتوزيع الجغرافي، مجلة آداب الكوفة، العدد الخامس، جامعة الأقصى، غزة.
2. أبو حجير، كوثر، 2003، تطور أنماط استعمالات الاراضي في مدينة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
3. ابو غولة، خالد محمد، 2013، المسلمون في اسرائيل دراسة في النمو والتطور الديموغرافي، جامعة فلسطين، غزة، فلسطين.
4. أبو عيانة، فتحي محمد، 1987، مدخل الى التحليل الاحصائي في الجغرافية البشرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
5. ابوصبحة، كايد عثمان، جغرافية المدن، 2010، الجامعة الاردنية، عمان، دار الوائل للنشر، الطبعة الثالثة.
6. الطيار، خليل، 2006، اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
7. الجعفري، محمود وآخرون، 2003، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
8. الحاج، ماجد، 2006، تعليم الفلسطيني في اسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، مراكز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.
9. حيدر، عزيز، 2012، تقرير النظام الاقتصادي وخيارات المواطنين العرب في اسرائيل، مركز مدى الكرمل، العدد 14.

10. الغنيمي، زينب، 2003، الوضع الاقتصادي في فلسطين في ظل الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، المؤتمر السنوي السابع بعنوان القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على الاراضي الفلسطينية، جامعة المنصورة.
11. الأسطل، مازن، 2014، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
12. الخطيب، محمد يوسف نمر، 2011، النقل البري في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين.
13. حجير، كوثر شحادة، 2003، تطوير انماط استعمالات الاراضي في مدينة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين .
14. خطيب، محمد يوسف، 2011، النقل البري في محافظة جنين " دراسة جغرافية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية-نابلس.
15. خمائسي، راسم، 1991، نحو النهوض بالاقتصاد العربي الفلسطيني في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 7.
16. ربيع، حمد الله، 2005، الاسرة وقضايا المجتمع العربي في اسرائيل.
17. رجا الخالدي، وآخرون، 2014، تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل اسرائيل: بديل عربي " شمالي" للاسرلة، مركز دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
18. روحانا، نديم، و خوري، اريج صباغ، 2011، الفلسطينيون في اسرائيل قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية " مدى كرم" حيفا، فلسطين.
19. زكارنة، ناهد ، 2012، الزراعة المروية والبعلية في سهول محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

20. سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني، 2013، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الاول الفلسطينيين .. الهوية وتمثلاتها، المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، البيرة، فلسطين
21. سوق المال الفلسطيني، 2010، اقتصاد الداخل الفلسطيني 48 الواقع والتحديات، العدد 16، نابلس، فلسطين
22. سكيك، أشرف بن خليل ، 2015، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
23. صالح، حسن عبد القادر، 1985، سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، عمان-الاردن، دار الشروق، ط1.
24. صبيح، ماجد حسني، 1992، قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات ومداخل التنمية)، مركز الدراسات العمالية-رام الله، الطبعة الاولى.
25. ظاهر مساد، سونيا ، 2004، استراتيجيات تطوير وتخطيط الخدمات الصحية في مدينة جنين في ضوء التطور العمراني للمدينة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
26. الصرواني، غازي، 2006، دراسة واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
27. عابد، عبد القادر، وآخرون، 1999، جيولوجية فلسطين، ط1، القدس، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.
28. عبد الكريم، نصر، 2004، الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية، رام الله، فلسطين.

29. عطيانى، نصر وآخرون، 2004، اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والاتفاق، مركز باحث للدراسات، بيروت لبنان.

30. الشواروة، علي سالم، 2014، المدن تضخمها سلبياتها تخطيطها، دار صفاء، عمان-الأردن.

31. علي هارون، اسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 2003.

32. عبد الفتاح، كمال، مدينة جنين دراسة اقليمية، جامعة دمشق، 1963 م.

33. الفليت، عودة جميل، 2011، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، جامعة القدس المفتوحة - خانيونس، غزة.

34. غانم، مصطفى عثمان، 1997، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية-نابلس.

35. النقيب، فضل ونصر عطيانى، 2003 واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الاسرائيلية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

36. غضية، احمد رافت، 2010، صناعة الفحم النباتي في منطقة يعبد في محافظة جنين، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 1.

37. فلاح، بلال، 2013، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته واثره الاقتصادي، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله .

38. قاسم، عايش احمد، 2012، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الاسرائيلي 2000-2030،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة

39. كرم، جورج، 1995، موقع قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التغيير، مركز العمل التنموي/ معاً، القدس
40. قبها، مصطفى، 2016، إثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
41. كيوان، مأمون، 2010، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم - دراسة في اوضاع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة سنة 1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان
42. المالكي وآخرون، 2004، القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
43. مرعي، إياد، 2008، ايكولوجية مدينة جنين دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
44. محمود الجعفري، وآخرون، 2003، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، رام الله، فلسطين.
45. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، هل الاستقلال الاقتصادي بوابة للتحرر السياسي؟، 2010، وقائع المؤتمر السنوي الرابع عشر، جامعة النجاح الوطنية-نابلس.
46. مركز بيسان للبحوث، 2009، دراسة المدن والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين.
47. مصيلحي، فتحي محمد، 2004، الجغرافية البشرية بين النظرية والتطبيق، ط 2.
48. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله.

49. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006، خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، رام الله، فلسطين.
50. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو، رام الله، فلسطين.
51. مقبول، هاني نايف، 1987، الاوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
52. مسلماني، أحمد، وآخرون، 1999، الاوضاع الاقتصادية والانسانية في الضفة الغربية وغزة، مركز دراسات الشرق الاوسط.
53. ناصر، ميساء، 2010، الخصوبة في محافظة طولكرم (مستوياتها واتجاهاتها في ظل السلطة الفلسطينية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
54. نصرالله وعواد، 2004، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، الادارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني.
55. ياسين، سائد تحسين ، 2014، المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الامني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

المراجع الأجنبية :

1. Suleiman Awwad,2010, Mohammad Ma'aitah, **Jordainan Consumer's Perception of Shopping Center Attractiveness, Humanities and Social Science Series**, Mu'tah Lil-Buhuth, wad-Dirasat,Jordan.
2. Applied Research Institute -Jerusalem,1996, **Environmental Profil For The West Bank Volume 7 Jenin District**.

المقابلات :

1. مقابلة مع السيد توفيق عبيد، بلدية جنين، 2015، قسم الحرف والصناعات، بتاريخ 2016/4/16.
2. مقابلة مع طبيب الاسنان أحمد خليل، بتاريخ 2016/5/5.

المواقع الالكترونية

1. <http://www.emunipal.ps/jenin> موقع بلدية جنين، 2010 .
2. <https://ar.wikipedia.org/wiki> موقع ويكيبيديا
3. <http://www.btselem.org/arabic/workers>، موقع بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.
4. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=33952> ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

5. <http://www.swot.ps/atemplate.php?id=44>
6. <http://www.alhadath.ps/article>
7. <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=497899>
8. <http://www.cogat.idf.il/1362-ar/Cogat.aspx>
9. <http://www.arab48.com>
10. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/19/21993.html> موقع دنيا الوطن.
11. <http://www.arab48.com>، موقع عرب 48، تقرير.
12. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=41806> موقع الحوار المتمدن.
13. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness> موقع الجزيرة نت.
14. http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=b0cda8y11586984Yb0cda8
15. <http://www.alrai.com/article/773387.html> موقع جريدة الرأي الأردنية.
16. <http://www.madarcenter.org> مركز مدار للدراسات الاسرائيلية.
17. http://palestinianmissionuk.com/arabic/?page_id=642
18. <http://arab-education.org/?p=1805>
19. http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=258581 جريدة الحياة
20. <http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael1>

ملحق رقم (1)

متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة (شيكول) لعام 2014

الأراضي المحتلة عام 2048 ²		الضفة الغربية ¹		
سعر المستهلك	وحدة القياس	سعر المستهلك	وحدة القياس	الصنف
4.99	750 غرام	3.84	1 كغم	خبز أبيض
6.35	400 غرام	3.96	250 غرام	معكرونة
4.54	1 كغم	3.43	1 كغم	سكر أبيض
120.65	1 كغم	42.70	1 كغم	قهوة مطحونة
54.92	1 كغم	47.72	1 كغم	لحم عجل طازج
20.71	1 كغم	15.97	1 كغم	دجاج طازج
13.72	12 وحدة	16.87	2 كغم	بيض طازج
21.32	1 كغم	23.89	1 كغم	جبنة غنم بيضاء
78.56	2 كغم	23.58	2 كغم	سمنة نباتية
33.51	3 لتر	27.79	3 لتر	زيت ذرة
7.71	1 كغم	4.71	1 كغم	كوسا
4.33	1 كغم	2.66	1 كغم	بطاطا
11.40	1 كغم	3.35	1 كغم	طماطم
6.94	1 كغم	3.13	1 كغم	ليمون
9.97	1 كغم	7.06	1 كغم	تفاح
8.54	1 كغم	4.64	1 كغم	موز

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015، ص 169-170، رام الله - فلسطين.

² - ICBS, Average Price For The Consumer Selected Product and Services 2014.

ملحق (2)

الاستبانة الخاصة بفلسطيني الاراضي المحتلة عام 1948

جامعة النجاح الوطنية

قسم الجغرافيا

أخي المواطن/ اختي المواطنة ...

بعد التحية :

تهدف الإستبانة لدراسة الآثار الإقتصادية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 في مدينة جنين، الرجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الإستمارة بكل دقة وموضوعية لذا نرجو تعبئة الإستمارة بوضع دائرة حول الإجابة الصحيحة أو في المكان المخصص لها. وسوف تعالج هذه البيانات بغاية السرية لأغراض البحث العلمي من أجل إستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير.

الباحثة أماني ابو عرة

مع الشكر الجزيل

- 1- العمر: أ) أقل من 19 سنة ب) من 20-29 سنة ج) من 30-39 سنة د) من 40-49 سنة هـ) فوق 50 سنة
- 2- الجنس: أ) ذكر ب) أنثى
- 3- الحالة الاجتماعية: أ) أعزب ب) متزوج ج) مطلق د) أرمل
- إذا كنت متزوج، كم عدد أفراد الأسرة
- هل تعتبر رب الأسرة : أ) نعم ب) لا
- 4- المستوى التعليمي: أقل من ثانوي ثانوي دبلوم بكالوريوس دراسات عليا
- 5- الحالة العملية: أ) تعمل ب) لا تعمل
- إذا كانت الإجابة تعمل، ما هي مهنتك
- 6- متوسط الدخل الشهري (شيكل)
- 7- مكان السكن: 1- لواء الشمال 2- لواء حيفا 3- لواء الوسط 4- لواء الجنوب
- 8- وسيلة النقل التي استخدمتها في الوصول الى مدينة جنين: أ- سيارة خاصة ب- سيارة عمومية ج- باص
- 9- المعبر/ الحاجز العسكري الذي استخدمته في الوصول الى مدينة جنين:
- أ- الجملة ب- سالم ج- الطبية د- أخرى
- 10- المدة الزمنية التي استغرقتك في الوصول الى المدينة :
- أ- أقل من ساعة ب- ساعة ج- ساعتان د- 3 ساعات هـ- أكثر من 3 ساعات
- 11- عدد الأفراد القادمين معك الى المدينة:
- أ- بمفردك ب- شخص واحد ج- شخصان د- 3 اشخاص هـ- 4 اشخاص ت- أكثر من 4 اشخاص
- 12- عدد المرات التي تقوم فيها بزيارة مدينة جنين شهرياً:
- أ- مرة على الأقل شهرياً ب- مرتان شهرياً ج- مرة كل اسبوع د- حسب الظروف
- 13- اهم المشكلات التي واجهتك على الطريق في الوصول الى المدينة:
- أ- طول المسافة بين مكان سكني ومدينة جنين ب- إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على المعبر ج- الإزدحام المروري د- أخرى
- 14- الدوافع الأساسية لزيارتك مدينة جنين:
- أ- التسوق في المدينة ب- الحصول على خدمات علاجية ج- الحصول على خدمات تعليمية د- الترفيه والسياحة هـ- اصلاح المركبة (السيارة) ع- أخرى
- 15- الاسباب التي دفعتك لزيارة مدينة جنين :
- أ- تتوفر فيها جميع السلع المطلوبة ب- انخفاض أسعارها عن غيرها ج- قربها من مكان سكني د- التعامل الجيد من قبل سكان المدينة هـ أخرى

16- اهم المشكلات التي تواجهك في أسواق المدينة:

أ- الإزدحام المروري وإكتظاظ الشوارع بالمارة والبضائع ب- إختلاف الأسعار من محل تجاري الى آخر ولنفس السلعة

ج- عدم توفر مرافق صحية في السوق د- عدم توفر مواقف للسيارات في السوق هـ - أخرى

17- متوسط الانفاق عند كل زيارة للمدينة شيكل

18- انواع السلع التي قمت بشرائها، او ترغب بشرائها :-

أ- مواد غذائية وتموينية ب- أثاث منزلي ومفروشات ج- ملابس وأحذية د- أدوات تجميلية وأكسسوارات هـ- أدوات كهربائية ع- أجهزة إلكترونية ث- مواد بناء ودهانات

19- المكان المفضل لديك عند التسوق بالمدينة :

أ- وسط المدينة ب- شارع الناصرة ج- شارع حيفا د- شارع نابلس هـ- الألمانية ت- غيرها

20- تقوم بالتسوق بالمدينة من أجل : (أ) لغرض تجاري (ب) استعمال شخصي

21- هل قمت بالنزول بأحد الفنادق الموجودة في المدينة : (أ) نعم (ب) لا

22- المكان المفضل لديك للترفيه : (أ) قرية حداد السياحية (ب) منتزه موال (ج) عروس الشمال (د) روابي (هـ) الوادي الأخضر (ع) كَبارة (ف) البستان (ث) الربيع

23- هل لديك ابن/ ابنه أو احد الأقارب يدرسون في الجامعة العربية الأمريكية : (أ) نعم (ب) لا

24- هل تفكر بإستثمار أموالك في مدينة جنين :

(أ) نعم، من خلال

(ب) لا، بسبب

25- هل قمت بزيارة أحد مدن الضفة الغربية الأخرى: (أ) نعم، إنكرها

(ب) لا، لماذا

ملحق (3)

الاستبانة الخاصة بالمنشآت الإقتصادية بمدينة جنين

1- العمر :	أقل من 19	من 20-29	من 30-39	من 40-49	فوق 50
2- الجنس:	أ) ذكر	ب) أنثى			
3- الحالة الإجتماعية:	أ) أعزب	ب) متزوج	ج) مطلق	د) أرمل	
- اذا كنت متزوج، كم عدد أفراد الأسرة					
- هل تعتبر رب الأسرة: أ) نعم ب) لا					
4- المستوى التعليمي:	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
5- الحالة العملية :	أ) صاحب عمل	ب) تعمل بأجر	ج) عمل خاص بالأسرة		
6- سنة تأسيس المنشأة :					
7- المنشأة :	أ) ملك	ب) إيجار	ج) ضمان		
8- مكان السكن :	أ) قرى محافظة جنين	ب) مدينة جنين	ج) مخيم جنين		
9- نوع النشاط التي تقوم عليه المنشأة :	أ) تجارة جملة	ب) تجارة تجزئة	ج) حرفي صناعي		
10- عدد العمال في المنشأة :	الذكور.....	الاناث			
11- المستوى التعليمي للعمال :					
الذكور					
الاناث					
12- عدد ساعات العمل اليومية :	أ) 8 ساعات	ب) 9 ساعات	ج) 10 ساعات	د) أكثر من 10 ساعات	
13- الأجر الشهري للعامل	شيكل				
14- تعتمد المنشأة في دخلها على :					
أ) الزبائن من الاراضي المحتلة عام 48	ب) الزبائن من المدينة والقرى الاخرى	ج) الأثنين معاً			
15- هل يعتبر الزبائن من الاراضي المحتلة عام 48 المورد الاساسي لدخل المنشأة:	أ) نعم	ب) لا			
16- كم تقدر نسبة الزبائن من الاراضي المحتلة من مجمل المتسوقين ككل :					
أ) 15-30 %	ب) 30-45 %	ج) 45-60 %	د) 60-75 %	هـ) أكثر من 75 %	
17- الدخل اليومي للمنشأة					

18- اليوم الذي تزداد فيه حركة الزبائن والمتسوقين :

أ) السبت (ب) الاحد (ج) الاثنين (د) الثلاثاء (هـ) الاربعاء (و) الخميس
ز) السبت والخميس (ح) السبت والاحد (ط) السبت والاحد والخميس

19- الوقت الذي تزداد في حركة الزبائن والمتسوقين:

أ) 8-10 صباحاً (ب) 10-12 صباحاً (ج) 12-2 ظهراً (د) 2-4 عصراً
هـ) 10-2 ظهراً

20- هل تقوم برفع الأسعار عند معرفتك بأن الزائر من الاراضي المحتلة عام 48: (أ) نعم (ب) لا

21- هل تلاحظ أثر سلبي على حركة البيع والشراء عند غياب الزبائن الفلسطينيين من الاراضي المحتلة :
(أ) نعم (ب) لا

22- مقدار الخسارة اليومية التي تصيب المنشأة في حال إغلاق المعبر العسكري شيكل

23- هل ساهمت حركة الفلسطينيين من الاراضي المحتلة برفع الاسعار: (أ) نعم (ب) لا

24- قمت بتغيير نوع البضاعة التي تعرضها في منشئتك بعد الاقبال المتنامي من زوار الاراضي المحتلة:
(أ) نعم (ب) لا

25- هل قمت بعمل تغييرات على مساحة المنشأة أو انشاء فروع اخرى لها: (أ) نعم (ب) لا

- في حال كان الجواب (نعم) ، فإن السبب :

(أ) زيادة عدد المتسوقين من الاراضي المحتلة (ب) الارباح الكبيرة التي تحققها المنشأة

26- لاحظت زيادة في أعداد المنشآت المشابهة لمنشئتك في المدينة خلال السنوات الست السابقة :

(أ) نعم (ب) لا

27- هل كان السماح بحركة الفلسطينيين ودخولهم مدن الضفة الغربية الاخرى، اثر على نقصان أعداد المتسوقين منهم في المدينة :

(أ) نعم (ب) لا

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**Economical Impacts of the Palestinians from the 1948
Occupied Lands on City of Jenin**

by

Amani Jamal Abu Arrh

Supervised

Dr. Wael Ennab

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Geography, Faculty of Graduate Studies,
An-Najah National University, Nablus - Palestine.**

2017

**Economical Impacts of the Palestinians from the 1948 Occupied Lands
on City of Jenin**

by

Amani Jamal Abu Arrh

Supervsied

Dr. Wael Ennab

Abstract

This study examined the characteristics of the Palestinian economy and economic activities in Jenin. Inaddition, it examined the economic impacts of the Palestinians of the occupied territories in 1948 on Jenin city, after allowing them to enter the city in 2008. The problem of the study was that the Israeli actions at the military crossings surrounding Jenin governorate had left a negative impact on the movement of the Palestinians of 1948 towards the city of Jenin. Inaddition to the lack of Palestinian-Palestinian relations to planning and management, they also lack the existence of statistics and official data that monitor this movement over time.

One of the main objectives of the study is to identify the factors behind the growing popularity of the movement of these visitors towards Jenin. Besides that, it focused on the difficulties and the procedures that the Palestinians suffer from in their movement on the Israeli military checkpoints, especially AL-Jalama Checkpoint, whether around the city of Jenin or the occupied territories of 1948. It also examined the most important effects of the closing or opening of these checkpoints, and their impact on economical activities in the city, and it examined the

economical and social characteristics of the Palestinians of the occupied territories in 1948.

In this study, I have relied on both of the literal and functional approaches in the diagnosis of the reality of the Palestinian economy in general, and the economy of Jenin's city in particular. In order to overcome the lack of information and data on the subject of research, a questionnaire have been designed for the private owners of the establishments in the city of Jenin, and another one for the Palestinian visitors from occupied territories in 1948. The data have been analyzed after being collected by statistical analysis program Statistical Package For Social Sciences (SPSS).

The main results of this study showed, that shopping is considered as main motive for 52.3% of the visitors. Because of the difference in prices between the occupied territories markets and 48 markets. While 22% of them visit in order to get dental services. The rest of them visit for other goals such as; tourism, going out for picnics, getting educational services and repairing of their. Also, various economic sectors in Jenin rely heavily on the movement of Palestinians in 48. As 56% of the establishments income in Jenin on Palestinians 48.

Nearly 60% of the economic establishment in Jenin, depends mainly on the Palestinians from 48. The study results showe that the accommodation and food services are the most affected by the status of the military checkpoints. As the daily average income of this sector reached about 1554.55 shekels in case of the opening of the checkpoint. But in case of closureing the daily income fell to 472.73 shekels. So the average of loss has reached about 1081.82 shekels. According to 53.5% of

the owners of the economic establishments that have been studied in Jenin, the visits of Palestinians of the occupied territories in 48 have contributed to raise prices in general for various goods and services. While 46.5% of the employers said that 48 Palestinians visits to the city did not make a difference in prices.

The study recommended the need to make more formal efforts between the Palestinian Authority and those who are responsible for Israel's military checkpoints management, along the border of the of Israeli-Jordanians armistice line in the year 1949, which will improve the movement of Palestinians in 48 to the West Bank, in order to raise the economic and social communication between Palestinians in both sides. In addition, they need to organize the traffic and people in the markets of Jenin, through the development of laws and special regulations, by the Palestinian security services in the city and apply them to all Palestinian shoppers from both sides. The study also recommended the need to draw the attention of the municipality of Jenin towards providing more facilities for the reception of 48 Palestinians, such as providing additional parking and health facilities in the city markets; to make sure to meet the needs of shoppers, by providing them with the necessary comfort and encouraging them to repeat the visit to the city at any time, and supporting the city's economy.

